



مجلة بحوث الأعمال

<https://abs.journals.ekb.eg>

المعهد العالي للإدارة وتكنولوجيا المعلومات

بكفر الشيخ

العدد: الثاني

المجلد: الثاني

يوليو ٢٠٢٥

إطار محاسبي مقترح لدمج الزكاة/المساهمة الاجتماعية في
محاسبة الضريبة على الدخل لتخفيض عجز الموازنة
العامة للدولة
"دراسة تطبيقية"

د/ ياسر زكريا سيد احمد الشافعي

أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد
كلية التجارة - جامعة كفر الشيخ

د/ محمد موسى عبدالله سلطان

مدرس المحاسبة بقسم المحاسبة
كلية التجارة - جامعة كفر الشيخ

مستخلص البحث:

استهدف البحث معالجة العجز الهيكلي للموازنة العامة للدولة في مصر باستخدام حصيلة الزكاة/المساهمة الاجتماعية من خلال تحديد العلاقة بين مقدار الزكاة/المساهمة الاجتماعية وحصيلة الضريبة على الدخل، وتحديد مدى إمكانية التنبؤ بقيمة الزكاة/المساهمة الاجتماعية المتوقعة بمعرفة قيمة الحصيلة الضريبية للضريبة على الدخل، ووضع إطار محاسبي مقترح لدمج الزكاة/المساهمة الاجتماعية في نظام محاسبة الضريبة على الدخل لتخفيض عجز الموازنة العامة.

وتم إجراء دراسة تطبيقية باستخدام بيانات عينة مكونة من ٥١ شركة مساهمة مصرية مقيدة في البورصة المصرية خلال السنوات من ٢٠١٩ حتى ٢٠٢٤؛ لاختبار العلاقة الارتباطية بين الزكاة/المساهمة الاجتماعية والضريبة على الدخل، والقدرة التنبؤية بقيمة الزكاة/المساهمة الاجتماعية باستخدام حصيلة الضريبة على الدخل، وتأثير الإطار المحاسبي المقترح على عجز الموازنة العامة للدولة، واختبار صحة فروض البحث.

وتوصل البحث إلى وجود علاقة ارتباط موجبة وقوية بين مقدار الزكاة/المساهمة الاجتماعية الواجبة وحصيلة الضريبة على الدخل، وأنه يمكن التنبؤ بقيمة الزكاة/المساهمة الاجتماعية المتوقعة بمعرفة قيمة حصيلة الضريبة على الدخل باستخدام معادلة الانحدار الخطي البسيط، وأن تطبيق الإطار المحاسبي المقترح يسهم مساهمة فعالة في تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة في مصر.

وأوصي البحث بضرورة إصدار تشريع قانوني يلزم تطبيق الزكاة على المسلمين، والمساهمة الاجتماعية على غير المسلمين، على أن تتولى مصلحة الضرائب المصرية تطبيق هذا التشريع، وضرورة تطبيق الإطار المحاسبي المقترح لدمج الزكاة/المساهمة الاجتماعية في محاسبة الضريبة على الدخل، وإجراء تعديل تشريعي في المادة رقم (٢٣) من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بإضافة بند الزكاة/المساهمة الاجتماعية ضمن بنود المصروفات واجبة الخصم، ومنح إعفاء من المساهمة التكافلية مقابل أداء الزكاة/المساهمة الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: محاسبة الزكاة، المساهمة الاجتماعية، الضريبة على الدخل، عجز الموازنة العامة للدولة.

Abstract:

The research aims to address the structural deficit in Egypt's state general budget by utilizing the proceeds of zakat/social contributions. The research investigates the relationship between the amount of zakat/social contributions and income tax revenues, assesses the potential for forecasting expected zakat/social contribution values based on income tax revenues, and proposes an accounting framework to integrate zakat/social contributions into the income tax accounting system to help reduce the general budget deficit.

An empirical study was conducted using data from a sample of 51 publicly listed Egyptian joint stock companies on the Egyptian Stock Exchange during the years from 2019 to 2024. The research tested the correlation between zakat/social contributions and income tax revenues, the predictive ability of income tax revenues in estimating zakat/social contributions, and the impact of the proposed accounting framework on the state's budget deficit. It also tested the validity of the research's hypotheses.

The findings revealed a strong positive correlation between the obligatory amount of zakat/social contributions and income tax revenues. The research confirmed that it is possible to predict the expected zakat/social contributions using income tax revenue data through a simple linear regression model. Moreover, implementing the proposed accounting framework would reduce Egypt's general budget deficit.

The research recommends enacting legal legislation mandating the application of zakat for Muslims and a social contribution for non-Muslims, to be administered by the Egyptian Tax Authority. It also recommends applying the proposed accounting framework to integrate zakat/social contributions into income tax accounting. Furthermore, the study calls for an amendment to Article (23) of Law No. 91 of 2005 to include zakat/social contributions as deductible expenses, and to grant exemption from the solidarity contribution in return for the payment of zakat/social contributions.

Keywords: Zakat, Social Contribution, Income Tax, State's General Budget Deficit.

تسعى الدول إلى تحقيق الرفاهية لمواطنيها؛ من خلال تقديم أفضل الخدمات بأعلى مستوى ممكن من الجودة، وتحمل الدولة تكاليف وأعباء هذه الخدمات كلياً أو جزئياً، اعتماداً على الموارد التمويلية المتاحة لديها، ويؤدي العجز في هذه الموارد إلى إعاقة تلك الدول عن القيام بدورها تجاه مواطنيها، فتضطر إلى البحث عن وسائل لتمويل هذا العجز، أو تخفيض الإنفاق على الخدمات العامة، مما يؤثر سلباً على مستوى رفاهية المجتمع.

وتعد الإيرادات الضريبية أهم الموارد المالية للدول، حيث تعتمد عليها كلياً في تمويل نفقاتها العامة، وعند حدوث عجز في الموازنة العامة للدولة، يتم تمويله عن طريق زيادة الإيرادات الضريبية من خلال فرض ضرائب جديدة أو زيادة الأسعار الضريبية أو إخضاع سلع ومشروعات معفاة للضريبة أو التقليل من الإعفاءات والامتيازات الضريبية الممنوحة للممولين؛ مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات، أو قد تلجأ الدولة إلى الاقتراض من الداخل أو الخارج؛ مما يترتب عليه تحميل الموازنة أعباء إضافية لخدمة الديون؛ مما كون له تأثير سلبي كبير على مستوى الإنفاق على الخدمات العامة. وتتمتع الدول الإسلامية بإمكانية الحصول على موارد مالية مستدامة دون تحمل أية أعباء أو تكاليف إضافية، وتتمثل هذه الموارد في الزكاة، حيث تمثل الزكاة الفريضة المالية الإسلامية التي تؤخذ من الأغنياء وتنفق على الفقراء، وهي تمثل الركن الثالث من أركان الإسلام، بالإضافة إلى كونها مورداً مالياً لتمويل تدبير الاحتياجات الأساسية للإنسان، فيمكن استخدام هذا المورد في تمويل مجالات الإنفاق الاجتماعي؛ مما يخفف من الضغوط المالية على الموازنة العامة للدولة، والحد من عجز الموازنة.

وبناءً على ما سبق، ينبغي إحداث تكامل بين الموارد المالية التقليدية والموارد المالية الإسلامية، مع الحفاظ على هوية كل مورد وطبيعته ومتطلباته والضوابط الحاكمة له، وهذا ما يسعى البحث الحالي إلى تحقيقه محاسبياً.

٢ - عرض وتحليل الدراسات السابقة والتجارب الدولية:

تم عرض بعض الدراسات السابقة التي تناولت الربط بين الزكاة والضرائب، واستخدام الزكاة لتخفيض عجز الموازنة، كما تم عرض تجربتين للدول الإسلامية التي تطبق الزكاة إلزامياً، كما يلي:

٢-١ عرض الدراسات السابقة:

اهتمت العديد من الدراسات المتخصصة في الاقتصاد والمالية العامة منذ زمن بعيد بالموضوعات المتعلقة بالزكاة والضرائب، ومدى إمكانية استخدام الزكاة في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة، فتناول عاشور (٢٠٢٢) تحديد العوامل المؤثرة على عجز الموازنة العامة في مصر، وبين أن

عجز الموازنة في مصر عجز هيكلي دائم، نتيجة للعديد من الأسباب أهمها وجود خلل في هيكل الاقتصاد الكلي، وتباطؤ معدلات النمو، والأزمات العديدة من الخارج والداخل، والتوسع في الإنفاق العام، وضعف المنظومة الضريبية، بالإضافة إلى تأثير الدين الخارجي؛ وأنه لا بد من تعبئة الموارد العامة المحلية باستخدام نموذج بديل عن الاقتراض.

وعرضت زهيرة (٢٠١٦) الحلول الشرعية الممكنة لقضية عجز موازنات البلدان الإسلامية، وتمويله بالبدائل الشرعية؛ حيث أن صيغ التمويل التقليدية تعجز عن تغطيته؛ لأنها تؤدي إلى ازدياد حجم الدين العام الداخلي والخارجي وأعبائه، ومخاطر التضخم ومن ثم زيادة العجز، أما صيغ التمويل الإسلامية تكون أكثر فاعلية في حل مشكلة عجز الموازنة لتوفر القواعد والمبادئ التي ترشد سلوك الإدارة العامة، ووجود البدائل التمويلية المبنية على المشاركة والقروض الحسنة، مقارنة بالسياسات الاقتصادية الانكماشية التي تقترحها المؤسسات الدولية للدول المدينة. وأيدت ذلك حسونة (٢٠٠٩) كون الزكاة والضريبة موارد تمويلية، ويمثلان إيرادات سيادية في الدولة يجب تطبيقهما بشكل صحيح لتحقيق الاستقرار والتنمية، والزكاة لا تغني عن الضرائب، ولا تغني الضرائب عن الزكاة، وطالبت بإنشاء مؤسسة زكاة في الدولة مستقلة عن بقية مؤسسات الدولة.

وأكد مبروك (٢٠٢٢) على أنه يمكن فرض ضرائب في الدول الإسلامية لدعم مورد الزكاة، بشرط وجود حاجة ضرورية لفرضها، ومراعاة العدالة في فرضها، وأن يتم استخدام حصيلتها في المصالح والمنافع العامة للأفراد والمجتمع، وأن فرض الضرائب لا يغني عن الزكاة، ودعم ذلك ما توصل إليه Iddy, et al., (2022) من أن الزكاة تمثل وسيلة دفع عادلة ومنصفة مقارنة بالضرائب؛ ولذلك، يمكن أن تُسهم إدارة الزكاة وتوزيعها بشكل صحيح في تقليل الاعتماد على الاقتراض الخارجي، والقضاء على الفقر.

وأجرى الحديدي و بن سمينة (٢٠١٧) مقارنة بين محاسبة الزكاة ومحاسبة الضرائب كأداتين للتمويل، وتبين أن الزكاة نجحت في تحقيق أهدافها عندما كانت تتولى الدولة جمعها وصرفها، ولكن عندما تم تجاهلها والاتجاه إلى فرض الضرائب لم تحقق أهدافها؛ لذلك يجب تطبيق محاسبة الزكاة كآلية لجمع الزكاة، وإنشاء مؤسسة الزكاة، وتوظيف التقنيات الحديثة في خدمتها. وتبع ذلك يوسف (٢٠٢٣) فقد حدد أهم أوجه الاختلاف بين الربح الزكوي والربح الضريبي وفقاً للأنظمة السعودية في مصروف الإهلاك ومصروف رواتب المكلف، فعند تحديد صافي الربح الضريبي لا يسمح بخصم الإهلاك المحاسبي ويتم خصم الإهلاك الضريبي، ولا يسمح بخصم المبالغ المدفوعة للمكلف صاحب المنشأة الفردية أو الشريك، بينما عند تحديد صافي الربح المعدل الزكوي يجوز خصم الإهلاك المحاسبي، ويسمح بخصم هذه المبالغ المدفوعة للمكلف بشرط أن تكون مسجلة في التأمينات الاجتماعية.

وقدمت النجار وآخرون (٢٠٢٤) إطاراً مقترحاً لاستخدام الزكاة في تمويل عجز الموازنة العامة في مصر؛ كونها موردًا اقتصاديًا متجددًا وشاملاً ومؤثرًا بشكل إيجابي على جميع المتغيرات الاقتصادية، وتعالج الآثار السلبية للمصادر التقليدية لتمويل عجز الموازنة، ويمكن الاعتماد عليها في تمويل عجز الموازنة في مصر؛ من خلال تمويل الدعم والمزايا والمنح بدلاً من الموازنة العامة بما يحقق تخفيضاً بنسبة ٥٧٪ من عجز الموازنة في عام ٢٠١٣/٢٠١٣، و٧٣٪ في عام ٢٠١٦/٢٠١٧، و٤٣٪ في عام ٢٠٢٠/٢٠٢١، كما أن الضرائب لا تغني عن الزكاة ويمكن الجمع بينهما، وأوصت الدراسة بتقليل الاعتماد على الأساليب التقليدية لتمويل عجز الموازنة، وتقنين الزكاة لتكون إلزامية مع إنشاء مؤسسة رسمية تتولى جمع وإنفاق الزكاة.

٢-٢ عرض تجارب دولية رائدة في التطبيق الإلزامي للزكاة:

تطبق بعض الدول الإسلامية فريضة الزكاة بشكل إلزامي؛ من خلال إصدار القوانين الملزمة بتطبيق الزكاة جنباً إلى جنب مع فرض الضرائب، وأهم هذه الدول المملكة العربية السعودية، والسودان، واليمن، وباكستان، وماليزيا، يمكن أن تستفيد منها الدول الإسلامية التي ترغب في التطبيق الإلزامي للزكاة في مجتمعها، وقد تم اختيار تجربتين دوليتين هما التجربة السعودية والماليزية؛ نظراً لتطورهما بما يواكب التطورات الحالية في الأوعية الزكوية، والتقنيات المستخدمة في حسابها وتحصيلها وإنفاقها، كما توجد بها مؤسسات تشريعية وتنفيذية متطورة، أما بقية الدول فإن مستوى التطور فيها محدود، ولا تتوافر عنها بيانات أو معلومات كافية.

٢-٢-١ التجربة الماليزية^(١):

يتم تطبيق الزكاة في دولة ماليزيا إلزامياً، ويتم تنظيم الزكاة على مستوى الولاية، وتخضع لقضاء الولاية، فقد بدأ سن القوانين المنظمة للزكاة في بعض الولايات منذ عام ١٩٥٥م، ثم صدر القانون الفيدرالي عام ١٩٨٦ بتطبيق الزكاة على كل الولايات الماليزية الأربع عشرة؛ لكونها فريضة لا تسقط، وهي حق للفقراء والمساكين تتولى الدولة تحصيله من الأغنياء وإيصاله إليهم، وتتص القوانين على عقوبات لمانع الزكاة أو المتهرب منها بغرامة مالية تعادل ثلاثة أضعاف مبلغ الزكاة، ويتم تحصيلها منه قسراً بالحجز الإداري، كما يعاقب كل من شارك في تضليل مؤسسة الزكاة، ويكون لدين الزكاة امتياز على كل الديون، وتشجيعاً للأفراد والشركات على دفع الزكاة يتم منح الأفراد خصماً ضريبياً يعادل قيمة الزكاة المدفوعة (زكاة المال وزكاة الفطر)؛ بشرط أن تكون الزكاة المدفوعة أقل من الضرائب

(١) للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى: سمك وآخرون، ٢٠١٤؛ الفقي، ٢٠٢٤؛

Wahid and Abdul Kader, 2010; Hudayati and Tohirin, 2010; Ab Rahman et al., 2012; Md Razak et al., 2013; Othman, 2013;

المستحقة، أما الشركات الخارجية فيتم منحها خصم ضريبي يعادل الزكاة المدفوعة بما لا يتجاوز ٣٪ من صافي الأرباح بعد أقصى ٢٠.٠٠٠ رنجيت ماليزي، وشركات المساهمة وذات المسؤولية المحدودة والتعاونيات يُسمح بخصم الزكاة المدفوعة بما لا يتجاوز ٢.٥٪ من إجمالي الدخل.

ويوجد بكل ولاية مجلس الشؤون الإسلامية للولاية State Islamic Religious Council (SIRC)، يتولى إدارة شؤون الزكاة في الولاية، ويتولى عملية تحصيل وصرف الزكاة في كل ولاية شركة خاصة تعمل تحت مظلة المجلس، وفي بعض الولايات يتم جمع الزكاة بواسطة الشركة ويتم الصرف بمعرفة الحكومة، وفي ولايات أخرى يتولى المجلس نفسه عملية الجمع والصرف. وتحصل الشركات القائمة على جمع أو جمع وتوزيع الزكاة في ماليزيا على سهم العاملين عليها؛ لذا تسعى للتواصل المستمر مع الأفراد والشركات المزمكين، وعمل دعاية مكثفة ومتنوعة لتوعيتهم وحثهم على دفع الزكاة، وتعريفهم بمقدارها وكيفية دفعها؛ مما أدى إلى زيادة حصيلة الزكاة بمقدار ٢٠٩٪ في الفترة بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٦.

ويتم إتباع نفس الإجراءات الضريبية في تحصيل الزكاة، فيتم تقديم الإقرار الزكوي، ثم يتم فحصه وربط الزكاة، ثم يلي ذلك الاعتراض أو الطعن، وتنتهي بتحصيل الزكاة، بنفس أساليب التحصيل المتبعة في تحصيل الضرائب إما عن طريق العاملين بإدارة الزكاة أو الخصم من المنبع، أو من خلال مكاتب مجلس الشؤون الإسلامية في الولاية، أو باستخدام وسائل الدفع الإلكتروني، أو عن طريق مكاتب البريد والتحويلات البنكية. وقد نجحت ماليزيا باستخدام حصيلة الزكاة وصرفها على الفقراء في تخفيض معدلات الفقر بها من ٥٢.٤٪ عام ١٩٧٠ إلى ٢٩.٢٪ عام ١٩٨٠ ثم انخفض إلى ٠.٣٪ عام ٢٠٢١.

٢-٢-٢ التجربة السعودية^(١):

تتميز التجربة السعودية بأنها تجمع بين النظام الضريبي والنظام الزكوي في آن واحد، وتتولى هيئة واحدة مسئولية تنفيذهما وهي "هيئة الزكاة والضريبة والجمارك (Zakat, Tax and ZTC)"، ويُقسم المكلفين إلى فئتين: الفئة الأولى تخضع للضريبة على الدخل، والفئة الثانية تخضع لنظام الزكاة، ولا يخضع مكلف نظام ضريبة الدخل لنظام الزكاة. ويتم تنظيم النظام

(١) للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى إصدارات هيئة الزكاة والضريبة والجمارك الخاصة بـ:

- نظام ضريبة الدخل الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (م/١) وتاريخ ١٥/١٠/١٤٢٥هـ وتعديلاته.

- اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة - الصادرة عام ١٤٤٥هـ،

- الدليل الإرشادي لأبرز التعديلات والمعالجات الواردة في اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة - إصدار ١٤٤٥هـ.

الضريبي وفقاً للمرسوم الملكي رقم (م/١) بتاريخ ١٤٢٥/١/١٥ هجرية وتعديلاته، ويخضع للنظام الضريبي حصص الأشخاص غير السعوديين في شركات الأموال، وحصص الأشخاص العاملين في إنتاج الزيت والمواد الهيدروكربونية، والشخص الطبيعي المقيم غير السعودي الذي يمارس نشاط في المملكة، والشخص غير المقيم الذي يمارس نشاط في المملكة من خلال منشأة دائمة أو لديه دخل خاضع للضريبة من مصادر في المملكة، والشخص الذي يعمل في مجال استثمار الغاز الطبيعي ومجال إنتاج الزيت والمواد الهيدروكربونية.

يشمل الدخل الخاضع للضريبة كافة الإيرادات والأرباح والمكاسب الناتجة عن مزولة النشاط والأرباح الرأسمالية والإيرادات العرضية بعد استبعاد الدخل المعفي، ويتحدد الوعاء الضريبي بإجمالي الدخل المحقق بعد خصم المصاريف الجائزة بمقتضى النظام الضريبي، ويكون معدل الضريبة على الدخل ٢٠٪ لشركات الأموال المقيمة عن الحصص المملوكة للأشخاص غير السعوديين، أما شركات الغاز وإنتاج الزيت والمواد الهيدروكربونية فتخضع بمعدلات تتراوح ما بين ٥٠٪ إلى ٨٥٪ وفقاً لإجمالي الاستثمارات الرأسمالية.

وتشمل الإعفاءات الضريبية إعفاء السعوديين من ضريبة الدخل، وإعفاء الإستثمارات في بعض القطاعات، والمكاسب الرأسمالية المحققة من التخلص من الأوراق المالية المتداولة في السوق المالية، والمكاسب الناتجة عن التخلص من الممتلكات من غير أصول النشاط، والتوزيعات النقدية أو العينية المستحقة من استثمارات شركة الأموال المقيمة في الشركات المقيمة أو غير المقيمة بشروط محددة.

كما يتم تنظيم النظام الزكوي وفقاً للمرسوم الملكي رقم (١٧/٢/٢٨٣٤) الصادر بتاريخ ٢٩ جمادى الثاني ١٣٧٠ هـ الموافق ٦ أبريل ١٩٥١ م المتضمن الأمر بجباية الزكاة، والمرسوم الملكي رقم (م/٤٠) بتاريخ ٢ رجب ١٤٠٥ هـ، واللائحة التنفيذية لجباية الزكاة الصادرة بالقرار الوزاري رقم (٢٠٨٢) بتاريخ ١ جمادى الثاني ١٤٣٨ هـ الموافق ٢٨ فبراير ٢٠١٧ م، واللائحة التنفيذية لجباية الزكاة الصادرة بالقرار الوزاري رقم (١٠٠٧) بتاريخ ١٩ شعبان ١٤٤٥ هـ الموافق ٢٩ فبراير ٢٠٢٤ م التي يسري تطبيقها على السنوات المالية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٢٤ م أو بعدها، وستقدم إقراراتها خلال عام ٢٠٢٥ م.

ويخضع لنظام الزكاة بنسبة ٢.٥٪ كل من الأشخاص الطبيعيين (الأفراد) السعوديين، المؤسسات الفردية أو الشركات المملوكة لسعوديين، والشركات المقيمة المملوكة للدولة، وحصصة المساهم غير السعودي من غير المؤسسين في الشركات المقيمة المدرجة بالسوق المالي السعودي. ولا يخضع لأحكام الزكاة كل من المكلفين بنظام الضريبة على الدخل، والحصص المملوكة للأشخاص غير

السعوديين في شركات الأموال المقيمة، كما يستثنى من الخضوع لنظام الزكاة كل من الجمعيات الخيرية والمؤسسات الأهلية والمنشآت المملوكة لها بالكامل، والأوقاف والشركات والمؤسسات المملوكة لها بالكامل، والشركات غير الربحية والشركات المملوكة لها بالكامل، ويقدم المكلفون المستثنون طلب استثناء سنوي خلال ١٢٠ يومًا من نهاية العام الزكوي.

ويتم الاعتماد على القيم الظاهرة في قائمة المركز المالي لعناصر الإضافة وعناصر الخصم في الوعاء الزكوي في نهاية العام الزكوي للمكلف، دون النظر لتاريخ نشأة البند، ويشمل ذلك جانب الإضافات للوعاء الزكوي مثل حقوق الملكية والالتزامات المضافة إلى الوعاء، إضافة إلى عناصر الخصم مثل الأصول الثابتة والاستثمارات التي تخصم من الوعاء وغيرها، ويتم توريد الحصيلة الزكوية التي تجبها هيئة الزكاة والضريبة والجمارك وتودع في حساب الضمان الاجتماعي، الذي يتولى إنفاقها في مصارفها الشرعية.

٢-٣ تحليل الدراسات السابقة والتجارب الدولية الرائدة وتحديد الفجوة البحثية:

يتبين من خلال عرض الدراسات السابقة أنها جميعًا ركزت بشكل أساسي على الزكاة من وجهة نظر المالية العامة، كما استخدمت أساليب قياس الناتج المحلي الإجمالي لتقدير مقدار الزكاة المتوقع تحصيلها، واستخدامها كأداة فعالة تساعد في معالجة الفقر والمشكلات الاجتماعية التي تواجه الشعوب الإسلامية، وبالتالي تساهم بشكل غير مباشر في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة، كما بينت أن الضرائب لا تغني عن الزكاة، حيث أن الزكاة فريضة دينية على كل مسلم تتوفر فيه شروط وجوب الزكاة في أمواله، أما الضرائب فهي إلزام قانوني على كل شخص (طبيعي أو اعتباري) يحصل على دخل من مصدر خاضع للضريبة طبقًا للتشريعات الضريبية المنظمة، كما أجمعت معظم الدراسات على أنه يجب التطبيق الإلزامي للزكاة، لضمان تحقيق حصيلة جيدة من الزكاة تساهم في تغطية جزء كبير من النفقات العامة في الموازنة فيخفض عجز الموازنة دون الحاجة لاستخدام الوسائل التقليدية لتمويل العجز التي تؤثر سلبيًا على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع.

كما يتبين غياب الدراسات المحاسبية التي تتناول الجانب المحاسبي للزكاة في الشركات التجارية والصناعية والخدمية، والصعوبات المحاسبية في قياس الوعاء الزكوي للشركات في مصر، ومجالات التكامل المحاسبي بين الزكاة والضرائب، ومدى إمكانية بناء إطار محاسبي متكامل بينهما يلائم التطبيق في مصر من خلال الاستفادة من تجارب الدول الإسلامية التي طبقت الزكاة بشكل إلزامي لتطبيقها في البيئة المصرية، ووضع أسس محاسبية مبسطة لقياس الزكاة والضرائب معًا؛ تجعل عملية قياس الزكاة والضرائب بسيطة وسهلة، ولا تضيف أعباء جديدة على المكلف؛ مما يشجعه على

الالتزام بإخراج الزكاة ودفع الضرائب؛ وما يترتب على ذلك من زيادة الحصيلة الكلية وبالتالي انخفاض عجز الموازنة مباشرة.

٣- الإطار المنهجي للبحث:

يشمل الإطار المنهجي للبحث العناصر التالية:

٣-١ المشكلة البحثية:

يتبين من خلال عرض الدراسات السابقة أن عجز الموازنة العامة للدولة يمثل خطرًا كبيرًا على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية للدولة، ويعرقل محاور التنمية والتطور في الدولة، وتعاني الموازنة العامة للدولة المصرية من عجزٍ مستمرٍ ومتزايدٍ سنويًا^(١)؛ لذا فإن عجز الموازنة يمثل تحدي رئيس يواجه الاقتصاد المصري منذ عقود، فقد بلغ متوسط نسبة العجز الكلي ٣٣.٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي سنويًا خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٨٤/٨٣ (شليبي، ١٩٨٧) ونسبة ٩.٣٪ خلال الفترة من ١٩٩٩-٢٠٢٢ (عاشور، ٢٠٢٢: ١٤)، ويؤيد ذلك ارتفاع قيمة عجز الموازنة من ٥٩١,٣١٨ مليون جنيه في العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦ إلى ٢,٨٤٩,٢٠٤ مليون جنيه في العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥، وهذا العجز في الموازنة العامة للدولة في مصر يشكل ظاهرة خطيرة نتيجة انخفاض معدل العبء الضريبي أو الطاقة الضريبية (شليبي، ١٩٨٧)، وأيضًا الزيادة الكبيرة في الأعباء والنفقات العامة للدولة عن إيراداتها، مما دفع الدولة لسد هذا العجز عن طريق الاقتراض؛ إما من الداخل بإصدار سندات حكومية وأذون خزانة وأدوات دين أخرى، أو الاقتراض من الخارج من الدول الأجنبية أو المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي أو مجموعة دول نادي باريس أو جهات أخرى^(٢).

ويتربط على الاقتراض تحميل أعباء إضافية على الموازنة العامة للدولة تتمثل في أعباء خدمة الدين الداخلي والخارجي، والتي تمثل نسبة كبيرة من النفقات العامة للدولة، تتراوح ما بين ٤٥٪ في العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦ إلى ٦٢٪ في العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤، مما اضطر الحكومة إلى زيادة الاقتراض الداخلي أو الخارجي في السنوات المتتالية، وتدور الحكومة في دائرة الديون المغلقة، ويُعد

(١) قوانين ربط الحسابات الختامية للموازنات العامة للدولة أرقام ٨٥ لسنة ٢٠١٧، ٣٥ لسنة ٢٠١٨، ٢٠ لسنة ٢٠١٩، ٣٠ لسنة ٢٠٢٠، ١٢ لسنة ٢٠٢١، ٢٨ لسنة ٢٠٢٢، ٣٢ لسنة ٢٠٢٣، والحساب الختامي للسنوات المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣، ٢٠٢٣/٢٠٢٤، ٢٠٢٤/٢٠٢٥.

(٢) البنك المركزي المصري، التقرير السنوي ٢٠٢٢-٢٠٢٣، ص ص ٩١-٩٣.
- البنك المركزي المصري، قطاع البحوث الاقتصادية، المجلة الاقتصادية، المجلد الخامس والستون، العدد الأول ٢٠٢٤-٢٠٢٥، ص ص ١٠١-١١٥.

هذا العجز عجزاً هيكلياً، وليس عجزاً دورياً مؤقتاً ناتجاً عن الدورة الاقتصادية؛ لأنه يغلب عليه طابع الاستمرارية المتزايدة سنة تلو الأخرى، نتيجة تزايد النفقات بمعدل أكبر من الإيرادات، وعدم نجاح الحكومة في ترشيد النفقات العامة، مع عجزها عن تنمية الموارد المالية عن طريق زيادة القاعدة الضريبية، والحد من التهرب الضريبي (عبد الحميد، ٢٠٢٢: ٣٤؛ عبدالفتاح، ٢٠٢٤: ١٨).

وتمثل الإيرادات الضريبية أهم مصادر الإيرادات العامة للدولة، حيث بلغ متوسط نسبة مساهمتها ٧٤٪ من الإيرادات العامة للدولة خلال العشر سنوات الأخيرة، مما يعني أن حدوث عجز في الإيرادات الضريبية يؤدي مباشرة إلى حدوث عجز في الموازنة العامة للدولة، ويمكن إرجاع العجز في الإيرادات الضريبية إلى فجوة الالتزام الضريبي (الشافعي وعش، ٢٠٢٤: ١١٥٣)؛ الناتجة عن ضعف الجهد الضريبي للاقتصاد المصري، والتهرب الضريبي، والاقتصاد غير الرسمي (الخفي)، واقتصاد الظل، والتجنب الضريبي، وعمليات تهريب البضائع (HM Revenue & Customs, 2021, p.21)، وبالرغم من زيادة الحصيلة الضريبية من ٣٥٢,٣١٥ مليون جنيه في العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ إلى ٢,٠٢١,٩٩١ مليون جنيه العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ إلا أن مستويات عجز الموازنة في تزايد مستمر. وتقتل الوسائل التقليدية في علاج العجز الهيكلي في الموازنة العامة للدولة، وتتمثل هذه الوسائل في تخفيض النفقات العامة، أو زيادة الضرائب، أو الإقراض الداخلي أو الخارجي، حيث تؤثر هذه الوسائل تأثيراً سلبياً مباشرة على حياة المواطنين خاصة الطبقة الفقيرة منهم.

وتتاح للدول الإسلامية فرصة كبيرة لمواجهة العجز الهيكلي الدائم في موازنة الدولة دون تحميل الموازنة العامة أية أعباء إضافية، ويساهم في القضاء على الفقر، ويدعم الفقراء والمحتاجين البالغ نسبتهم في مصر ٣٥.٧٪ من عدد السكان^(١)؛ مما يخفف من الضغط على الموازنة العامة للدولة للإنفاق الاجتماعي، من خلال نقل بعض أعباء الإنفاق الاجتماعي خارج الموازنة؛ فيقل العجز الهيكلي وقد يختفي، هذا المصدر هو الزكاة والمساهمة الاجتماعية. وتعد الزكاة من أعمال السيادة في الإسلام، ويلتزم الحاكم المسلم ببذل الجهد الممكن لضمان والتأكد من أن المخاطبين بالزكاة قد دفعوا زكاة أموالهم؛ ولتحقيق ذلك يتم إصدار القوانين اللازمة، فالدولة لها الحق في جبايتها وتوزيعها، بل إن إحدى واجبات ووظائف الدولة جمع الزكاة وتوزيعها (الحديدي و بن سميحة، ٢٠١٧: ٢)؛ إلا أن الدولة المصرية لا تقوم بتنظيم جباية الزكاة بشكل ملزم؛ مما يحرم المجتمع من الاستفادة من مزايا نظام الزكاة ويجعلها لا تحقق أهدافها وتفتتت وضياع حصيلتها في المجتمع (تقي، ٢٠١٦: ٤). وهنا تظهر الحاجة الملحة في

(١) هبة الليثي، مستشارة الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مقال منشور على الموقع الإلكتروني "تفنيد"

مصر إلى تفعيل تطبيق النظام الزكوي بجانب النظام الضريبي، وإحداث دمج وتنسيق وتناغم بينهما، لتحقيق أقصى استفادة من الانعكاسات الإيجابية المتوقعة إذا تم التطبيق الإلزامي للزكاة.

مما سبق يتبين أهمية تطبيق كل من النظام الزكوي والنظام الضريبي كونهما مصدران أساسيان للموارد المالية الدائمة التي يمكن للدولة أن تعتمد عليهما في مواجهة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والمالية، وتوفير التمويل الكافي لتغطية النفقات العامة دون الحاجة إلى الاقتراض من الداخل أو الخارج لسد العجز الهيكلي في الموازنة العامة للدولة السنوية.

وبناءً على ذلك، يمكن بلورة المشكلة البحثية في التساؤلات التالية:

- ما مدى ارتباط حصة الزكاة/المساهمة الاجتماعية بحصة الضريبة على الدخل؟
- هل يمكن التنبؤ بحصة الزكاة/المساهمة الاجتماعية بمعرفة مقدار حصة الضريبة على الدخل؟
- ما مدى إمكانية وضع إطار محاسبي مقترح لدمج الزكاة/المساهمة الاجتماعية في محاسبة الضريبة على الدخل لتخفيض عجز الموازنة العامة للدولة في مصر؟

٣-٢ أهداف البحث:

- يسعى البحث إلى معالجة العجز الهيكلي للموازنة العامة للدولة في مصر باستخدام حصة الزكاة/المساهمة الاجتماعية التي تعد وسيلة تمويل غير مكلفة، ولا تضيف أية أعباء للموازنة العامة للدولة؛ عن طريق التطبيق الإلزامي لنظام الزكاة/المساهمة الاجتماعية والاستخدام الأمثل لحصيلتها، وذلك بالتناغم مع النظام الضريبي المطبق، وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية:
- تحديد العلاقة بين مقدار الزكاة/المساهمة الاجتماعية وحصة الضريبة على الدخل.
 - تحديد مدى إمكانية التنبؤ بقيمة الزكاة/المساهمة الاجتماعية المتوقعة بمعرفة قيمة حصة الضريبة على الدخل.
 - وضع إطار محاسبي مقترح لدمج الزكاة/المساهمة الاجتماعية في نظام محاسبة الضريبة على الدخل لتخفيض عجز الموازنة العامة للدولة في مصر.

٣-٣ أهمية البحث:

تتبع أهمية البحث من أهمية الموضوع الذي يتناوله؛ حيث يرتبط بشطري أفراد المجتمع وهما؛ المكلفين بأداء الزكاة والمستحقين لها؛ فأفراد المجتمع إما مزمي واجب عليه الزكاة أو مستحق للزكاة، بالإضافة إلى ارتباط موضوع البحث بالمولين الخاضعين للضريبة على الدخل، كما يرتبط بعجز الموازنة العامة للدولة الذي يؤثر تأثيراً بالغاً على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والمالية لجميع أفراد المجتمع؛ لذا تتمثل أهمية البحث فيما يلي:

- البحث عن وسائل غير تقليدية لمواجهة عجز الموازنة العامة، في ظل قصور الوسائل التقليدية عن معالجته؛ مما أدى إلى تفاقمه واستمراره.

- الاهتمام بفريضة الزكاة كونها فريضة تعبديّة لله (سبحانه وتعالى)، وإبراز أهميتها ودورها المهم في سد عجز الموارد العامة عن تمويل النفقات العامة للدولة؛ عن طريق استخدام الزكاة/المساهمة الإجتماعية في تمويل أوجه الإنفاق الاجتماعي في الدولة المخصصة لمحاربة الفقر، ومواجهة المشكلات الإجتماعية التي تُكبد الموازنة العامة للدولة نسبة كبيرة من نفقاتها؛ مما يقلل الضغط على الموازنة العامة للدولة، فينخفض العجز وقد يخفّي.

- إلقاء الضوء على محاسبة الزكاة، وأهميتها في نشر الوعي الزكوي بين أفراد المجتمع؛ مما يدفع ويحفز الأفراد والشركات إلى الالتزام بدفع الزكاة الواجبة في مواعيد استحقاقها؛ مما يجعلها موردًا ماليًا دائمًا خلال العام.

٣-٤ منهجية البحث:

في ضوء تحديد مشكلة البحث وأهدافه؛ اعتمد الباحثان على الدمج بين المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي على النحو التالي:

أ- **المنهج الاستنباطي:** تم استخدام المنهج الاستنباطي في بناء الإطار النظري للبحث؛ من خلال تحليل بيانات الموازنة العامة للدولة، والحسابات الختامية السنوية الصادرة عن وزارة المالية المصرية، وكذلك الاطلاع على التشريعات الضريبية المنظمة للضريبة على الدخل في البيئة المصرية، والتجارب الدولية السابقة في التطبيق الإلزامي للزكاة، وكذلك الاطلاع على المراجع والبحوث العربية والأجنبية والدوريات العلمية المتعلقة بالمشكلة البحثية ومتغيراتها، لتحديد أبعاد الإطار المحاسبي المقترح لمواجهة عجز الموازنة، واشتقاق فروض البحث.

ب- **المنهج الاستقرائي:** تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي في بناء الدراسة التطبيقية واختبار فروض البحث، باستخدام بيانات عينة من شركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية خلال السنوات من ٢٠١٩ حتى ٢٠٢٤؛ لتحديد مساهمة الإطار المحاسبي المقترح في تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة، واختبار صحة فروض البحث.

٣-٥ نطاق وحدود البحث:

يتناول البحث زكاة عروض التجارة، والضريبة على الدخل من ممارسة النشاط التجاري والصناعي، ولا يتناول البحث النقاط التالية:

أ- الجوانب الفقهية للزكاة، إلا بالقدر الذي يخدم تحقيق أهداف البحث.

- ب- زكاة النقدين (الذهب والفضة)، وزكاة الزروع، وزكاة الأنعام، وزكاة المعادن والركاز .
ج- الجوانب التشريعية والمحاسبية للضرائب إلا بالقدر الذي يحقق أهداف البحث.
د- الضريبة على الدخل من المرتبات وما في حكمها والمهن غير التجارية وإيرادات الثروة العقارية.

٣-٦ هيكل البحث:

في ضوء مشكلة البحث، وتحقيقاً لأهدافه تناول الجزء المتبقي من البحث الإطار النظري لعجز الموازنة العامة للدولة المصرية، ثم بيان دور الإيرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة للدولة المصرية، وبعد ذلك تناول استخدام الزكاة كآلية لتخفيض عجز الموازنة العامة للدولة المصرية، ثم تناول تحديد أوجه الاتفاق والاختلاف بين الزكاة والضريبة، ثم تقييم الوضع الراهن لتنظيم الزكاة في مصر، وبعد ذلك تناول بناء الإطار المحاسبي المقترح لدمج الزكاة/المساهمة الاجتماعية في محاسبة الضريبة على دخل، ثم إجراء الدراسة التطبيقية لقياس مساهمة الإطار المحاسبي المقترح في تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة في مصر، واختبار فروض البحث، وينتهي البحث بعرض نتائجه، وتوصياته، واقتراح بحوث مستقبلية.

٤- الإطار النظري لعجز الموازنة العامة للدولة المصرية

يتضمن الإطار النظري تناول مفهوم الموازنة العامة للدولة، ومكوناتها، وقياس عجز الموازنة العامة في مصر، وأسبابه وأثاره، وأساليب تمويل العجز، كما يلي:

٤-١ مفهوم الموازنة العامة للدولة:

تتظر وزارة المالية المصرية إلى الموازنة العامة للدولة بأنها الأداة الرئيسة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، وتعرض خطط وبرامج الوزارة؛ من خلال الوصول إلى الحد الأقصى من الإيرادات، وإعادة تنظيم أولويات الإنفاق؛ لخدمة المجتمع على نحو أفضل، كما تمثل أداة للمراجعة والمساءلة (يونيسيف، ٢٠١٥: ١).

وتُعرف الموازنة العامة للدولة بأنها "البرنامج المالي للخطّة عن سنة مالية مقبلة لتحقيق أهداف محددة وذلك في إطار الخطّة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وطبقاً للسياسة العامة للدولة"^(١)، وأنها "التعبير المالي عن أهداف الحكومة التي تريد تحقيقها، والظاهرة ببند الموازنة سواء في جانب النفقات أو الإيرادات، إما من ناحية الأرقام المالية الواردة فيها أو من ناحية تفاصيل مصادر الإيرادات وأوجه الإنفاق (السيد، ٢٠٢٣: ٣). وبناء على ذلك، يعرفها الباحثان بأنها "بيان مالي تقديري تفصيلي

(١) القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن "الموازنة العامة للدولة"، الجريدة الرسمية العدد ٣١ في ١٢ أغسطس ١٩٧٣.

معتمد من السلطة التشريعية في الدولة وإصداره في شكل قانون ملزم للجهات التنفيذية، يتضمن قيم تقديرية للموارد المالية المتوقع تحصيلها، والاستخدامات المالية التي ينبغي إنفاقها خلال سنة مالية مقبلة؛ بما يحقق أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية والمالية المحددة".

وتشتمل الموازنة العامة للدولة على الموارد والاستخدامات، وتتضمن الاستخدامات ثمانية أبواب، يختص الباب الرابع منها بمصروفات "الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية"، كما تتضمن الموارد خمسة أبواب، يختص الباب الأول منها بالإيرادات الضريبية "الضرائب"، والباب الخامس بمصدر التمويل من "الاقتراض"؛ ويستخدم الاقتراض لتمويل الفرق بين الموارد والاستخدامات (الإيرادات والنفقات)^(١).

٤-٢ قياس عجز الموازنة العامة للدولة المصرية:

ينشأ عجز الموازنة عندما تعجز موارد الدولة عن تمويل نفقاتها خلال السنة، ويحدث ذلك عندما تكون النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة، ويوجد نوعان من عجز الموازنة هما^(٢):

(أ) **العجز أو الفائض النقدي**، ويمثل الفرق بين المصروفات والإيرادات، كما يلي:

العجز أو الفائض النقدي = (الضرائب + المنح + الإيرادات الأخرى) - (الأجور وتعويضات العاملين + شراء السلع والخدمات + الفوائد + الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية + المصروفات الأخرى + شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات))

(ب) **العجز أو الفائض الكلي**، ويمثل العجز أو الفائض النقدي مضافاً إليه أو مطروحاً منه صافى الحيازة من الأصول المالية [هي الفرق بين حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية (الباب السابع للاستخدامات) والمتحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول المالية (الباب الرابع للموارد) مع استبعاد حصيلة بيع الأصول غير المالية].

(ج) **مصادر تمويل العجز الكلي**، تتمثل في الاقتراض مضافاً إليه حصيلة بيع الأصول غير المالية، ومستبعداً منه سداد القروض المحلية والأجنبية.

(د) **تمويل العجز**، تتولى موازنة الخزنة العامة تمويل العجز في موازنات الجهات الداخلة في الموازنة العامة للدولة، ويؤول إليها فوائض تلك الجهات.

(١) المواد أرقام (٥، ٦، ٧) من القانون رقم ٨٧ لسنة ٢٠٠٥ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن "الموازنة العامة للدولة"، الجريدة الرسمية- العدد ١٧ تابع (هـ) في ٢٨ أبريل سنة ٢٠٠٥.

(٢) المادة رقم ٨ من القانون رقم ٨٧ لسنة ٢٠٠٥.

وبناءً على ذلك، يمكن قياس عجز الموازنة العامة للدولة المصرية من خلال تحليل بيانات الحسابات الختامية للموازنات العامة للدولة خلال السنوات المالية العشر الأخيرة من العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ حتى العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥، كما يبينها الجدول رقم (١) التالي:

الجدول رقم (١): قياس عجز الموازنة العامة للدولة المصرية وتمويله بالاقتراض^(١)

(الأرقام بالمليون)

العام المالي	النفقات العامة	الإيرادات العامة	قيمة عجز الموازنة العامة	نسبة التغطية	نسبة عجز الموازنة إلى النفقات العامة	تمويل العجز عن طريق الاقتراض
٢٠١٦/٢٠١٥	١,٠٨٨,٧٢١	٤٩٧,٤٠٣	٥٩١,٣١٨	%٤٦	%٥٤	٥٩١,٣١٨
٢٠١٧/٢٠١٦	١,٣١٧,٧١٨	٦٦٤,٣٦٦	٦٥٣,٣٥٢	%٥٠	%٥٠	٦٥٣,٣٥٢
٢٠١٨/٢٠١٧	١,٥٣١,٦١٢	٨٣١,٤٠٠	٧٠٠,٢١٢	%٥٤	%٤٦	٧٠٠,٢١٢
٢٠١٩/٢٠١٨	١,٦٣١,٠٦٧	٩٥٨,٤٨٥	٦٧٢,٥٨٢	%٥٩	%٤١	٦٧٢,٥٨٢
٢٠٢٠/٢٠١٩	١,٩١١,٣٤٨	٩٩٠,١٢٧	٩٢١,٢٢١	%٥٢	%٤٨	٩٢١,٢٢١
٢٠٢١/٢٠٢٠	٢,١٤٠,٤٥١	١,١٣٣,٢٣٠	١,٠٠٧,٢٢١	%٥٣	%٤٧	١,٠٠٧,٢٢١
٢٠٢٢/٢٠٢١	٢,٣٧٩,٢١٦	١,٣٦٩,٨٧٥	١,٠٠٩,٣٤١	%٥٨	%٤٢	١,٠٠٩,٣٤١
٢٠٢٣/٢٠٢٢	٣,٠٧٨,٩٧٩	١,٥٩٩,٩٧٧	١,٤٧٩,٠٠٢	%٥٢	%٤٨	١,٤٧٩,٠٠٢
٢٠٢٤/٢٠٢٣	٤,٣٧٤,٤٠٢	٢,٢٣٤,٠٤٨	٢,١٤٠,٣٥٤	%٥١	%٤٩	٢,١٤٠,٣٥٤
٢٠٢٥/٢٠٢٤	٥,٥٤١,٣٩٤	٢,٦٩٢,١٩٠	٢,٨٤٩,٢٠٤	%٤٩	%٥١	٢,٨٤٩,٢٠٤
متوسط الفترة	٢,٤٩٩,٤٩١	١,٢٩٧,١١٠	١,٢٠٢,٣٨١	%٥٢	%٤٨	١,٢٠٢,٣٩٠

يتبين من الجدول أن نسبة تغطية النفقات العامة عن طريق الإيرادات العامة تتراوح ما بين ٤٦% إلى ٥٩% بمعدل متوسط ٥٢% فقط خلال الفترة، وهي نسبة تغطية ضعيفة جدًا، مما دفع الدولة إلى الاقتراض وتحمل أعباء إضافية لخدمة الديون، وهذا ناتج عن زيادة النفقات العامة سنويًا بشكل مستمر ومتزايد وأن الإيرادات العامة عاجزة عن ملاحقة هذه الزيادة، لأن مقدار نمو النفقات العامة أكبر من مقدار نمو الإيرادات العامة، مما اضطر الدولة إلى الاقتراض سنويًا بمبالغ متزايدة تساوي قيمة العجز في الموازنة سنويًا، حيث تم تمويل العجز عن طريق الاقتراض من الداخل والخارج بمبالغ تتراوح ما بين ٥٩١,٣١٨ مليون جنيه و ٢,٨٤٩,٢٠٤ مليون جنيه خلال فترة الدراسة بمتوسط بلغ ١,٢٠٢,٣٨١ مليون جنيه، وتراوح نسبة العجز ما بين ٤١% إلى ٥٤% من حجم النفقات العامة، وبمعدل متوسط

(١) قوانين ربط الحسابات الختامية للموازنات العامة للدولة للسنوات من ٢٠١٧ حتى ٢٠٢٣، والحساب الختامي للسنوات المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣، ٢٠٢٣/٢٠٢٤، ٢٠٢٤/٢٠٢٥.

٤٨٪ خلال الفترة، وهي نسبة عجز مرتفعة جدًا، نظرًا لمرحلة البناء والتنمية والتطوير التي تمر بها الدولة خلال تلك الفترة، بالإضافة لانعكاسات أزمة جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي والوطني.

ويبين الجدول رقم (٢) التالي مقدار النفقات العامة وأعباء خدمة الدين الداخلي والخارجي المتمثلة في سداد فوائد القروض وسداد أقساط القروض، كما يلي:

الجدول رقم (٢): بيان بالنفقات العامة وأعباء خدمة الديون

(الأرقام بالمليون)

العام المالي	النفقات العامة	أعباء الديون الداخلية والخارجية		إجمالي الأعباء العامة	نسبة الأعباء إلى النفقات العامة
		فوائد القروض	سداد أقساط القروض		
٢٠١٥ / ٢٠١٦	١,٠٨٨,٧٢١	٢٤٣,٦٣٥	٢٥٠,١٤٣	٤٩٣,٧٧٨	٤٥٪
٢٠١٦ / ٢٠١٧	١,٣١٧,٧١٨	٣١٦,٦٠٢	٢٧٣,٧٦٣	٥٩٠,٣٦٥	٤٥٪
٢٠١٧ / ٢٠١٨	١,٥٣١,٦١٢	٤٣٧,٤٤٨	٢٦٧,٦٣٢	٧٠٥,٠٨٠	٤٦٪
٢٠١٨ / ٢٠١٩	١,٦٣١,٠٦٧	٥٣٣,٠٤٥	٢٤٢,٦٣١	٧٧٥,٦٧٦	٤٨٪
٢٠١٩ / ٢٠٢٠	١,٩١١,٣٤٨	٥٦٨,٤٢١	٤٥٥,٥٣٣	١,٠٢٣,٩٥٤	٥٤٪
٢٠٢٠ / ٢٠٢١	٢,١٤٠,٤٥١	٥٦٥,٤٩٧	٥٣٤,٧٠٦	١,١٠٠,٢٠٣	٥١٪
٢٠٢١ / ٢٠٢٢	٢,٣٧٩,٢١٦	٥٨٤,٨٢٦	٥٢٤,٩٢٧	١,١٠٩,٧٥٣	٤٧٪
٢٠٢٢ / ٢٠٢٣	٣,٠٧٨,٩٧٩	٧٧٤,٢٠٣	٨٦٩,١٠١	١,٦٤٣,٣٠٤	٥٣٪
٢٠٢٣ / ٢٠٢٤	٤,٣٧٤,٤٠٢	١,٣٦٤,٠٨٩	١,٢٨٣,٢٠٥	٢,٦٤٧,٢٩٤	٦١٪
٢٠٢٤ / ٢٠٢٥	٥,٥٤١,٣٩٤	١,٨٣٤,٤٦٨	١,٦٠٦,١٨٢	٣,٤٤٠,٦٥٠	٦٢٪
متوسط الفترة	٢,٤٩٩,٤٩١	٧٢٢,٢٢٣	٦٣٠,٧٨٢	١,٣٥٣,٠٠٦	٥٤٪

ويتبين من الجدول أن أعباء خدمة الديون بلغت نسبة كبيرة من النفقات العامة للدولة تراوحت ما بين ٤٥٪ و ٦٢٪ خلال فترة الدراسة، مما أدى إلى استفاد نسبة كبيرة من الإيرادات العامة للدولة في سداد مستحقات المقرضين، واضطرت الحكومة مرة أخرى إلى الاقتراض من الداخل والخارج لسداد هذه المستحقات، وبالتالي زادت أعباء خدمة الدين العام، وهكذا تدور الدولة في حلقة المفرغة للديون، وهذا يجعل هذه الأعباء أحد أسباب عجز الموازنة العامة.

٤-٣ الأساليب التقليدية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة:

تتعدد طرق وأساليب تمويل عجز الموازنة العامة للدولة المصرية، ويمكن حصرها في ثلاثة أساليب أساسية كما يلي: (عبدالحميد، ٢٠٢٢: ١٠)

أ- الاقتراض: يمثل الاقتراض من الداخل من خلال إصدار السندات وأذون الخزانة العامة (أدوات الدين العام) أو الاقتراض من الخارج، يترتب على ذلك تحمل الموازنة العامة فوائد بالإضافة إلى سداد قيمة القروض، وهذا الأسلوب يُحمل الأجيال القادمة عبء سداد القروض وفوائدها.

ب- الإصدار النقدي: من خلال إصدار البنك المركزي عملة جديدة مما يؤدي إلى تدهور قيمة العملة.
ج- الضرائب: من خلال التوسع في الأوعية الضريبية والزيادة في معدلات الضريبة، ويترتب على ذلك ارتفاع أسعار السلع والخدمات.

٥- دور الإيرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة للدولة المصرية

تمثل الإيرادات الضريبية أهم مصادر الإيرادات العامة للدولة، وتعتمد معظم دول العالم على الضرائب في إيراداتها؛ مما يؤدي إلى زيادة العبء الضريبي على الممولين؛ فيميل كثير منهم إلى التهرب الضريبي، وتضعف حوافز الاستثمار لدى المستثمرين (عطاالله، ٢٠١٨: ٢٦٠).

٥-١ مساهمة الحصيلة الضريبية في الإيرادات العامة للدولة

يعرض الجدول رقم (٣) التالي ملخص لنسبة مساهمة الحصيلة الضريبية السنوية في الإيرادات العامة للدولة خلال السنوات العشر الأخيرة، كما يلي:

الجدول رقم (٣): نسبة تغطية النفقات العامة بالإيرادات العامة ومساهمة الضرائب في الإيرادات العامة

(الأرقام بالمليون)

العام المالي	إجمالي الإيرادات العامة	الإيرادات الضريبية	نسبة الإيرادات الضريبية/ الإيرادات العامة
٢٠١٥ / ٢٠١٦	٤٩٧,٤٠٣	٣٥٢,٣١٥	٪٧١
٢٠١٦ / ٢٠١٧	٦٦٤,٣٦٦	٤٦٢,٠٠٧	٪٧٠
٢٠١٧ / ٢٠١٨	٨٣١,٤٠٠	٦٢٩,٣٠٢	٪٧٦
٢٠١٨ / ٢٠١٩	٩٥٨,٤٨٥	٧٣٦,١٢١	٪٧٧
٢٠١٩ / ٢٠٢٠	٩٩٠,١٢٧	٧٣٩,٦٣٣	٪٧٥
٢٠٢٠ / ٢٠٢١	١,١٣٣,٢٣٠	٨٣٣,٩٩٣	٪٧٤
٢٠٢١ / ٢٠٢٢	١,٣٦٩,٨٧٥	٩٩١,٤٠٣	٪٧٢
٢٠٢٢ / ٢٠٢٣	١,٥٩٩,٩٧٧	١,٢٥٨,٥٨٢	٪٧٩
٢٠٢٣ / ٢٠٢٤	٢,٢٣٤,٠٤٨	١,٦٢٨,٩٩٨	٪٧٣
٢٠٢٤ / ٢٠٢٥ (*)	٢,٦٩٢,١٩٠	٢,٠٨٠,٤٠٠	٪٧٧
متوسط الفترة	١,٢٩٧,١١٠	٩٦٥,٤٣٥	٪٧٤

(*) تم الاعتماد على بيانات الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٢٤/٢٠٢٥.

يتضح من بيانات الجدول السابق أن الإيرادات الضريبية تساهم بنسبة نسبة ٧٤٪ في المتوسط من الإيرادات العامة للدولة خلال فترة الدراسة، بمعنى أن حدوث عجز في الإيرادات الضريبية يؤدي

مباشرة إلى حدوث عجز في الموازنة العامة للدولة، وبالتالي عجز في تمويل النفقات العامة للدولة، وما يستلزمه من زيادة حجم الاقتراض.

كما يتضح أن الزيادات الكبيرة في الإيرادات العامة التي حدثت خلال الفترة قبلها زيادات أكبر في النفقات العامة للدولة؛ فقد زادت الإيرادات العامة من ٤٩٧,٤٠٣ مليون جنيه في عام ٢٠١٦/٢٠١٥ إلى ٢,٦٩٢,١٩٠ مليون جنيه في عام ٢٠٢٤/٢٠٢٥، وفي المقابل زادت النفقات العامة من ١,٠٨٨,٧٢١ مليون جنيه في عام ٢٠١٦/٢٠١٥ إلى ٥,٥٤١,٣٩٤ مليون جنيه في عام ٢٠٢٤/٢٠٢٥؛ مما يعني أن الزيادة في الإيرادات العامة عاجزة عن ملاحقة الزيادة في النفقات العامة للدولة خلال الفترة.

ويُعد ضعف الإيرادات الضريبية أحد أسباب عجز الموازنة العامة للدولة؛ ويرجع ذلك إلى ضالة الجهد الضريبي للمجتمع المصري؛ نتيجة انخفاض مستوى الدخل القومي، وانتشار الاقتصاد غير الرسمي، وانخفاض الوعي الضريبي، والتهرب الضريبي المحلي والدولي من الشركات متعددة الجنسيات، وكذلك عدم مواكبة النظام الضريبي المحلي للتغيرات والتطورات المحلية والدولية في الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية (عطاالله، ٢٠١٨: ٢٦٠-٢٦٢).

ويتضح مما سبق، أنه لا يمكن مواجهة العجز الهيكلي في الموازنة العامة للدولة بالوسائل التقليدية التي لها آثار سلبية على الحياة الاجتماعية والاقتصادية لأفراد المجتمع، وتتمثل الأساليب التقليدية في تخفيض النفقات العامة للدولة، والتي تنعكس سلبياً وبشكل مباشر على مستوى الخدمات العامة التي تقدمها الدولة لمواطنيها؛ خاصة الفقراء معدومي الدخل، وأصحاب الدخل المنخفضة، أو زيادة الضرائب الموجودة أو فرض ضرائب جديدة، والتي تؤثر سلبياً وبشكل مباشر على أسعار السلع والخدمات وحجم الاستثمار والشركات، أو التمويل عن طريق الاقتراض وإضافة أعباء على الموازنة، تستنفد نسبة كبيرة من النفقات العامة للدولة وتؤثر على بقية أوجه الإنفاق العام؛ خاصة مجالات الإنفاق الاجتماعي.

كما يتضح أن الأساليب التقليدية المتعارف عليها لسد عجز الموازنة تؤدي إلى تعميق العجز التراكمي واستمراره وتزايد سنوياً؛ مما يعني أن هذه الوسائل لم تعد كافية وملائمة لسد عجز الموازنة العامة للدولة، بالإضافة إلى أن كل وسيلة لها انعكاساتها السلبية على أهداف الدولة المتعلقة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والمالية، والأمر يحتاج إلى آلية غير تقليدية تساهم بكفاءة وفعالية في الحد من عجز الموازنة العامة للدولة، وهذه الآلية هي الزكاة/المساهمة الاجتماعية.

٢-٥ أسس محاسبة الضريبة على الدخل:

يتم تحديد أسس المحاسبة الضريبية وقياس الوعاء الضريبي للدخل الخاضع للضريبة وفقاً لأحكام قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته واللائحة التنفيذية للقانون وتعديلاتها، وتختلف أسس قياس الوعاء الضريبي تبعاً لرقم الأعمال السنوي، فتم تقسيم الخاضعين للضريبة إلى فئتين هما: منشآت كبيرة ومنشآت صغيرة، ولكل فئة طريقة لقياس الوعاء الضريبي لها بما تتوافق مع حجم أعمالها (الشافعي، ٢٠٢٥: ٨-١٥). ويقصد بالمنشأة الكبيرة من منظور التشريع الضريبي "كل شخص اعتباري أو منشأة فردية تمارس نشاطاً خاضعاً للضريبة، ويتجاوز رأسمالها المدفوع مليون جنيهاً، ويزيد عدد العاملين فيها عن خمسين عاملاً"^(١). ويتم تحديد أرباح المنشآت الكبيرة على أساس صافي الربح طبقاً لقائمة الدخل المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية، ويتم قياس الوعاء الضريبي بتطبيق أحكام التشريع الضريبي على الربح المحاسبي تطبيقاً لأحكام المادة (١٧) من القانون، عن طريق تحديد الإيرادات الخاضعة للضريبة مطروحاً منه التكاليف والمصروفات واجبة الخصم والمزايا والإعفاءات الضريبية الممنوحة للممولين^(٢).

وتشمل الإيرادات الداخلة في الوعاء الضريبي كل من الإيراد الناتج من جميع العمليات التجارية والصناعية التي تقوم بها المنشأة، والأرباح الرأسمالية الناتجة عن بيع الأصول، والأرباح المحققة من التعويضات التي تحصل عليها المنشأة نتيجة الهلاك أو الاستيلاء على أي أصل من أصولها، وأرباح التصفية في حالات التوقف النهائي وتصفية أصول المنشأة، والأرباح الناتجة عن التصرف في الإستثمارات في شركة غير مقيمة.

أما التكاليف والمصروفات واجبة الخصم فيشترط أن تكون مرتبطة بالنشاط ولازمة لمزاوئته والحصول على الربح أو الحفاظ على النشاط، وتكون حقيقية وفعلية ومؤكدة سواء تم سدادها أو مازالت مستحقة حتى نهاية الفترة، وتكون مصروفات وتكاليف إيرادية وليست رأسمالية، ومرتبطة بالسنة الضريبية موضوع المحاسبة، ومؤيدة بالمستندات. وتشمل التكاليف والمصروفات الفعلية واجبة الخصم^(٣) كل من العوائد المدينة للقروض المستخدمة في النشاط بعد خصم العوائد الدائنة غير الخاضعة للضريبة أو المعفاة منها قانوناً، وعوائد السندات التي تطرح في اكتتاب عام، وأقساط الإهلاك لأصول المنشأة الواردة بالمادة (٢٥) من القانون، والرسوم والضرائب التي تتحملها المنشأة ما عدا الضريبة على الدخل المستحقة

(١) تم استنباط تعريف المنشأة الكبيرة من منظور التشريع الضريبي المصري بمفهوم المخالفة من المادة الأولى من القرار الوزاري رقم ٥٤ لسنة ٢٠١٢.

(٢) المادة (١٧) من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته.

(٣) المواد (٢٣-٢٨، ٥٢) من القانون، والمواد (٢٩-٣٦) من اللائحة التنفيذية للقانون.

طبقاً لهذا القانون، وأقسط التأمين الاجتماعي التي يتحملها صاحب المنشأة لصالح العاملين بها، والمبالغ المستقطعة لحساب الصناديق الخاصة للتوفير أو الادخار أو المعاش أو غيرها، بما لا يجاوز (٢٠٪) من مجموع مرتبات وأجور العاملين بها، والتبرعات المدفوعة للحكومة ووحدات الإدارة المحلية، والتبرعات والإعانات المدفوعة للجمعيات والمؤسسات الأهلية المصرية المشهورة ولدور العلم والمستشفيات الخاضعة للإشراف الحكومي ومؤسسات البحث العلمي المصرية بما لا يجاوز ١٠٪ من صافي الربح السنوي للممول، الديون المعدومة التي قام الممول باستبعادها من دفاتر المنشأة وحساباتها بشرط محددة، والعوائد المدينة التي يدفعها الأشخاص الاعتبارية على القروض والسلفيات والسندات والأذون التي حصلت عليها فيما يزيد عن مثلي متوسط حقوق الملكية وفقاً للقوائم المالية التي يتم إعدادها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية، ولا تسري هذه الأحكام على البنوك وشركات التأمين.

ويمنح التشريع الضريبي العديد من المزايا والإعفاءات الضريبية، وأهمها^(١) عدم خضوع أرباح إعادة تقييم المنشأة الفردية للضريبة عند تقديمها كحصة عينية في شركة مساهمة، وترحيل خسائر العقود طويلة الأجل إلى الخلف ثم إلى الأمام، والإهلاك المعجل، وترحيل خسائر النشاط لمدة خمس سنوات، وترحيل الخسائر الرأسمالية للأوراق المالية لمدة ثلاث سنوات، وتأجيل الخضوع للضريبة على الأرباح الرأسمالية نتيجة إعادة التقييم.

كما يمنح التشريع الضريبي إعفاءات لبعض المشروعات التجارية والصناعية^(٢)، مثل أرباح مشروعات استصلاح أو استزراع الأراضي لمدة عشر سنوات اعتباراً من تاريخ بدء مزاولة النشاط أو بدء الإنتاج، وأرباح مشروعات الإنتاج الداجني وتربية النحل وحظائر تربية المواشي وتسمينها ومشروعات مصايد ومزارع الأسماك وأرباح مشروعات مراكب الصيد لمدة عشر سنوات من تاريخ بدء مزاولة النشاط، وأرباح المشروعات الجديدة المنشأة بتمويل من الصندوق الاجتماعي للتنمية بشروط محددة، والعوائد التي يحصل عليها الأشخاص الطبيعيون عن الودائع وحسابات التوفير بالبنوك المسجلة في جمهورية مصر العربية، وشهادات الاستثمار والادخار والإيداع التي تصدرها تلك البنوك، وعن الودائع وحسابات التوفير في صناديق البريد، وعن الأوراق المالية وشهادات الإيداع التي يصدرها البنك المركزي، وعوائد السندات غير الحكومية المقيمة في جداول البورصة المصرية، والعوائد التي يحصل عليها الأشخاص الاعتبارية عن الأوراق المالية، وشهادات الإيداع التي يصدرها البنك المركزي

(١) المواد أرقام (٢٠، ٢١، ٢٧، ٢٩، ٢٩ مكرر، ٥٣) من القانون، والمادتين (٣٥، ٦١) من اللائحة التنفيذية

(٢) المادة رقم (٣١) و (٥٠) من القانون، المادة (٤٢) من اللائحة التنفيذية

المصري، أو الإيرادات الناتجة عن التعامل فيها، وتوزيعات الأرباح التي تحصل عليها الشركة الأم أو الشركة القابضة من الشركات التابعة المقيمة بضوابط محددة.

أما المنشآت الصغيرة فقد عرفها القرار الوزاري بأنها "كل شخص اعتباري أو منشأة فردية تمارس نشاطاً خاضعاً للضريبة، ولا يتجاوز رأسمالها المدفوع مليون جنيهًا، ولا يزيد عدد العاملين فيها عن خمسين عاملاً"^(١)، هذه المنشآت غير الملزمة بإمساك دفاتر وسجلات محاسبية منتظمة، ويتم قياس الوعاء الضريبي لها تقديرًا في إطار القرارات الوزارية وتعليمات المصلحة التي صدرت لتحديد طريقة تقدير رقم الأعمال السنوي ونسبة صافي الربح للنشاط، وذلك تطبيقًا لأحكام المادة (١٨) من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ التي تحدد قواعد وأسس تحديد أرباح المنشآت الصغيرة، وقد صدر القانون رقم ٦ لسنة ٢٠٢٥^(٢) يتضمن حوافز وتيسيرات ضريبية للمشروعات التي لا يتجاوز حجم أعمالها (الإيرادات أو المبيعات) السنوي عشرين مليون جنيه، بما في ذلك الأنشطة المهنية، وتم تقسيم المشروعات طبقًا لحجم الأعمال السنوي، وتحديد نسبة الضريبة المستحقة من رقم الأعمال تبدأ ٠.٤٪ إذا كان رقم الأعمال أقل من خمسمائة ألف جنيه وتصل إلى ١.٥٪ إذا تجاوز رقم الأعمال عشرة مليون ولم يتجاوز عشرين مليون جنيه في السنة.

٦- استخدام الزكاة كآلية لتخفيض عجز الموازنة العامة للدولة المصرية:

تُعد الزكاة موردًا ماليًا مهمًا في الدول الإسلامية، يمكن استخدامه في معالجة الكثير من المشكلات الاجتماعية، مثل الفقر والبطالة ومجالات الإنفاق الاجتماعي الأخرى؛ مما يجعلها تتحمل جزءًا مهمًا من النفقات العامة عن الموازنة العامة.

٦-١ تعريف الزكاة ووجوبها وشروط وجوبها^(٣):

الزكاة هي "حق يجب في أموال مخصوصة يصرف لفئات محددة، وهي فريضة عينية إذا توافرت شروطها"، وتجب الزكاة في الذهب والفضة والعملات، وعروض التجارة، والأنعام (الإبل والبقر والغنم)، والزرع والثمار، والمعادن والركاز، ولا تجب الزكاة في كل من الأجور والرواتب، وإيرادات المهن الحرة عند قبضها، وإنما تجب فيما يبقى منها عند الحول، وكذلك أعيان الموجودات الثابتة الدارة

(١) المادة الأولى من القرار الوزاري رقم ٥٤ لسنة ٢٠١٢.

(٢) القانون رقم ٦ لسنة ٢٠٢٥ "بشأن بعض الحوافز والتيسيرات الضريبية للمشروعات التي لا يتجاوز حجم أعمالها السنوي عشرين مليون جنيه"، الجريدة الرسمية - العدد ٦ مكرر (و) في ١٢ فبراير سنة ٢٠٢٥

(٣) هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعيار الشرعي رقم (٣٥) "الزكاة" الفقرة "٣".

للدخل غير المعدة للتجارة مثل المستغلات، والأعيان المؤجرة وتجب فيما يبقى من إيرادها عند نهاية الحول، وأيضًا المال العام (القطاع العام)، وأموال صناديق التأمينات لدى المؤسسات العامة، والأموال الموقوفة وقفًا خيريًا. ومعدل زكاة عروض التجارة ٢.٥٪ للسنة الهجرية، و ٢.٥٧٧٪ للسنة الميلادية البسيطة، وأما السنة الميلادية الكبيسة تكون ٢.٥٧٧٧٪.

٦-٢ مصارف الزكاة:

حدد الله سبحانه وتعالى أوجه إنفاق وصرف الزكاة في ثمانية مصارف، حيث قال الله: تعالى " إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ " (سورة التوبة، الآية: ٦٠)، ويمكن بيان مصارف الزكاة كما يلي (زهرة، ٢٠١٧: ٢٤٧-٢٤٨):

- (أ) الفقراء: فئة من أفراد المجتمع لا يملكون حد الكفاية (قوت اليوم).
- (ب) المساكين: فئة من أفراد المجتمع يتوافر لهم مصادر دخل لكن لا يكفي حاجاتهم الأساسية.
- (ج) العاملين عليها: الموظفين القائمين على جمع أموال الزكاة وصرفها في مصارفها الشرعية.
- (د) المؤلفة قلوبهم: الذين يرجى إسلامهم أو تأليف قلوبهم للإسلام، لتوفير احتياجاتهم الأساسية للمعيشة عندما يسلمون.
- (هـ) في الرقاب: إعانة العبيد والإماء المكاتبين لعنق رقابهم وتحريرهم من العبودية.
- (و) الغارمين: غير القادرين على سداد ديونهم لأسباب مباحة لسد احتياجاتهم الأساسية.
- (ز) في سبيل الله: المجاهدين في سبيل نشر الإسلام والدعوة إلى الله، والدفاع عن الأرض والإنسان، وجميع سبل الخيرات بما في ذلك بناء المساجد والمستشفيات والمدارس ورعاية طلاب العلم.
- (ح) ابن السبيل: الشخص المسافر للضرورة الذي تقطعت به السبل للرجوع إلى أهله، وطلاب العلم المغتربين لتحصيل العلوم الدينية أو الدنيوية، وشق الطرق وتعبيدها، وتوفير المؤن للسفر.
- والجدير بالذكر أن مصارف الزكاة لم تفرق بين المسلمين وغير المسلمين، فكل الفقراء والمساكين وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل جاءت عامة في الآية الكريمة لتشمل المستحقين من المسلمين وغير المسلمين لكفايتهم وسد حاجاتهم الأساسية^(١).

(١) دار الإفتاء المصرية، الفتوى رقم ٥٨٧٩، بتاريخ ١١ أكتوبر ٢٠٢١، متاحة على الموقع الإلكتروني لدار الإفتاء المصرية:

٦-٣ مساهمة الزكاة/المساهمة الاجتماعية في تحمل أعباء الإنفاق الاجتماعي والدفاع:

وتُعد الزكاة جزءًا لا يتجزأ من شبكة الضمان الاجتماعي في الإسلام؛ من خلال مساعدة الفقراء بالأموال التي تجمعها من الأغنياء، ومؤسسة الزكاة هي هيئة تديرها الدولة تجمع مساهمات شهرية، وتقدم مساعدة منظمة لجميع المحتاجين، ولا تعتمد على كرم المتطوعين الأفراد، كما تساعد الزكاة على تقليص الفوارق الاقتصادية وزيادة الرفاهية الاجتماعية، كما تساعد الفقراء على زيادة قدرتهم الشرائية؛ مما يؤدي إلى زيادة الاستهلاك والإنفاق والطلب الكلي.

وقد أمر الله تعالى بإخراج الزكاة؛ فعدم إخراجها ينتهك حقوق المستحقين، ويسبب ظلمًا للمجتمع، ويجوز للدولة أن تجمع الزكاة بحكم النظام القائم؛ لفرض النظام داخل المجتمع الإسلامي (Iddy, et al., 2022: p.115). ويمكن استخدام أموال الزكاة في تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة بشكل غير مباشر، من خلال تحمل الإنفاق الخاص بالمجالات الاجتماعية المرتبطة بسبل المعيشة لأفراد المجتمع، وبالتالي ينخفض حجم النفقات العامة بالموازنة فيخفض عجز الموازنة.

ويمكن الاعتماد على الزكاة لتحمل جزء كبير من أعباء الموازنة العامة للدولة، والذي يتمثل في الإنفاق على الاحتياجات الأساسية للإنسان، والتي لا تقوم حياة الإنسان بدونها، وتتمثل في المأكل والمشرب والملبس للحفاظ على البدن، والمسكن لدفع الضرر وتحقيق الأمن والأمان والحفاظ على النفس والأهل والمال، وإقامة العلاقات الاجتماعية لحفظ الجنس البشري، وتحقيق التعاون والتنمية وإعمار الأرض، والعبادة لتحقيق الغاية التي من أجلها خلق الإنسان، وبذلك يمكن مواجهة العجز الهيكلي في الموازنة العامة للدولة وتجنب الآثار السلبية على الحياة الاجتماعية والاقتصادية لأفراد المجتمع من استخدام الأساليب التقليدية لتمويل عجز الموازنة.

وبناءً عليه، يجوز استخدام أموال الزكاة والهبات والصدقات في عمل مشاريع استثمارية وإنتاجية لدعم الاقتصاد المصري، وذلك عن طريق إقامة مشروعات استثمارية وإنتاجية توفر فرص العمل للشباب، وعن طريق تجهيز الجيوش ضمن مصرف ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾، وعن طريق معالجة الأزمات للمحتاجين والمضطرين، وعن طريق تجهيز المستشفيات الخيرية بالمعدات والأدوية التي تساهم في علاج فقراء المرضى^(١).

وقام راشد وآخرون (٢٠١٥) بتقدير حصيلة الزكاة المحتملة في مصر وبيان مدى تأثيرها المباشر وغير المباشر على الموازنة العامة، حيث تم تقدير حصيلة الزكاة في مصر بنحو ١٠٠ مليار

<https://www.dar-alifta.org/ar/fatwa/details/16490>

(١) دار الإفتاء المصرية، فتوى رقم ٢١٧٩ في ١٨ يوليو ٢٠١١.

جنيه، بما يعادل ٥.٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٢/٢٠١٣، وأن ثلثي حصيللة الزكاة تأتي من الودائع والسندات والثروة النقدية، ثم يلي ذلك قطاع الزراعة بنسبة ١٧.٧٪ من إجمالي الحصيللة، وأن استغلال الحصيللة في تمويل النفقات الاجتماعية يخفف العبء عن الموازنة العامة للدولة، ويؤدي ذلك إلى خفض العجز النقدي للناتج المحلي الإجمالي في الموازنة بشكل مباشر بنسبة ٥.٧٪؛ وبالتالي انخفاض الدين العام وأعباءه (الدين وفوائده)، وخفض الضرائب الحالية أو عدم إضافة ضرائب جديدة. ولضمان توفير الاحتياجات الأساسية للإنسان، فلا بد من قيام الدولة ببعض الضروريات، أهمها توفير السلع التموينية المدعمة أو المجانية، وتوفير مسكن ملائم، وتوفير الخدمات الصحية والعلاجية اللازمة، والخدمات التعليمية الأساسية، بالإضافة لتوفير خدمات الأمن والأمان، وإنشاء الطرق وحفر الترعة وقنوات الري للزراعة، واستصلاح واستزراع الأراضي وتنمية الثروة الحيوانية، بالإضافة إلى توفير الدعم النقدي للفقراء والمساكين والمرضى والمحتاجين والمسنين.

ويتم تخصيص جزء من الإيرادات العامة بالموازنة لتمويل النفقات الاجتماعية التي تستهدف الفقراء والمساكين (راشد وآخرون، ٢٠١٥: ٣٠٦). وتقوم الدولة المصرية بتقديم هذه الخدمات الاجتماعية الموجهة إلى الفئات الضعيفة وذات الحاجة من خلال العديد من البرامج التي تنفذها العديد من الوزارات الحكومية؛ مثل معاش الضمان الاجتماعي وتكافل وكرامة، ودعم رغبة العيش، ودعم السلع التموينية، ودعم التأمين الصحي لغير القادرين وشراء الأدوية، وبرنامج الإسكان الاجتماعي لمحدودي الدخل، والبرنامج القومي للتغذية المدرسية، وبرنامج حياة كريمة لتطوير الريف المصري، ودعم نقل الركاب، وغيرها من البرامج والإجراءات المدعمة للبرامج الاجتماعية لأفراد المجتمع، وتحمل الموازنة العامة للدولة في سبيل تقديم هذه الخدمات أعباء مالية ضخمة تعادل ٣٥٩.٤ مليار جنيه في ختامي السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣، ومبلغ ٣٩٠ مليار جنيه في ختامي السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤، ومبلغ ٦٣٦ مليار العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥، وتستهدف توفير دعم ومزايا اجتماعية تصل ٧٣٢.٦ مليار جنيه في موازنة ٢٠٢٥/٢٠٢٦^(١).

وبجانب الإنفاق الاجتماعي لأموال الزكاة، فإن سهم الإنفاق في سبيل الله يوفر جزءاً كبيراً من مخصصات الدفاع في الموازنة؛ لإعداد الجيش وتجهيزه بالأسلحة المطلوبة، وذلك في حدود ثمن حصيللة الزكاة، وكذلك رعاية أسر وأبناء الشهداء، وفي حالة وفرة الحصيللة الزكوية، يمكن أن تساهم في سداد ديون الدولة المحلية والأجنبية، كونها من الغارمين الذين استدانوا لتمويل نفقات مباحة (راشد وآخرون، ٢٠١٥: ٣١١)

(١) وزارة المالية، الموازنة العامة للدولة ٢٠٢٥-٢٠٢٦، متاحة على الموقع الإلكتروني للوزارة: <https://mof.gov.eg/ar/archive/stateGeneralBudget/>

وغابت الزكاة عن أداء دورها الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع المسلم، نتيجة اتجاه مجتمعات معظم الدول الإسلامية نحو العلمانية، فلم تعد الزكاة فريضة، بل صدقة تطوعية في العديد من الدول الإسلامية (Iddy, et al., 2022: p.115)، وتغير دور الدولة من سيادتها في جمع أموال الزكاة إلى سيادتها في جمع أموال الضرائب، فأصبحت فريضة الزكاة من فرائض الإسلام المنسية، وتحولت إلى تطبيق النظم الضريبية في الدول الإسلامية، وتخلّى ولي الأمر عن مسؤوليته في جمع الزكاة وصرفها في مصارفها الشرعية؛ مما أدى إلى أن أصبحت الزكاة لا مكان لها في التشريعات المالية والاجتماعية في الدول الإسلامية، فتعطلت فريضة الزكاة (شحاته، ٢٠١٩: ٢٥؛ الحديدي وبن سميّة، ٢٠١٧: ٤).

إن ترك أموال الزكاة مبعثرة بين الأفراد والآلاف من لجان الزكاة والجمعيات الخيرية في مصر، لا يساعد الدولة في الوفاء بمسئولياتها تجاه الفئات الفقيرة في المجتمع، ويقلل من إمكانية استخدام حصيلة الزكاة في تنمية المجتمع، وتحقيق التوزيع العادل للثروة بين أفرادها، ولكن قيام الدولة بتولي أمر الزكاة يوجهها للتنمية والقضاء على الفقر؛ ويخفف العبء عن الموازنة العامة؛ من خلال ما يتم تحصيله من موارد الزكاة؛ لكونها أحد الأدوات المهمة للسياسة المالية، مثل الضرائب (راشد وآخرون، ٢٠١٤: ١٣).

يتضح مما سبق، أهمية التطبيق الإلزامي للزكاة، لأنها تمثل موردًا ماليًا مهمًا قادرًا على تحمل جزء كبير من عجز الموازنة، كما أن قيام الدولة بتولي جمع وصرف الزكاة يحفظ كرامة الفقير، ويضمن التزام الأغنياء بإخراجها، كما تبين وجود مجالات كثيرة للاتفاق والاختلاف بين الزكاة والضريبة، لذا يمكن اعتبارهما آليتان مكملتان لبعضهما البعض، فينبغي الاهتمام بهما معًا.

٦-٤ أسس محاسبة الزكاة:

تُعرف محاسبة الزكاة بأنها "الإطار الفكري والعملية الذي يتضمن الأسس المحاسبية والإجراءات التنفيذية التي تتعلق بحصر وتقويم الأموال والإيرادات التي تجب فيها الزكاة وقياس مقدارها وتوزيع حصيلتها على مصارفها المختلفة في ضوء الشريعة الإسلامية"، وينصب اهتمام محاسبة الزكاة على حساب الزكاة وصرفها في مصارفها الشرعية، وتعتمد محاسبة الزكاة على فقه زكاة المال، وأسس محاسبة الزكاة (السامرائي والشريدة، ٢٠١٩: ١٢١).

وقام أحمد (٢٠١٦) بتحديد أهم المعايير المحاسبية التي تتعلق بتحديد قواعد وأسس القياس والإفصاح المحاسبي لتحديد وعاء الزكاة، والتي شملت المعايير التالية:

- معيار الزكاة رقم (٩) الصادر عن هيئة المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI).

- معيار محاسبة الزكاة وضريبة الدخل السعودي الصادر عن لجنة معايير المحاسبة التابعة للهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (SOCPA).
 - الإصدار الفني رقم (١-١) الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية الماليزي (MASB) بعنوان المحاسبة عن زكاة منشآت الأعمال.
 - دليل الإرشادات لمحاسبة زكاة الشركات الصادر عن بيت الزكاة الكويتي.
- وأوردت الأبجي (٢٠١٩: ١٤٨-١٥٣) أربعة طرق للقياس المحاسبي للوعاء الزكوي كما يلي:

- (أ) طريقة مصادر الأموال: تُعد أسهل طريقة لقياس الزكاة؛ حيث تعتمد على إضافة حقوق الملكية إلى القروض طويلة الأجل ومخصصات إهلاك الأصول الثابتة مطروحًا منها مجموعة الأصول الثابتة والمشروعات تحت التنفيذ.
- (ب) طريقة صافي رأس المال العامل: تعتمد على الأصول المتداولة مطروحًا منها الالتزامات المتداولة.
- (ج) طريقة صافي رأس المال العامل النامي والربح والمال المستفاد: ويضم الوعاء كل من صافي رأس المال العامل النامي والربح الناشئ عن النشاط التجاري والمال المستفاد بسبب مستقل عن النشاط التجاري.
- (د) طريقة رأس المال النامي: تختص بزكاة عروض التجارة فقط، تقوم على خضوع كافة الأصول المتداولة بالتكلفة الجارية مخصصًا منها كافة الالتزامات.

وفي عام ٢٠١٨ أضافت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية طريقة خامسة لقياس الوعاء الزكوي تضمنها المعيار المحاسبي الذي أصدرته الجمعية بعنوان "معيار محاسبة زكاة الشركات طبقًا لوصف الغنى في الشريعة الإسلامية"، وذلك باستخدام الأصول المالية الستة وهي النقد والتجارة والاستثمار والإجارة والاستهلاك والدين (حسن، ٢٠١٩: ٩٣).

وفي المملكة العربية السعودية تتم محاسبة الزكاة وقياس قيمة الوعاء الزكوي وفقًا للأحكام الشرعية الواردة بالمعيار الشرعي رقم (٣٥) "الزكاة"، وأسس المحاسبة الواردة بمعيار المحاسبة المالية رقم (٣٩) "التقرير المالي عن الزكاة"، الصادران عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية^(١) (أيوفي AAOIFI Accounting and Auditing Organization for Islamic

(١) - هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعيار الشرعي رقم (٣٥) "الزكاة".
- معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات - معيار المحاسبة المالية (٣٩) "التقرير المالي عن الزكاة"، تم اعتماده في ٢٨، ٢٩ ربيع الثاني ١٤٤٣ هـ الموافق ٣، ٤ ديسمبر ٢٠٢١م، على أن يبدأ تطبيقه في ١ يناير ٢٠٢٣م أو بعده، ويحل محل معيار المحاسبة المالية (٩) بشأن "الزكاة".

Financial Institutions، ويتم تحديد الوعاء الزكوي اعتمادًا على معادلة قائمة المركز المالي؛ حيث يعتمد قياس الوعاء الزكوي على بيانات قائمة المركز المالي بشكل أساسي بإحدى الطريقتين التاليتين:

(أ) طريقة صافي الموجودات (الأصول): ويتم تحديد وعاء الزكاة كما يلي:

وعاء الزكاة = الموجودات الزكوية - [المطلوبات المستحقة الدفع خلال الفترة المالية المنتهية في تاريخ قائمة المركز المالي + مجموع أقساط السنة المالية التي تستحق على المؤسسة في الفترة المالية اللاحقة + حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة + حقوق الأقلية + الحقوق الحكومية + الحقوق الوقفية + الحقوق الخيرية + حقوق المؤسسات غير الهادفة للربح إذا لم يكن لها مالك معين].

الموجودات الزكوية = النقد وما بحكمه + [الذمم المدينة - الديون المشكوك بتحصيلها (غير مرجوة السداد)] + الموجودات المعدة للمتاجرة (مثل العقار، والأوراق المالية والبضاعة) + [موجودات التمويل (المشاركة، المضاربة، والاستصناع، والسلم،...)] - (المخصصات التي يتم تكوينها نتيجة لانخفاض في قيمة هذه الموجودات أو نتيجة توقع عدم تحصيل المبالغ التي تم بها تمويل تلك الموجودات + الموجودات الثابتة المتعلقة بها)].

- تقاس الموجودات المعدة للمتاجرة على أساس القيمة السوقية للبيع وقت وجوب الزكاة.

(ب) طريقة صافي الأصول المستثمرة (مصادر الأموال): ويتم تحديد وعاء الزكاة كما يلي:

الوعاء الزكوي = رأس المال المدفوع + الاحتياطيات + المخصصات التي لم تخصم من الموجودات + الأرباح المبقاة + صافي الدخل + المطلوبات غير مستحقة الدفع خلال الفترة المالية المنتهية بتاريخ قائمة المركز المالي - (صافي الموجودات الثابتة + الاستثمارات المقتنة لغير المتاجرة مثل العقار المعد للإيجار + الخسائر المرحلة)

وقد صدرت اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة لعام ١٤٤٥هـ عن هيئة الزكاة والضريبة والجمارك السعودية^(١)، تتضمن أحكام وأسس محاسبة الزكاة وتحديد الوعاء الزكوي وفقًا للطريقة الثانية وهي صافي الأصول المستثمرة، وتتم محاسبة الزكاة للمكلفين وفقًا لما يلي:

- مكلف الحسابات: المكلف الذي لديه قوائم مالية تعكس حقيقة النشاط أو ملزم بها قانونًا.
- مكلف التقديري: المكلف الذي ليس لديه قوائم مالية تعكس حقيقة النشاط وغير ملزم بها.

(١) المواد أرقام ١، ١٧، من ٢٣ حتى ٢٩ (٢/ب)

بالنسبة لمكلف الحسابات يتم تحديد الوعاء الزكوي اعتمادًا على قيم عناصر الإضافة والخصم الظاهرة في قائمة المركز المالي في نهاية العام الزكوي للمكلف، ووفقًا لمعادلة قائمة المركز المالي فإن:

$$[\text{الأصول المتداولة} + \text{الأصول غير المتداولة} = \text{حقوق الملكية} + \text{الالتزامات غير المتداولة} +$$

الالتزامات المتداولة]

وبالتالي فإن:

$$[\text{الأصول المتداولة} - \text{الالتزامات المتداولة} = \text{حقوق الملكية} + \text{الالتزامات غير المتداولة} - \text{الأصول}$$

غير المتداولة]

ويمثل كل طرف وعاء الزكاة، فالطرف الأيمن يمثل رأس المال العامل، والذي يعبر عن طريقة صافي الأصول التي تتوافق مع المعيار الشرعي، أما الطرف الأيسر فيعبر عن طريقة صافي الأصول المستثمرة والتي تتوافق مع اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة في السعودية، وحيث أن الطريقتين تؤديان إلى نفس النتيجة، فقد اعتمد الباحثان على الأسس والقواعد المحاسبية الواردة باللائحة التنفيذية لجباية الزكاة، لذا يتم حساب الزكاة على الطرف الأيسر من معادلة الميزانية.

وتتمثل عناصر الإضافة للوعاء الزكوي في حقوق الملكية وما في حكمها، والالتزامات غير المتداولة، والفرق بين صافي الربح (الخسارة) المعدل وصافي الربح (الخسارة) الدفترية بعد الزكاة والضريبة، وتعامل المخصصات وما في حكمها معاملة حقوق الملكية فيما عدا مخصص مكافأة نهاية الخدمة، والزيادة في الالتزامات المتداولة عن الأصول المتداولة. أما عناصر الخصم من الوعاء الزكوي فتتمثل في عناصر الأصول غير المتداولة وهي صافي الأصول الثابتة، والاستثمارات المالية، والأصول غير الملموسة، والودائع، والأصول الضريبية المؤجلة.

وتم وضع حد أدنى وحد أعلى للوعاء الزكوي يكون بديلاً للوعاء الزكوي، لا يتأثر بعناصر الإضافة والخصم، ويتم تحديد الحد الأدنى في حالة نقص الوعاء الزكوي عن صافي الربح المعدل، وهو يعادل القيمة الأقل من (الأصول المتداولة مضافاً إليها الفرق بين صافي الربح المعدل وصافي الربح الدفترية) و (صافي الربح المعدل للمكلف)، بمعنى أن يتم المقارنة بينها واختيار القيمة الأقل لتعبر عن الوعاء الزكوي للمكلف. وإذا كان الوعاء الزكوي قيمة سالبة وصافي الربح المعدل قيمة سالبة أيضاً فلا يستحق زكاة على المكلف، وإذا كان الوعاء الزكوي قيمة موجبة وصافي الربح المعدل قيمة سالبة يتم محاسبته زكويًا وفقًا للوعاء الزكوي.

ويتم تحديد الحد الأعلى للوعاء الزكوي بقيمة حقوق الملكية وما في حكمها وفقًا لقائمة المركز المالي في نهاية العام الزكوي للمكلف، مضافاً إليها الفرق بين صافي الربح المعدل وصافي الربح الدفترية، وتشمل حقوق الملكية كل من الأرباح تحت التوزيع المصنفة ضمن الالتزامات، وقروض

الشركاء، والمخصصات. ووضعت اللائحة معاملة زكوية خاصة للأنشطة ذات الطبيعة الخاصة^(١) مثل أنشطة التمويل، والأنشطة العقارية والتشييد، وصناديق الاستثمار، ونشاط التأمين.

أما بالنسبة لمكلف التقديري^(٢)، فيتم تقدير الوعاء الزكوي بتحديد رأس مال يتناسب مع حجم نشاطه، فإذا كان له مبيعات مسجلة في ضريبة القيمة المضافة، فإن الوعاء الزكوي يساوي:

$$\text{الوعاء الزكوي} = (\text{المبيعات} \div ٨) + (\text{المبيعات} \times ١٥\%).$$

وإذا لم يكن له مبيعات مسجلة في ضريبة القيمة المضافة، فيتم اختيار القيمة الأعلى من القيم التالية:

- المتوسط السنوي لعدد الموظفين العاملين $\times ٦٠٠٠$ ريال.
- قيمة الاستيرادات $\times ١١٥\%$ ، وفقاً للبيانات الجمركية.
- قيمة المشتريات $\times ١١٥\%$ ، وفقاً لبيانات ضريبة القيمة المضافة.
- قيمة المبيعات، وفقاً لبيانات نقاط البيع، وبيانات منصة اعتماد، وبيانات التصدير.

وإذا كان الوعاء الزكوي أقل من رأس المال في السجلات التجارية والتراخيص، فيكون رأس المال هو الوعاء الزكوي للمكلف، ويكون الحد الأدنى لمكلف التقديري هو (٥٠٠) ريال.

٧- أوجه الاتفاق والاختلاف بين الزكاة والضريبة:

تجيز الشريعة الإسلامية فرض الضرائب، وأن فرض الزكاة على أفراد المجتمع لا يمنع فرض الضرائب عليهم، وأن الزكاة والضرائب ليسوا شيئاً واحداً، بالتالي لا يوجد ازدواج في ذلك، ويجب عدم الخلط بين الزكاة والضرائب، فالضرائب غير الزكاة من حيث مصدر التشريع ومن حيث المصارف والتقدير والدوام والاستمرار (زهيرة، ٢٠١٧: ١٨٦). ووفقاً لدار الإفتاء المصرية فإن دفع الضرائب لا يُبْزَى ذمة المسلم من الزكاة، بل عليه إخراج الضريبة وتكون بمثابة الدَّيْن الواجب في المال، فإن بلغ الباقي نصاب الزكاة - بعد حاجاته الأصلية- ومَرَّ عليه الحول وجب عليه إخراج الزكاة^(٣)، فلا تُخَصَّم الضرائب من مقدار الزكاة، وإنما تخرج من رأس المال قبل إخراج الزكاة؛ لأنَّ الضرائب تفرضها الدولة نظير خدمات تقدمها للمواطنين فلا تُخَصَّم من الزكاة^(٤).

(١) المواد من ٦٦ حتى ٨١ من اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة.

(٢) المواد من ٨٢ حتى ٩١ من اللائحة التنفيذية.

(٣) دار الإفتاء المصرية، فتوى رقم ٧١٤٤ في ١١ يناير ٢٠٠٥.

(٤) دار الإفتاء المصرية، فتوى رقم ٦٩١٧ في ٢٥ أبريل ١٩٧٦، ورقم ٧٠٠٥ في ٢٧ مارس ١٩٩٣.

وبناءً على ذلك تتعدد أوجه الاتفاق والاختلاف بين الزكاة والضريبة في الجوانب التنظيمية والتشريعية وقواعد فرضها وأهدافها، كما يلي: (سك وآخرون، ٢٠١٤: ١٤-١٧؛ الحديدي وبن سمينه، ٢٠١٧: ١٠)

٧-١ أوجه الاتفاق بين الزكاة والضريبة:

وتتمثل أهم أوجه الاتفاق بين الزكاة والضريبة فيما يلي:

- أ- الإلزام: يتم اقتطاع كل من الزكاة والضريبة بشكل جبري (في حال التطبيق الإلزامي للزكاة).
- ب- غياب المنفعة المباشرة: لا توجد منفعة مباشرة للمزكي أو الممول من دفع الزكاة أو الضريبة، فالمزكي يؤدي فريضة ليمتثل لأمر الله، والممول يؤدي ضريبة ليمتثل للقانون الضريبي.
- ج- مراعاة المقدرة التكلفة للممول: تراعى كل من الزكاة والضريبة قدرة الممول على الدفع، فالزكاة تشترط بلوغ النصاب الذي يفي بالاحتياجات الأساسية للمزكي، وبعض الضرائب تمنح إعفاءات لمواجهة الأعباء الاجتماعية للممول.
- د- الدفع بشكل نهائي: لا يجوز للمزكي أو الممول طلب استرداد الزكاة أو الضريبة التي سبق دفعها؛ لأنه يتم دفعهما بشكل نهائي.
- هـ- الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية: تسعى كل من الزكاة والضرائب إلى تحقيق الهدف المالي، فيتم استخدام إيرادات الزكاة في الإنفاق على مصارفها الشرعية، أما إيرادات الضرائب فتستخدم في تمويل النفقات العامة للدولة، كما تسعى الزكاة والضرائب إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية؛ مثل تحفيز الاستثمار، ومحاربة البطالة، وإعادة توزيع الدخل والثروات بين أفراد المجتمع؛ لتحقيق العدالة الاجتماعية بينهم.

٧-٢ أوجه الاختلاف بين الزكاة والضريبة

تتمثل أهم أوجه الاختلاف بين الزكاة والضريبة فيما يلي:

- أ- مصدر التشريع: الزكاة فريضة دينية وأحد أركان الإسلام الخمسة، بينما الضرائب يتم فرضها قانونياً على الأمة لإقامة المصالح العامة للمجتمع، فالزكاة مفروضة من الله على كل مسلم تتوفر فيه شروط وجوبها، أما الضريبة فهي مفروضة من الدولة على من تتوفر فيه شروط الخضوع للضريبة.
- ب- العمومية: تنسم أحكام الزكاة بعموم التطبيق والشمول والعدالة بين الأفراد، لأنها لا تستثنى أحد من المتماثلين في المركز المالي من دفع الزكاة، أما الضرائب فتتمتع كثير من الإعفاءات لأسباب مختلفة تجعل ممول يخضع للضريبة وآخر معفياً منها، مما يخل بمبدأ العدالة الضريبية.

ج- تخصيص الإيرادات: الزكاة لها مصارف شرعية خاصة بها محددة في القرآن ولا يجوز الخروج عنها، فيتم تخصيص أموال الزكاة لمستحقي الزكاة الثمانية المحددين على سبيل الحصر (مصارف الزكاة)، وفي البلد التي تم جمعها منه، فهي تؤخذ من أغنياء البلد وترد على فقرائها. أما الضرائب لا يوجد فيها تخصيص لا في الإنفاق ولا في المكان.

د- إعادة توزيع الدخل: تعمل الزكاة على إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، حيث يقع عبئها الفعلي على الأغنياء، ولا يمكن نقل عبئها مثل الضرائب غير المباشرة، وتوزع غالبية حصيلتها على الفقراء، بعكس الضريبة، التي تُعفى بعض الأوعية الادخارية أو المشروعات بشكل مؤقت أو دائم، مما يعطى الزكاة قاعدة أوسع لفرضها، وتأثيراً أعمق في إعادة توزيع الدخل.

هـ- أساس التقويم: إن التقويم في الزكاة يقوم على أساس القيمة السوقية، أما في الضرائب يتم التقويم باستخدام أساس التكلفة، بالإضافة إلى عدة أسس تقويم أخرى تختلف باختلاف نوع الأصل وفقاً لمعايير المحاسبة التي يتبناها القانون الضريبي؛ على سبيل المثال يتم قياس قيمة بعض التعاملات التي تتم بين أشخاص مرتبطة بعدة طرق منها طريقة السعر الحر المقارن وطريقة التكلفة الإجمالية مضافاً إليها هامش ربح وطريقة سعر إعادة البيع^(١).

و- قياس الوعاء: إن قياس الوعاء في الزكاة يتضمن المال ونمائه مثل زكاة عروض التجارة أو المال المستفاد مثل الرواتب، أما قياس الوعاء الضريبي يتضمن الأرباح أو الإيرادات. كما أن الوعاء الزكوي لا يرتبط بتحقيق خسائر أو أرباح لأنه يتعامل مع رأس المال، في حين تتوقف الضرائب على تحقيق أرباح.

ح- القابلية للتعديل والتغيير: تتسم الزكاة بالثبات وعدم التغيير بعكس الضرائب التي تتسم بالتغير المستمر، فالوعاء الزكوي ثابت لا يتغير بتغير السياسات، بينما الوعاء الضريبي قابل للتعديل والتغيير

ط- سقوط الدين: لا تسقط الزكاة بالتقادم لا يتم إلغائها أبداً، بخلاف الضرائب التي تسقط بالتقادم الخمسي وقد تلغى كلياً إذا انعدمت الحاجة إليها.

ك- المعدل: مقدار الزكاة مقدر شرعاً لا يزيد ولا ينقص مثل ربع العشر بالنسبة للنقد وعروض التجارة، أما الضرائب قابلة للزيادة والنقص وفقاً للظروف، والمعدل الضريبي تصاعدي، حيث حدد القانون الضريبي معدل الضريبة بالنسبة للأشخاص الطبيعيين بنسب تتراوح ما بين صفر % للدخول حتى ٤٠,٠٠٠ جنيه، وتتصاعد النسبة لتصل إلى ٢٧.٥ % للدخول التي تزيد عن ١,٢٠٠,٠٠٠ جنيه،

(١) المادة ٣٠ من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥، والمادتين ٣٩ و ٤٠ من اللائحة التنفيذية للقانون.

أما بالنسبة للأشخاص الاعتبارية (الشركات بجميع أنواعها) فإنها تخضع بمعدل ثابت يبلغ ٢٢.٥٪، وتخضع أرباح هيئة قناة السويس والهيئة المصرية للبترول والبنك المركزي بسعر ٤٠٪، كما تخضع شركات البحث عن البترول والغاز وإنتاجها بمعدل ٤٠.٥٥٪^(١).

٨- تقييم الوضع الراهن لتنظيم الزكاة في مصر

تتعدد الجهات التي تتولى تنظيم الزكاة في مصر؛ من حيث جمعها وصرفها في مصارفها الشرعية، وفي معظم الأحيان يتم إخراج الزكاة بين الأفراد (المزكي والمستحق) بشكل غير منظم، وتتمثل هذه الجهات فيما يلي:

٨-١ لجان الزكاة:

لجان الزكاة^(٢) هي "لجان شعبية تطوعية تابعة لبنك ناصر الاجتماعي، تتكون من مجموعة من الأشخاص يجمعهم مكان عام أو مؤسسة (مسجد - قرية - شركة - مصنع - مستشفى - نادي - كلية - مدرسة ... إلخ) أو جهة حكومية أو غير حكومية"، وتنتشر لجان الزكاة في كل حي وقرية وعزبة وكفر ونجع على مستوى الجمهورية، وتقوم بتلقي أموال الزكاة والتبرعات والصدقات الجارية من المزكيين والمتصدقين؛ لإعادة توزيعها على الفقراء والأسر المحتاجة بما يتوافق مع المصارف الشرعية للزكاة، وتقدم لهم الرعاية من خلال تقديم الخدمات المختلفة من توفير الغذاء والكساء والعلاج والخدمات التعليمية والصحية، ويتولى إدارة شؤون اللجنة عدد من الأعضاء لا يقل عن سبعة أفراد، وتتولى رعاية فئات الفقراء والمحتاجين والأيتام والمطلقات والأرامل.

وتتولى لجان الزكاة تلقي الزكاة النقدية والعينية والصدقات والتبرعات وإنفاقها في مصارفها الشرعية على مستحقي الزكاة بدائرة نشاطها تحت إشراف البنك، ويتم تسليم المزكي أو المتبرع من الأفراد أو الشركات إيصال باستلام الزكاة أو التبرع ويتم إيداع النقدية بحساب اللجنة في بنك ناصر الاجتماعي، أما الزكاة العينية فيتم استلامها وتوزيعها مباشرة على فقراء الحي أو القرية.

وقد بلغ عدد لجان الزكاة ما يقرب من ٢٩١٤ لجنة زكاة في ٢٠٢٤/٦/٣٠، وبلغت قيمة الزكاة في عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢ مبلغ ١٤٤٦.٤ مليون جنيه من عدد ٩٥٠٥٩٣ مزكي، وفي عام

(١) المادة ٨ من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ المعدلة بالقانون ٧ لسنة ٢٠٢٤، والمادة ٤٩ من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥.

(٢) بنك ناصر الاجتماعي، لجان الزكاة، متاح على الموقع الإلكتروني:

<https://nsb.gov.eg/ar/خدمات-التكافل/الزكاة/لجان-الزكاة/>

٢٠٢٣/٢٠٢٤ بلغت قيمة الزكاة ١٥٤٨ مليون جنيه من عدد ٦٧٠٧٩١ مزمكي^(١)، في حين يبلغ عدد السكان ١١٣.٥ مليون نسمة عام ٢٠٢٣ وعدد ١١٥.٦ مليون عام ٢٠٢٤^(٢).

٨-٢ بيت الزكاة والصدقات:

تم إنشاء "بيت الزكاة والصدقات"^(٣) في عام ٢٠١٤م، طبقاً للقانون ١٢٣ لسنة ٢٠١٤، له الشخصية الاعتبارية، يتمتع بالاستقلال المالي والإداري، ويخضع لإشراف الإمام الأكبر شيخ الأزهر الشريف، ومقره في مدينة القاهرة، ويجوز إنشاء فروع له بعواصم المحافظات، ويستهدف البيت صرف أموال الزكاة في وجوهها المقررة شرعاً، والتوعية بفريضة الزكاة ودورها في تنمية المجتمع، وبث روح التكافل والترحم بين أفراد المجتمع، كما حدد موارد البيت وأهمها أموال الزكاة التي تقدم طوعية من الأفراد أو غيرهم، وعائد استثمار أمواله في الأنشطة التي لا تتعارض مع أهدافه، ويتولى إدارة البيت مجلس أمناء من الشخصيات العامة، يصدر بتشكيله قرار من الإمام الأكبر شيخ الأزهر لمدة أربع سنوات ويجوز تجديدها، وهو السلطة المختصة بتنسيق شؤون البيت.

وتُعد أموال البيت أموالاً خاصة، فلا تخضع لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات، ويحظر صرف ما تم تحصيله من أموال الزكاة في غير مصارفها المحددة شرعاً، ولا يجوز تملك أموال البيت بالتقادم، وتعتبر في حكم الأموال العامة في تطبيق قانون العقوبات. ويكون للبيت موازنة خاصة، وتبدأ السنة المالية في أول محرم وتنتهي في اليوم الأخير من ذي الحجة من العام الهجري، ويتولى مراجعة حساباته أحد المكاتب المقيدة بجدول المحاسبين والمراجعين. ويتمتع البيت بالإعفاء من ضرائب ورسوم الدمغة، والضريبة العقارية، وتُعد التبرعات التي تقدم للبيت تكليفاً على دخل المتبرع بما لا يزيد على ١٠٪ من صافي الدخل.

ويقدم بيت الزكاة والصدقات^(٤) عدداً من البرامج الداعمة للفئات الأولى بالرعاية، كما يلي:

(١) بنك ناصر الاجتماعي، (٢٠٢٤)، "التقرير السنوي لعام ٢٠٢٤"، ص ص ١٦-١٩، متاح على الموقع الإلكتروني لبنك ناصر الاجتماعي:

<https://nsb.gov.eg/media/uhwbnbte/2024.pdf>

(٢) متاح على الموقع الإلكتروني الخاص بالتعداد السكاني على مستوى العالم:

<https://populationtoday.com/ar/eg-egypt>

(٣) قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ١٢٣ لسنة ٢٠١٤ بشأن بيت الزكاة والصدقات، الجريدة الرسمية - العدد ٣٦ مكرر (ب) في ٩ سبتمبر سنة ٢٠١٤.
- لا توجد بيانات مالية متاحة على الموقع الإلكتروني لبيت الزكاة والصدقات عن حجم إيراداته ومصروفاته خلال الفترة السابقة حتى تاريخ إعداد البحث.

(٤) بيت الزكاة والصدقات، الموقع الإلكتروني: <https://baitzakat.org.eg>

- أ- برنامج سند: لتوفير دعم نقدي شهري للفقراء والمساكين.
- ب- برنامج رحمة: لرعاية وكفالة الأيتام ودعمهم مادياً ومعنوياً.
- ج- برنامج صحة: لتقديم خدمات صحية وعلاجية لرعاية المرضى غير القادرين ودعمهم في تحمل تكاليف العلاج.
- د- برنامج ستر وغطاء: لتوفير المساكن والبنية التحتية وترميم وتأسيس منازل الفقراء.
- هـ- برنامج فرحة: لتيسير زواج الفتيات الفقيرات من خلال تقديم المساعدات المادية لتجهيزها بمتطلبات الحياة الأسرية.
- و- برنامج إغاثة: لتقديم الإغاثات الإنسانية العاجلة للأفراد والأسر وقت الأزمات والكوارث.
- ز- برنامج التعليم: لتوفير الدعم للطلاب المصريين والوافدين في المدارس والجامعات الحكومية؛ لدعمهم في تحمل تكاليف التعليم لاستكمال تعليمهم.
- ح- برنامج همة: لدعم ورعاية ذوي الاحتياجات الخاصة أصحاب الهمم؛ لتوفير تكاليف التأهيل والتعليم الخاصة بهم والاحتياجات المناسبة لطبيعة حياتهم.
- ط- برنامج الغارمين: لسداد الديون ورعاية الغارمين وأسر السجناء، الذين أوقفهم ظروفهم في قبضة الديون التي لم يتمكنوا من تسديدها.
- ك- برنامج تمكين: لتوفير الدعم المالي لإنشاء المشروعات الإنتاجية أو الخدمية الصغيرة ومتناهية الصغر؛ لتشغيل الفقراء وتعليمهم حرف.

٨-٣ الجمعيات الخيرية:

بعد أحداث ثورة ٣٠ يوليو ٢٠١٣ وتراجع الدور الاجتماعي للدولة مع تطبيق حزمة إصلاحات اقتصادية في إطار الاتفاق المبرم مع صندوق النقد الدولي لضبط أوضاع المالية العامة، وتخفيض عجز الموازنة العامة للدولة، تتضمن إجراءات اقتصادية تقشفية، مثل التخفيضات المتتالية لدعم منتجات الطاقة، والتغييرات الكبيرة في أنظمة الدعم التمويني، ودعم الخبز، فضلاً عن تحرير سعر صرف الجنيه المصري، وتطبيق ضريبة القيمة المضافة؛ مما أدى إلى زيادة الأعباء الاقتصادية على الطبقات المتوسطة والفقيرة في المجتمع، وارتفاع نسبة الفقر من ٢٨٪ إلى ٣٥ ٪ بعد تحرير سعر الصرف، وتفاقم حدة هذه الأعباء الاقتصادية؛ بسبب الأزمات الاقتصادية العالمية المتلاحقة الناتجة عن التضخم، وجائحة كورونا، والحرب الروسية الأوكرانية.

وقد أدت كل العوامل السابقة إلى فتح المجال لمنظمات المجتمع المدني للقيام بالأعمال الخيرية، لتقديم الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية، واستعانت الدولة بمنظمات العمل الخيري لسدّ الفجوة في الإنفاق الاجتماعي الحكومي، مثل بنك الطعام، وجمعية مصر الخير، والجمعيات الخيرية المنتشرة في جميع أنحاء الدولة، فتقوم هذه الجمعيات بتلقي الزكاة والصدقات وصرفها بمعرفتها.

كما يتبين افتقار الدولة المصرية إلى إطار تشريعي ملزم، وإطار مؤسسي منظم للزكاة؛ لذا فإن غالبية أموال الزكاة يتم إخراجها عن طريق الأفراد بأنفسهم أو للجمعيات الأهلية أو لجان الزكاة، دون وجود جهة مختصة وملزمة بتحصيل الزكاة منهم وتوزيعها؛ لذلك فإن التطبيق الإلزامي للزكاة في مصر أصبح ضرورة حتمية يفرضها الواقع، نظرًا لتزايد معدلات الفقر وسوء توزيع الدخل، وفي ظل ضآلة الحصيلة الزكوية التي يجمعها بنك ناصر الاجتماعي بالمقارنة ببعض الجمعيات الأهلية حديثة النشأة، ونتيجة لما سبق ينبغي الإسراع بالتطبيق الإلزامي للزكاة؛ لكونها إحدى الآليات المهمة، القادرة على توفير حصيلة مهمة ودورية، والاستفادة من التجربة الماليزية في بناء الأطر التشريعية والمؤسسية، وآليات تحصيل وتوزيع الزكاة (سمك وآخرون، ٢٠١٤: ٤٩)

وقد أدت كل العوامل السابقة إلى انخفاض حصيلة الزكاة في مصر بشكل ملحوظ، فقد بلغت قيمة الزكاة في مصر (تتضمن سبعة أنواع من الزكاة) بمبلغ ١٠٢,٥٥٩ مليون جنيه عام ٢٠١٢/٢٠١٣، ومبلغ ١٦٣,٢٧٥ مليون جنيه عام ٢٠١٦/٢٠١٧، ومبلغ ٤٩٠,٦٦٩ مليون جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠٢١، في حين أن الزكاة الفعلية (بنك ناصر الاجتماعي وبيت الزكاة والصدقات) خلال هذه السنوات بلغت ٨٩٦ مليون جنيه في عام ٢٠١٦/٢٠١٧ ومبلغ ٢,٠٨٠.٤ مليون جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠٢١، وتوجد فجوة كبيرة بين القيمة المقدرة والفعلية للزكاة (النجار وآخرون، ٢٠٢٤: ٦٩٣).

بناءً على ما سبق، يمكن للباحثين بلورة بعض الاستنتاجات كما يلي:

(أ) أدى عدم وجود تنظيم إداري محدد ومتخصص يتولى مهام جمع الزكاة وصرفها في مصارفها الشرعية إلى تعدد الجهات الأهلية والخيرية التي تتولى هذه المهام، مع عدم وجود تنسيق بين بعضها البعض؛ فكل لجنة زكاة وبيت الزكاة والصدقات وكل جمعية خيرية لديها قائمة بالمستفيدين من خدماتها خاصة بها وحدها، لذلك قد يستفيد الفرد بأموال الزكاة من أكثر من جهة، وقد لا يستفيد آخرون؛ لعدم وجود قاعدة بيانات موحدة لمعرفة مقدار ما يحصل عليه الفرد من أموال الزكاة على مستوى الدولة، ويترتب على ذلك صعوبة قياس أموال الزكاة، أو إجراء حصر دقيق للمستفيدين منها؛ لدعم وتوجيه الإنفاق الاجتماعي في الموازنة لتوفير احتياجاتهم.

(ب) أن عدم وجود إلزام تشريعي بإخراج الزكاة في إطار تنظيمي محدد لجمع وصرف أموال الزكاة، وأداء الزكاة طواعية من المزكي؛ يؤدي إلى تسريب مبالغ كبيرة من الزكاة في قنوات غير معروفة وغير معلنة.

(ج) أن قانون إنشاء بيت الزكاة والصدقات ميز في المعاملة الضريبية بين التبرعات والزكاة، حيث جعل التبرعات للبيت تكليفاً على دخل المتبرع في حدود ١٠٪ وهذا يتوافق مع الإعفاء المقرر

بالقانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ باعتبار أن بيت الزكاة والصدقات من الجمعيات الخيرية المصرية المشهورة، أما الزكاة فلم يعتبرها القانون تكليفاً على دخل المزكي فلا يتم خصمها في الوعاء الضريبي له.

(د) أن بيت الزكاة والصدقات يعد أول تنظيم إداري مستقل في مصر يتولى جمع وصرف أموال الزكاة، أما بقية الجهات فتقوم على العمل التطوعي غير المنظم وغير المتكامل والمتربط.

٩- بناء الإطار المحاسبي المقترح لدمج الزكاة في محاسبة ضريبة الدخل:

يمكن بناء الإطار المحاسبي المقترح لدمج الزكاة/ المساهمة الاجتماعية في محاسبة الضريبة على الدخل من خلال تحديد أوعية الزكاة/ المساهمة الاجتماعية الخاضعة أو المعفاة من الضريبة على الدخل ودمجها في المحاسبة الضريبية لهذه الأوعية، وتم ذلك بناءً على ما توصلت إليه الدراسات السابقة والتجارب الدولية الرائدة في هذا المجال، التي أجمعت على أن التطبيق الجيد للزكاة يؤدي إلى تحقيق حصيلة جيدة تساهم في تخفيض معدلات الفقر ومعالجة المشكلات الاجتماعية؛ من خلال تمويل جزء كبير من نفقات الباب الرابع من الاستخدامات الخاص بالدعم والمنح والمزايا الاجتماعية بدلاً عن الموازنة العامة للدولة.

ويستهدف الإطار المحاسبي المقترح إحداث دمج لأوعية الزكاة/ المساهمة الاجتماعية في محاسبة الضريبة على الدخل للممولين؛ لإنشاء نظام محاسبي موحد يضم كل من الضريبة على الدخل والزكاة/ المساهمة الاجتماعية لتوفير موارد مالية كافية ومستدامة لتمويل الإنفاق الاجتماعي، وتخفيف العبء عن الموازنة العامة للدولة المصرية، وتتمثل عناصر الإطار المحاسبي المقترح في عنصرين أساسيين هما الأوعية الخاضعة لنظام الزكاة/ المساهمة الاجتماعية، والإطار التنفيذي لدمج هذه الأوعية في نظام محاسبة الضريبة على الدخل.

٩-١ أوعية الزكاة/ المساهمة الاجتماعية المكونة للإطار المحاسبي المقترح:

تتعدد الأوعية الخاضعة لنظام محاسبة الزكاة/ المساهمة الاجتماعية، ولكن يقتصر الإطار المحاسبي المقترح في البحث الحالي على تناول ثلاثة أوعية فقط يتضمنها الجدول رقم (٤) التالي:

جدول رقم (٤): أوعية الإطار المحاسبي المقترح

م	الأوعية الزكوية	طريقة القياس	المرجعية
١	جميع المنشآت العامة والخاصة التي تمارس أحد الأنشطة التجارية أو الصناعية أو الخدمية.	وعاء الزكاة = حقوق الملكية + الالتزامات غير المتداولة + الزيادة في الالتزامات المتداولة عن الأصول المتداولة - الأصول غير المتداولة	هيئة الزكاة والضريبة والجمارك (السعودية) - اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة ١٤٤٥هـ
٢	- الودائع وحسابات التوفير بالبنوك المسجلة في مصر بما فيها بنك ناصر الاجتماعي - شهادات الاستثمار والادخار والإيداع التي تصدرها البنوك أو البنك المركزي - الودائع وحسابات التوفير في صناديق البريد	وعاء الزكاة = رأس المال + العائد مقدار الزكاة = (الوعاء الزكوي $\times 2.0777\%$) (بالنسبة للسنة الميلادية = [$2.0\% \div 354 \div 360 \times$ يوم])	دار الإفتاء المصرية - فتوى رقم ٥٩٦١ في ١٠/٩/١٩٨٤ - فتوى رقم ٦٧٤٢ في ١٦/٣/١٩٩٦ - فتوى رقم ٦٤٢٣ في ٢٣/١٢/١٩٩١ - فتوى رقم ٦٧٤٣ في ١٦/٣/١٩٩٦ - فتوى رقم ٦٦٩٤ في ٢/٢/١٩٦٣ - فتوى رقم ٥٥٣٤ في ٥/٤/١٩٧٧ - فتوى رقم ٣٨٨ في ٢١/٥/٢٠٠٥
٣	- السندات غير الحكومية المقيمة في جداول البورصة المصرية - الأسهم بغرض التجارة (ويتم إلزام الشركة بإخراج زكاة أسهم الاستثمار لتجنب ازدواج)	الأسهم والسندات التي يتم عرضها للتداول بيعاً وشراءً خلال العام وعاء الزكاة = القيمة السوقية للسند أو السهم مقدار الزكاة = وعاء الزكاة $\times 2.0\%$	دار الإفتاء المصرية فتوى رقم ٣١٣٣ في ٢٦/١٢/١٩٩٦

٩-٢ الإطار التنفيذي لدمج أوعية الزكاة/المساهمة الاجتماعية ضمن محاسبة ضريبة الدخل:

عندما تتوفر شروط وجوب الزكاة في أوعية الزكاة بأن تكون بلغت النصاب وحال عليها الحول، وخالية من الديون، وفائضة عن الحاجة الأصلية للمكلف ولمن يعولهم ولو حكماً، فإن الأمر يتطلب وضع إطار تنفيذي يشمل عدة إجراءات ضرورية لدمج أوعية الزكاة/المساهمة الاجتماعية في نظام محاسبة الضريبة على الدخل، ويتكون الإطار التنفيذي من المحاور الثلاثة التالية:

(أ) المحور التشريعي: يتضمن المحور التشريعي العناصر التالية:

(١/أ) إصدار تشريع ملزم لجباية الزكاة/المساهمة الاجتماعية، يلزم جميع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين من المسلمين بإخراج الزكاة، ومن غير المسلمين بدفع المساهمة الاجتماعية، متى توافرت شروط الاستحقاق القانوني، وبلا استثناء طالما ينطبق عليه شروط وجود الزكاة أو المساهمة الاجتماعية.

(٢/أ) تعديل المادة (٢٣) من قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥، بإضافة بند جديد للمصروفات واجبة الخصم تحت رقم (١٠) ينص على ما يلي:

" ١٠- الزكاة/المساهمة الاجتماعية المسددة خلال العام، وتحدد اللائحة التنفيذية ضوابط وطرق احتساب قيمة الزكاة/المساهمة الاجتماعية الواجبة الأداء".

(٣/أ) إضافة مادة جديدة إلى اللائحة التنفيذية للقانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ تحت رقم (٣٠ مكرراً) نتناول أسس وطرق قياس الزكاة/ المساهمة الإجتماعية الواجبة، وشروطها، وضوابط تطبيقها.

(٤/أ) إعفاء الخاضعين لنظام الزكاة/المساهمة الإجتماعية من سداد المساهمة التكافلية طبقاً للبند (تاسعاً) من المادة (٤٠) لقانون التأمين الصحي الشامل رقم ٢ لسنة ٢٠١٨.

(ب) المحور المحاسبي: يتضمن المحور المحاسبي العناصر التالية:

(ب/١) بالنسبة للمكلفين الخاضعين للضريبة على الدخل، يتم إضافة جدول خاص ضمن الإقرار الضريبي السنوي المؤيد وغير المؤيد بحسابات منتظمة، للأشخاص الطبيعية والاعتبارية، ولجميع الأنشطة، تحت عنوان "الزكاة/المساهمة الإجتماعية واجبة الخصم"؛ لتحديد مبالغ الاستحقاق والخصم من الوعاء الضريبي (يبين الملحق رقم (١) نموذج للجدول المقترح إضافته لإقرار الضريبة على الدخل).

(ب/٢) بالنسبة للمكلفين غير الخاضعين للضريبة أو المعفيين منها، يتم إلزامهم سنوياً بتقديم "إقرار الزكاة/المساهمة الإجتماعية"، يتضمن الأوعية الخاضعة لنظام الزكاة/ المساهمة الاجتماعية؛ ومقدار الزكاة/المساهمة الإجتماعية المستحقة، ويتم تقديم هذا الإقرار في نفس مواعيد وب نفس إجراءات الإقرار الضريبي (يبين الملحق رقم (٢) نموذج مقترح لإقرار الزكاة/المساهمة الإجتماعية للمكلفين غير الخاضعين للضريبة).

(ب/٣) اعتماد مبالغ الزكاة/المساهمة الإجتماعية المسددة ضمن المصروفات واجبة الخصم من الوعاء الضريبي عند احتساب الضريبة على الدخل.

(ج) المحور المؤسسي والتنظيمي: يتضمن المحور المؤسسي العناصر التالية:

(ج/١) تكليف مصلحة الضرائب المصرية بمحاسبة الممولين وتحصيل الزكاة/المساهمة الإجتماعية ضمن إجراءات محاسبة ضريبة الدخل؛ وذلك لتجنب الحرج لغير المسلمين الذين يدفعون النسبة بنية المساهمة في تمويل الإنفاق الاجتماعي؛ للتخفيف من أعباء الموازنة العامة لتخفيض العجز بها.

(ج/٢) تحصيل مبالغ الزكاة/المساهمة الإجتماعية المستحقة بالتزامن مع تقديم الإقرار الضريبي أو إقرار الزكاة/المساهمة الإجتماعية، مع اتباع نفس الإجراءات القانونية الضريبة على الدخل في المحاسبة والتحصيل؛ إذا لم يتم سدادها قبل تقديم الإقرار مع تقديم ما يفيد سدادها في تاريخ الحول، وتطبيق نفس العقوبات في حالة عدم الالتزام أو التهرب من أدائها.

(ج/٣) تقوم وزارة المالية بتحويل حصيلة الزكاة مباشرة إلى مؤسسة الزكاة لصرفها في للمصارف الشرعية بالتنسيق مع بنك ناصر الاجتماعي، وتخصيص حصيلة المساهمة الاجتماعية لتمويل الإنفاق الاجتماعي العام.

١٠ - الدراسة التطبيقية

تم إجراء الدراسة التطبيقية لتطبيق الإطار المحاسبي المقترح بهدف تحديد مدى وجود علاقة ارتباط بين حصيلة الزكاة/ المساهمة الاجتماعية وحصيلة الضريبة على الدخل، ومدى إمكانية التنبؤ بحصيلة الزكاة/ المساهمة الاجتماعية بمعلومية حصيلة الضريبة على الدخل، وتحديد مدى مساهمة الإطار المحاسبي المقترح لدمج الزكاة/ المساهمة الاجتماعية في محاسبة ضريبة الدخل على عجز الموازنة العاملة للدولة، ولتحقيق هذه الأهداف تم إجراء الدراسة التطبيقية كما يلي:

١٠-١ توصيف متغيرات الدراسة وطرق قياسها:

يمكن توصيف متغيرات الإطار المحاسبي المقترح وطرق قياسها كما يلي:

(أ) المتغير التابع: عجز الموازنة العامة للدولة، هو المتغير البحثي الذي يسعى الباحثان إلى تحليل واقعه والتنبؤ بكيفية تخفيضه، ويقصد به عدم كفاية الموارد التقليدية العامة للدولة لتمويل نفقاتها العامة خلال السنة المالية، ويتم قياس المتغير التابع من خلال بيانات الحسابات الختامية، والموازنات العامة للدولة خلال فترة الدراسة.

(ب) المتغير المستقل: الإطار المحاسبي المقترح لدمج محاسبة الزكاة في محاسبة الضريبة على الدخل، ويقصد به أوعية الزكاة/ المساهمة الاجتماعية الخاضعة للضريبة على الدخل أو المعفاة منها، وتم قياس المتغير المستقل باستخدام بيانات عينة من شركات المساهمة المصرية المقيمة في سوق الأوراق المالية المصري خلال فترة الدراسة، والبيانات المتوفرة عن الأسهم والسندات في سوق الأوراق المالية المصري.

١٠-٢ فروض البحث:

في ضوء طبيعة مشكلة البحث وتحقيقاً لأهدافه، وبناءً على نتائج الدراسات السابقة والتجارب الدولية للتطبيق الإلزامي للزكاة، تم اشتقاق فروض البحث في صورتها العدمية على النحو التالي:

- الفرض الأول: "لا توجد علاقة ارتباطية بين حصيلة الزكاة/ المساهمة الاجتماعية وحصيلة الضريبة على الدخل".

- الفرض الثاني: "لا يمكن التنبؤ بحصيلة الزكاة/ المساهمة الاجتماعية بمعلومية حصيلة الضريبة على الدخل".

– **الفرض الثالث:** "لا توجد مساهمة جوهرية للإطار المحاسبي المقترح لدمج الزكاة/المساهمة الاجتماعية في محاسبة الضريبة على الدخل لتخفيض عجز الموازنة العامة للدولة".

١٠-٣ مجتمع وعينة الدراسة:

حتى يمكن اختبار فروض البحث، تم تحديد مجتمع الدراسة بشركات المساهمة المقيدة بالسوق الرئيسية وسوق الشركات الصغيرة والمتوسطة بالبورصة المصرية خلال السنوات من ٢٠١٩ حتى ٢٠٢٤ وعددهم ٢٤٥ شركة (البنك المركزي المصري، ٢٠٢٥: ٣٧)، وتم اختيار عينة الدراسة بنظام المعاينة العشوائية حتى تمثل المجتمع تمثيلاً صادقاً، مع استبعاد الشركات التي لا يتوافر لها قوائم مالية خلال فترة الدراسة، كما تم استبعاد البنوك وشركات التأمين^(١)؛ لوجود معالجات زكوية خاصة بها، وبلغ عدد مفردات عينة الدراسة ٥١ شركة بعدد مشاهدات ٣٠٦ مشاهدة (شركة/سنة)، ويبين الملحق رقم (٣) أسماء الشركات التي تمثل مفردات عينة الدراسة، وتم جمع البيانات اللازمة للدراسة عن شركات العينة من خلال الموقع الإلكتروني "معلومات مباشر" <https://www.mubasher.info>، وكذا المواقع الإلكترونية الخاصة بالشركات المشتركة في عينة الدراسة.

١٠-٤ خصائص عينة الدراسة:

يبين الجدول رقم (٥) التالي خصائص عينة الدراسة من حيث نوع الملكية والقطاع الاقتصادي الذي ينتمي إليه نشاط الشركة كالتالي:

جدول رقم (٥): خصائص عينة الدراسة

بيان	الخاصية	العدد	النسبة
نوع الملكية	ملكية خاصة	٣٨	٧٤.٥%
	ملكية عامة	٧	١٣.٧%
	ملكية مشتركة	٦	١١.٨%
	المجموع	٥١	١٠٠%
القطاع الاقتصادي	أغذية ومشروبات وتبغ	٩	١٧.٦٥%
	مواد البناء	٣	٥.٨٨%
	مقاولات وإنشاءات هندسية	٤	٧.٨٤%
	خدمات النقل والشحن	٢	٣.٩٢%

^(١) لمزيد من المعلومات حول الزكاة في البنوك وشركات التأمين، يمكن الرجوع إلى رسالة الماجستير: - عمر، محمد محمد علي، (١٩٩٧)، "مشاكل تحديد وعاء الزكاة في البنوك وشركات التأمين"، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية العلوم الإدارية، جامعة أم درمان الإسلامية.

بيان	الخاصية	العدد	النسبة
	رعاية صحية وأدوية	٣	٥.٨٨%
	اتصالات وإعلام وتكنولوجيا المعلومات	٣	٥.٨٨%
	منسوجات و سلع معمرة	٢	٣.٩٢%
	عقارات	٥	٩.٨٣%
	التجارة والتوزيع	٣	٥.٨٨%
	السياحة والترفيه	٣	٥.٨٨%
	الطاقة والخدمات المساعدة	٢	٣.٩٢%
	صناعة الورق ومواد تعبئة وتغليف	١	١.٩٦%
	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	٢	٣.٩٢%
	الخدمات المالية غير المصرفية	٢	٣.٩٢%
	التعليم	١	١.٩٦%
	الموارد الأساسية	٦	١١.٧٦%
	المجموع	٥١	١٠٠%

يتبين من الجدول السابق، أن عينة الدراسة تتألف من عدد (٣٨) شركة قطاع خاص بنسبة ٧٤.٥٪ من عينة الدراسة، وعدد (٧) شركات قطاع عام بنسبة ١٣.٧٪، وعدد (٦) شركات ملكية مشتركة بين القطاع العام والقطاع الخاص بنسبة ١١.٨٪، كما يتبين أن شركات العينة تغطي جميع القطاعات الاقتصادية المقيدة بالبورصة المصرية (فيما عدا قطاع البنوك المستبعد من العينة)؛ حيث تنتمي لعدد (١٦) قطاع اقتصادي متنوع؛ وبالتالي فإن عينة الدراسة تشمل جميع أنواع الملكية، وجميع القطاعات الاقتصادية بالبورصة المصرية؛ لذا فهي تمثل مجتمع الدراسة تمثيلاً صادقاً.

١٠-٥ الإحصاء الوصفي للمتغيرات

تم إجراء تحليل وصفي للمتغيرات المستقلة؛ للوقوف على المعالم الأساسية للبيانات، ويعرض الجدول رقم (٦) التالي نتائج الإحصاء الوصفي كما يلي:

جدول رقم (٦): الإحصاء الوصفي للمتغيرات

(الأرقام بالملليون جنيه)

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
الزكاة/ المساهمة الاجتماعية	306	0.000	937	34	97
ضريبة الفترة	306	0.000	312	145	410

يتبين من بيانات الجدول السابق أن متوسط قيمة الزكاة/ المساهمة الاجتماعية لشركات العينة خلال فترة الدراسة يبلغ ٣٤ مليون جنيه، بحد أقصى ٩٣٧ مليون جنيه زكاة/ مساهمة اجتماعية، و بحد أدنى صفر مليون جنيه زكاة/ مساهمة اجتماعية، ويحدث ذلك في حالة عدم وجوبها في حالات تحقيق

خسائر محاسبية مع سلبية وعاء الزكاة/ المساهمة الاجتماعية، وانحراف معياري يقدر بـ ٩٧ مليون جنيه؛ مما يشير إلى وجود تباين في أحجام الشركات المشتركة في العينة وفي قيم وعاء الزكاة/ المساهمة الاجتماعية لها.

أما بالنسبة لضريبة الفترة فتشير نتائج الإحصاء الوصفي إلى أن متوسط الضريبة المستحقة على الشركات المشتركة في عينة الدراسة يبلغ ١٤٥ مليون جنيه، بحد أقصى ٣١٢ مليون جنيه ضريبة فترة، وحد أدنى صفر مليون جنيه ضريبة الفترة؛ ويحدث ذلك في حالة تحقيق الشركة خسائر ضريبية معتمدة من مصلحة الضرائب، وقد اعتمد الباحثان على استخدام ضريبة الفترة المعلنة في قائمة الدخل والإيضاحات المتممة للقوائم المالية؛ نظرًا لعدم إمكانية الحصول على قيم الضريبة على الدخل الفعلية للفترة، ويبلغ الانحراف المعياري لمتغير ضريبة الفترة المستقل ٤١٠ مليون جنيه؛ مما يعني وجود تباين كبير بين الشركات المشتركة في عينة الدراسة من حيث مقدار ضريبة الفترة المستحقة.

وتم إجراء اختبار لطبيعة البيانات باستخدام اختبار كولموجوروف - سميرونوف Kolmogorov Smirnov Test -، وتشير نتائج الاختبار إلى أن قيمة (Sig. = 0.000) لكل من الزكاة/ المساهمة الاجتماعية وضريبة الفترة، وهي أقل من مستوى المعنوية (٠.٠٥)؛ وبالتالي فإن البيانات الخاصة بضريبة الفترة والزكاة/ المساهمة الاجتماعية غير خطية ولا تتبع التوزيع الطبيعي، وبناءً على ذلك تم استخدام الاختبارات الإحصائية اللامعلمية.

١٠-٦ نتائج اختبار فروض البحث:

تم استخدام تحليل الارتباط الأحادي لاختبار فرض البحث الأول، وتحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار فرض البحث الثاني، وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) لتحليل بيانات عينة الدراسة، ويبين الملحق رقم (٤) نتائج التحليل الإحصائي. أما الفرض الثالث فقط اعتمد الباحثان على نتائج البيانات الخاصة بعينة الدراسة وبيانات الحسابات الختامية خلال سنوات الدراسة الصادرة عن وزارة المالية المصرية، وذلك على النحو التالي:

١٠-٦-١ نتيجة اختبار صحة الفرض الأول:

ينص الفرض الأول على أنه "لا توجد علاقة ارتباطية بين حصيلة الزكاة/ المساهمة الاجتماعية وحصيلة الضريبة على الدخل" واستهدف هذا الفرض اختبار مدى وجود علاقة ارتباط بين حصيلة ضريبة الفترة وحصيلة الزكاة/ المساهمة الاجتماعية خلال نفس الفترة، وتم استخدام معامل ارتباط سبيرمان Spearman Correlation لاختبار هذه العلاقة، ويبين الجدول (٧) نتائج الاختبار كما يلي:

جدول رقم (٧): مصفوفة الارتباط بين ضريبة الفترة وحصيلة الزكاة/ المساهمة الإجتماعية

Spearman's rho		الزكاة/ المساهمة الاجتماعية	ضريبة الفترة
الزكاة/ المساهمة الاجتماعية	Correlation Coefficient	1.000	0.7٧6**
	Sig. (2-tailed)	---	0.000
	N	306	306
ضريبة الفترة	Correlation Coefficient	0.776**	1.000
	Sig. (2-tailed)	0.000	---
	N	306	306

** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

يبين الجدول السابق نتائج اختبار معامل ارتباط سبيرمان الذي أظهر وجود علاقة ارتباط موجبة قوية بين حصيلة ضريبة الفترة وحصيلة الزكاة/ المساهمة الاجتماعية، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط ($\rho = 0.776$)، وهذه العلاقة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.01$)؛ مما يشير إلى أن العلاقة بين المتغيرين ليست عشوائية بمحض الصدفة، بل علاقة حقيقية، يُعتد بها إحصائياً، وذات اتجاه ثابت؛ مما يشير إلى أن التغير بالزيادة أو النقص في ضريبة الفترة يرتبط بالتغير بالزيادة أو النقص في حصيلة الزكاة/ المساهمة الاجتماعية بشكل عام، والعكس صحيح؛ مما يدل على وجود نمط مشترك بينهما، كما أن هذه العلاقة لا تعني بالضرورة وجود علاقة سببية بين ضرائب الفترة والزكاة/ المساهمة الاجتماعية ولكنها علاقة ارتباط فقط.

وتأسيساً على ذلك تم رفض الفرض الأول، وقبول الفرض البديل القائل بوجود علاقة ارتباطية قوية موجبة بين كل من حصيلة الزكاة/ المساهمة الاجتماعية وحصيلة الضريبة على الدخل.

١٠-٦-٢ نتائج اختبار صحة الفرض الثاني

ينص الفرض الثاني على أنه "لا يمكن التنبؤ بحصيلة الزكاة/ المساهمة الاجتماعية بمعلومية حصيلة الضريبة على الدخل"؛ ويهدف اختبار هذا الفرض إلى التعرف على مدى إمكانية استخدام بيانات حصيلة الضريبة على الدخل للتنبؤ بالحصيلة التقديرية للزكاة/ المساهمة الاجتماعية لنفس الفترة، وتم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار هذا الفرض، ويبين الجدول رقم (٨) التالي نتائج الاختبار، على النحو التالي:

جدول رقم (٨): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط

قيمة الزكاة/ المساهمة الاجتماعية			المتغيرات المستقلة
مستوى المعنوية	معامل الانحدار القياسي الجزئي	معامل الانحدار	
٠.٠٠٠٠	٠.٧٣٠	٠.١٧٣	ضريبة الفترة
١١ مليون جنيه =			الثابت
٠.٧٣٠ ** =			معامل الارتباط المتعدد (R)
٥٣.٢٠ % =			معامل التحديد (R^2)
٥٣.١٠ % =			معامل التحديد المعدل (R^2 adj.)
١ % =			** مستوى المعنوية

يتبين من بيانات الجدول السابق نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط التي أظهرت أن "قيمة ضريبية الفترة" تُعد من المتغيرات المؤثرة بدرجة دالة إحصائية في تفسير التغير في "قيمة الزكاة/ المساهمة الاجتماعية"، حيث:

- بلغت قيمة معامل الانحدار (B) (٠.١٧٣)؛ وهو دال إحصائياً عند مستوى معنوية (Sig. = 0.000)؛ مما يشير إلى أن كل وحدة جنيه زيادة في "قيمة ضريبية الفترة" ترتبط بزيادة قدرها ٠.١٧٣ جنيه في "قيمة الزكاة/ المساهمة الاجتماعية"، وأنه كلما زادت قيمة ضريبة الفترة بمقدار واحد جنيه كلما زادت قيمة الزكاة/ المساهمة الاجتماعية بمقدار ٠.١٧٣ جنيه.

- بلغ معامل الانحدار القياسي الجزئي (Beta = 0.730)؛ مما يعني أن ضريبة الفترة لها تأثير كبير نسبياً في تحديد قيمة الزكاة/ المساهمة الاجتماعية.

- بلغت قيمة الثابت في النموذج ١١ مليون جنيه؛ مما يعني أن متوسط القيمة التقديرية للزكاة/ المساهمة الاجتماعية تعادل ١١ مليون جنيه في حال كانت قيمة ضريبة الفترة صفراً.

- بلغت نسبة معامل التحديد (R^2) ٥٣.٢٠٪، مما يدل على أن "قيمة ضريبة الفترة" تفسر حوالي ٥٣٪ من التغير في "قيمة الزكاة/ المساهمة الاجتماعية"، وهي نسبة تفسير متوسطة تدل على جودة النموذج الإحصائي، وأن النموذج يفسر جزءاً كبيراً من التباين الحاصل في قيمة الزكاة/ المساهمة الاجتماعية، خاصة وأن قيمة المساهمة النسبية المعدلة ($R^2 \text{ adj.}$) تبلغ (٥٣.١٠٪)، وهي قريبة جداً من معامل التحديد (R^2)؛ مما يؤكد دقة النموذج وأن حجم عينة الدراسة كان مناسباً؛ مما يمكن معه الاعتماد على النتائج بثقة مرتفعة، وهذا يدل على أهمية قيمة ضريبة الفترة في تفسير التغير في قيمة الزكاة/ المساهمة الاجتماعية، وإن ضريبة الفترة تُعد متغيراً تنبئياً قوياً ومؤثراً في مستوى الزكاة/ المساهمة الاجتماعية المستحقة على المكلف.

- أن النموذج دال إحصائياً عند مستوى معنوية ١٪ أي أقل من ($\alpha = 0.05$)؛ مما يشير إلى صلاحية النموذج لاختبار العلاقة محل الدراسة، وأن العلاقة ليست عشوائية، ويمكن تعميمها على المجتمع الأصلي بدرجة ثقة عالية.

وبناءً على النتائج السابقة لتحليل الانحدار الخطي البسيط، يمكن صياغة معادلة الانحدار الخطي البسيط للتنبؤ بقيمة الزكاة/ المساهمة الاجتماعية بمعلومية ضريبة الفترة كما يلي:

$$\text{[حصيلة الزكاة/ المساهمة الاجتماعية (Y) = ١١ مليون جنيه + ٠.١٧٣ \times \text{ضريبة الفترة (X)]}$$

وهذا يعني أنه إذا كانت ضريبة الفترة تساوي صفراً فإن قيمة الزكاة/ المساهمة الاجتماعية تساوي ١١ مليون جنيه، وإذا كانت ضريبة الفترة تساوي ١٠ مليون جنيه، فإن القيمة التنبؤية المتوقعة

للزكاة/المساهمة الاجتماعية تكون ١٢.٧٣ مليون جنيه (١١ + ٠.١٧٣ × ١٠)، وبناءً على ذلك يمكن التنبؤ بحصيلة الزكاة/المساهمة الاجتماعية بمعرفة ضريبة الفترة.

وتأسيساً على ما سبق، يمكن استنتاج إمكانية التنبؤ بقيمة الزكاة/المساهمة الاجتماعية بمعلومية قيمة ضريبة الفترة الواجبة على الممولين، وبناءً على ذلك تم رفض الفرض الثاني وقبول الفرض البديل والقائل بإمكانية التنبؤ بحصيلة الزكاة/المساهمة الاجتماعية بمعلومية حصيلة الضريبة على الدخل.

١٠-٦-٣ نتائج اختبار صحة الفرض الثالث

ينص الفرض الثالث على أنه "لا توجد مساهمة جوهرية للإطار المحاسبي المقترح لدمج الزكاة/المساهمة الاجتماعية في محاسبة الضريبة على الدخل على تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة" ويهدف هذا الفرض إلى اختبار مدى مساهمة الإطار المحاسبي المقترح في تخفيض عجز الموازنة العامة، وتم اختبار هذا الفرض من خلال قياس حصيلة الزكاة/المساهمة الاجتماعية على الأوعية الواردة بالجدول رقم (٤) الخاص بالشركات المشتركة في عينة الدراسة خلال السنوات من ٢٠١٩ حتى ٢٠٢٤، وتحديد مدى مساهمتها في تمويل مجالات الإنفاق الاجتماعي بدلاً عن الموازنة العامة للدولة، وبالتالي ينخفض عجز الموازنة العامة، على النحو التالي:

(أ) قياس حصيلة الزكاة/المساهمة الاجتماعية من المنشآت:

اعتمد الباحثان على التجربة السعودية في قياس الوعاء الزكوي للشركات والأفراد، حيث أنها أكثر وضوحاً وتفصيلاً، كذلك تتوفر فيها اللوائح المنظمة لمحاسبة وجباية الزكاة، ويتم قياس وعاء الزكاة/المساهمة الاجتماعية للمنشآت التي تمارس أنشطة تجارية وصناعية عن طريق إضافة حقوق الملكية والالتزامات غير المتداولة ومخصصات إهلاك الأصول الثابتة ومقدار الزيادة في الالتزامات المتداولة عن الأصول المتداولة، مطروحاً منها الأصول غير المتداولة، ثم بعد ذلك يتم مقارنة الوعاء الناتج بصافي الربح المحاسبي المعدل (بخصم مخصصات نهاية الخدمة ومقابل الإجازات كونها ديوناً على المنشأة)، فإذا كان الوعاء أكبر من صافي الربح المحاسبي المعدل، يتم حساب قيمة الزكاة على هذا الوعاء، أما إذا كان الوعاء أقل من قيمة صافي الربح المحاسبي المعدل، فيتم المقارنة بين صافي الربح المعدل ومجموع الأصول المتداولة واختيار الأقل منهما ليكون هو وعاء الزكاة/المساهمة الاجتماعية للمكلف دون الأخذ في الاعتبار الإضافات والاستبعادات، ويتم حساب قيمة الزكاة/المساهمة الاجتماعية على الوعاء الجديد.

وحيث أن الإطار المحاسبي المقترح يتضمن قياس الزكاة/المساهمة الاجتماعية أولاً، ثم يتم خصمها من الربح قبل الضريبة كونها مصروفاً واجباً الخصم للوصول إلى الوعاء الضريبي، فهي بذلك

تؤثر تأثيراً عكسياً على قيمة الوعاء الضريبي؛ وبالتالي تقلل مقدار الضريبة المستحقة خلال الفترة؛ لذا ينبغي قياس صافي الأثر الناتج عن التطبيق الإلزامي للزكاة/المساهمة الاجتماعية على الحصيلة النهائية التي تتمثل في مجموع حصيلة ضريبة الدخل بعد الزكاة/المساهمة الاجتماعية بالإضافة إلى حصيلة الزكاة/المساهمة الاجتماعية.

ويبين الجدول رقم (٩) التالي نتيجة قياس صافي تأثير التطبيق الإلزامي للزكاة/المساهمة الاجتماعية على الحصيلة النهائية، كما يلي:

جدول رقم (٩): قياس صافي تأثير التطبيق الإلزامي للزكاة على الحصيلة النهائية

(المبالغ بالمليون جنيه)

المبلغ	بيان
٤١,٢٤٦	مقدار الضريبة المستحقة في حال عدم التطبيق الإلزامي للزكاة/المساهمة الاجتماعية
١٠,٤٩٤	مقدار الزكاة الواجبة على شركات العينة خلال السنوات من ٢٠١٩ حتى ٢٠٢٤
٢,٣٦٢	مقدار التخفيض في الضريبة على الدخل في حال التطبيق الإلزامي للزكاة/المساهمة الاجتماعية
٣٨,٩٩٠	مقدار حصيلة الضرائب بعد التخفيض (بعد معالجة الأثر الضريبي للزكاة)
٤٩,٤٨٧	الحصيلة الكلية للضريبة على الدخل والزكاة/المساهمة الاجتماعية
٨,٢٤١	صافي تأثير التطبيق الإلزامي للزكاة/المساهمة الاجتماعية على الحصيلة النهائية
٢١٨,٣٣٥	صافي الربح الخاضع للضريبة في حالة التطبيق الإلزامي للزكاة/المساهمة الاجتماعية
%٢٢.٦٧	المعدل الكلي للعبء الضريبي الزكوي

(الجدول من إعداد الباحثان اعتماداً على البيانات الإجمالية لعينة الدراسة)

يتبين من بيانات الجدول أنه في حالة التطبيق الإلزامي للزكاة/المساهمة الاجتماعية في مصر، فإن شركات العينة كانت تلتزم بسداد زكاة/مساهمة اجتماعية بمبلغ ١٠,٤٩٤ مليون جنيه خلال السنوات من ٢٠١٩ حتى ٢٠٢٤، ومع خصم هذا المبلغ من الوعاء الضريبي لهذه الشركات - كونه مصروفًا واجبًا الخصم - تحصل الشركات على وفر ضريبي يقدر بمبلغ ٢,٣٦٢ مليون جنيه خلال السنوات من ٢٠١٩ حتى ٢٠٢٤ (في بعض الحالات تحول الربح الضريبي إلى خسارة ضريبية ولا تستحق ضريبة على الدخل)، فتتخفف الحصيلة الضريبية للشركات من ٤١,٢٤٦ مليون جنيه إلى ٣٨,٩٩٠ مليون جنيه خلال الفترة، لكن مع إضافة حصيلة الزكاة/المساهمة الاجتماعية ترتفع الحصيلة الكلية إلى ٤٩,٤٨٧ مليون جنيه؛ مما يعني أن التطبيق الإلزامي للزكاة/المساهمة الاجتماعية يؤدي إلى صافي تأثير نهائي موجب بمبلغ ٨,٢٤١ مليون جنيه.

كما يتبين من الجدول أن صافي الربح قبل الضريبة في حالة التطبيق الإلزامي للزكاة/المساهمة الاجتماعية بلغ ٢١٨,٣٣٥ مليون جنيه، وأن متوسط المعدل الكلي للعبء الضريبي الزكوي على المنشأة بلغ ٢٢.٦٧ %، وهو معدل أعلى بنسبة ضئيلة جدًا تبلغ (٠.١٧ %) من المعدل الاسمي للضريبة على

دخل الشركات الذي يبلغ ٢٢.٥٪؛ مما يعني أنه في المتوسط أدى التطبيق الإلزامي للزكاة/المساهمة الاجتماعية إلى زيادة طفيفة في العبء الإجمالي الذي تتحمله الشركة للوفاء بكل من الضريبة على الدخل والزكاة/المساهمة الاجتماعية.

وبناءً على ذلك، يمكن استخدام معادلة الانحدار الخطي لتقدير قيمة حصيلة الزكاة/المساهمة الاجتماعية خلال فترة الدراسة بمعلومية حصيلة ضريبة دخل الأنشطة التجارية والصناعية الفردية وشركات الأموال على مستوى المجتمع الضريبي، ويوضح الجدول رقم (١٠) التالي الحصيلة الضريبية التي حققتها مصلحة الضرائب المصرية من الأنشطة التجارية والصناعية الفردية وشركات الأموال والحصيلة التقديرية للزكاة/المساهمة الاجتماعية خلال السنوات من ٢٠١٩ حتى ٢٠٢٤ كما يلي:

جدول رقم (١٠): تقدير الحصيلة المتوقعة للزكاة/المساهمة الاجتماعية

(المبالغ بالملليون جنيه)

بيان	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٢/٢١	٢٠٢٣/٢٢	٢٠٢٤/٢٣
ضرائب النشاط التجاري والصناعي (أفراد)	٢٤,٦٥٧	٢٨,٦٧٢	٣٩,٩٩٧	٥٢,٣٩٦	٦٦,٢٠٢	١١٢,٩٢٣
الضريبة على أرباح شركات الأموال	١٦٢,٧٧٥	١٨٨,٨٧٥	٢٢٠,٣٠٠	٢٣٤,٤٧٥	٣٢٢,١٦٧	٣٩٨,١٣٥
المجموع	١٨٧,٤٣٢	٢١٧,٥٤٧	٢٦٠,٢٩٧	٢٨٧,٨٧١	٣٨٨,٣٦٨	٥١١,٠٥٧
معامل الانحدار	٪١٧.٣	٪١٧.٣	٪١٧.٣	٪١٧.٣	٪١٧.٣	٪١٧.٣
مقدار الزكاة/المساهمة الاجتماعية	٣٢,٤٢٦	٣٧,٦٣٦	٤٥,٠٣١	٤٩,٦٢٩	٦٧,١٨٨	٨٨,٤١٣
ثابت المعادلة	١١	١١	١١	١١	١١	١١
الحصيلة التقديرية للزكاة/المساهمة الاجتماعية	٣٢,٤٣٧	٣٧,٦٤٧	٤٥,٠٤٢	٤٩,٦٤٠	٦٧,١٩٩	٨٨,٤٢٤

(الجدول من إعداد الباحثان اعتمادًا على الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة للسنوات المالية ٢٠٢٤/٢٠١٩)

يتبين من بيانات الجدول السابق أن الحصيلة الموقعة للزكاة/المساهمة الاجتماعية تزداد سنة تلو الأخرى خلال سنوات الدراسة، فقد بلغت ٣٢,٤٣٧ مليون جنيه خلال عام ٢٠١٩/٢٠١٨ حتى وصلت إلى مبلغ ٨٨.٤٢٤ مليون جنيه عام ٢٠٢٤، وهذه الحصيلة جيدة؛ خاصة أنها تخص فئة واحدة من المكلفين، وهم الذين يمارسون أنشطة تجارية وصناعية خاضعة للضريبة على الدخل، وليس جميع المكلفين بالزكاة/المساهمة الاجتماعية في المجتمع، وقد تتضاعف هذه الحصيلة عدة مرات إذا أخذنا في الاعتبار قيمة الزكاة/المساهمة الاجتماعية على بقية الأنشطة غير الخاضعة للضريبة ومكافحة التهرب من أداء الزكاة/المساهمة الاجتماعية، ومصادر الدخل الأخرى مثل المرتبات وما في حكمها، والمهن غير التجارية، واستغلال الثروة العقارية (زكاة المستغلات)، والأوراق المالية، وزكاة النقدين، وزكاة الزروع، وزكاة الأنعام، وزكاة الفطر.

(ب) قياس الزكاة/ المساهمة الإجتماعية على الودائع بالبنوك المصرية:

يبين الجدول رقم (١١) التالي حجم حصيلة الزكاة/ المساهمة الإجتماعية على الودائع البنكية كالتالي:

جدول رقم (١١) حصيلة الزكاة/ المساهمة الإجتماعية على الودائع البنكية^(١)

(الأرقام بالملليون جنيه)

٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	بيان
٨١٨.١٩١	٦٥.٦٧٣	٥٤٨.٥٩٢	٤٦٦٧١.٩	٤١٨٢٩٤٧	٣٥٨٤١٢٥	إجمالي الأوعية الادخارية
٩٥.٢٠٧٦	٧٧٤٧١٣٦	٦.٧٣.٦٣	٤٨.٢٩٤٢	٣٩٤٦٨٨٢	٣٢٨٨٣٧٣	إجمالي الودائع لدى البنوك
١٨٤١٢	١٦٧٤٧	١٤٩٣٥	١٢٧٤٢	٨٧٥٥	٦٣٧١	الودائع بينك ناصر الاجتماعي
١٧٧.٠.٦٧٩	١٤٢٧.٦١٣	١١٥٦٨٥٩٠	٩٤٨٢٧٩٣	٨١٣٨٥٨٤	٦٨٧٨٨٦٩	إجمالي قيمة الودائع (١)
%٢٠.٦٠	%١٢.٦٥	%٨.٤٢	%٧.٤٠	%٧.٧٨	%١٠.٩٥	معدل العائد السنوي على الودائع
٣٦٤٦٣٤٠	١٨٠.٥٢٣٣	٩٧٤.٠٧٥	٧.١٧٢٧	٦٣٣١٨٢	٧٥٣٢٣٦	العائد على الودائع (٢)
٢١٣٤٧.١٩	١٦.٧٥٨٤٦	١٢٥٤٢٦٦٥	١.١٨٤٥٢٠	٨٧٧١٧٦٦	٧٦٣٢١.٥	الوعاء الزكوي (٢+١)
%٢.٥٧٧٧	%٢.٥٧٧٧	%٢.٥٧٧٧	%٢.٥٧٧٧	%٢.٥٧٧٧	%٢.٥٧٧٧	معدل الزكاة (٢.٥٧٧٧ % سنة ميلادية)
٥٥٠,٢٦٢	٤١٤,٣٨٧	٣٢٣,٣١٢	٢٦٢,٥٢٦	٢٢٦,١١٠	١٩٦,٧٣٣	قيمة الزكاة الواجبة

تشمل الأوعية الادخارية كل من المدخرات لدى الجهاز المصرفي وصافي مبيعات شهادات الاستثمار وودائع صندوق توفير البريد، كما تتضمن الودائع كل من الودائع لأجل وحسابات التوفير والودائع المجمدة أو المحتجزة، وتم استبعاد الودائع الجارية لاحتمال عدم توفر شرط الحول فيها، مع إضافة ودايع بنك ناصر الاجتماعي لأنه غير خاضع لإشراف البنك المركزي المصري.

(١) اعتمد الباحثان على إصدارات البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، أعداد مختلفة، متاحة على الموقع الإلكتروني للبنك المركزي المصري www.cbe.org.eg، ص ٩٧-١١٣، القوائم المالية لبنك ناصر الاجتماعي خلال سنوات الدراسة.

(ج) قياس الزكاة/ المساهمة الاجتماعية على الأسهم والسندات ووثائق الاستثمار:

بالنسبة للأسهم، يتم التفرقة بين الأسهم وفقاً للهدف من اقتنائها، حيث يتم اقتناء الأسهم إما للاستثمار والحصول على الأرباح السنوية أو للتجارة بها بيعاً وشراءً بهدف تحقيق أرباح رأسمالية من الفرق بين أسعار البيع والشراء، ويتم حساب الزكاة الواجبة وفقاً للهدف منها، وتم استبعاد أسهم الاستثمار من قياس الزكاة/ المساهمة الاجتماعية، حيث يمتلك المساهمون هذه الأسهم بهدف الاستفادة من توزيعات الأرباح السنوية، وحيث أن الأرباح الموزعة تمثل جزءاً من أرباح المنشأة التي تم تركيزها خلال فترة تحققها عن طريق المنشأة ذاتها؛ وذلك لمنع حدوث أي ازدواج (ثني) في الخضوع للزكاة/ المساهمة الاجتماعية، ويتم قياس الزكاة/ المساهمة الاجتماعية للأسهم المتداولة باستخدام القيمة السوقية.

أما السندات ووثائق الاستثمار فيتم معاملتها في قياس الزكاة/ المساهمة الاجتماعية نفس معاملة الأسهم، وتتضمن القيمة السوقية للسندات ووثائق الاستثمار كل من رأس المال والعوائد.

ويبين الجدول رقم (١٢) التالي حصيلة الزكاة/ المساهمة الاجتماعية من هذه الأوعية كما يلي:

جدول رقم (١٢) حصيلة الزكاة/ المساهمة الاجتماعية في الأسهم والسندات ووثائق الاستثمار (الأرقام بالمليون جنيه)

بيــــــــــــــــان	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤
القيمة السوقية للأسهم ^(١)	٧٠٩,٠٠٠	٦٥١,٠٠٠	٧٦٦,٠٠٠	٩٦١,٠٠٠	١,٧٢٠,٠٠٠	٢,١٧٠,٠٠٠
القيمة السوقية السندات	٩٧٩,٠٠٠	١,٦٠٠,٠٠٠	١,٨٧٠,٠٠٠	٢,٤٩٠,٠٠٠	٢٦١,١٨١	٧,٩٠٢,٤٤١
وثائق صناديق الاستثمار	٦٣,٨٠٠	٧٢,٤٠٠	١١١,٧٠٠	١٣١,٨٠٠	١٤٥,٢٠٠	١٦٢,٦٠٠
المجموع	١,٧٥١,٨٠٠	٢,٣٢٣,٤٠٠	٢,٧٤٧,٧٠٠	٣,٥٨٢,٨٠٠	٢,١٢٦,٣٨١	١٠,٢٣٥,٠٤١
معدل الزكاة/ المساهمة الاجتماعية (سنة ميلادية)	%٢.٥٧٧٧	%٢.٥٧٧٧	%٢.٥٧٧٧	%٢.٥٧٧٧	%٢.٥٧٧٧	%٢.٥٧٧٧
مقدار الزكاة/ المساهمة الاجتماعية الواجبة	٤٥,١٥٦	٥٩,٨٩٠	٧٠,٨٢٧	٩٢,٣٥٤	٥٤,٨١٢	٢٦٣,٨٢٩

(١) بالنسبة لتعاملات الأجانب على الأسهم تم ترجمتها إلى الجنيه المصري بسعر الدولار ب ١٥,٩٨ ج، ١٥,٦٦ ج، ١٥,٦٤ ج، ٢٤,٧٤ ج، ٣٠,٨٠ ج، ٥٠,٧٩ ج خلال السنوات من ٢٠١٩ حتى ٢٠٢٤ على الترتيب.

وجدير بالذكر أن الودائع البنكية، والأسهم والسندات المقيدة بالبورصة، ووثائق صناديق الاستثمار معفاة ضريبياً؛ لذا ليس لها تأثير على الحصيلة الضريبية خلال سنوات الدراسة، كما حدث في المنشآت التي تمارس الأنشطة التجارية والصناعية.

وبناءً على ما سبق يمكن قياس مقدار المساهمة غير المباشرة لحصيلة الزكاة/ المساهمة الاجتماعية في تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة عن طريق تمويل الإنفاق الاجتماعي بدلاً عن الموازنة العامة للدولة، وتم قياس مجموع الحصيلة من الأوعية الثلاثة للزكاة/ المساهمة الاجتماعية كما يبينها الجدول رقم (١٣) التالي:

جدول رقم (١٣): إجمالي حصيلة الزكاة/ المساهمة الاجتماعية

(الأرقام بالمليون جنيه)

أوعية الزكاة/ المساهمة الاجتماعية	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	المجموع
المنشآت التجارية والصناعية	٣٢,٤٣٧	٣٧,٦٤٧	٤٥,٠٤٢	٤٩,٦٤٠	٦٧,١٩٩	٨٨,٤٢٤	٣٢٠,٣٨٩
الودائع البنكية	١٩٦,٧٣٣	٢٢٦,١١٠	٢٦٢,٥٢٦	٣٢٣,٣١٢	٤١٤,٣٨٧	٥٥٠,٢٦٢	١,٩٧٣,٣٣٠
الأسهم والسندات ووثائق صناديق الاستثمار	٤٥,١٥٦	٥٩,٨٩٠	٧٠,٨٢٧	٩٢,٣٥٤	٥٤,٨١٢	٢٦٣,٨٢٩	٥٨٦,٨٦٨
الإجمالي	٢٧٤,٣٢٦	٣٢٣,٦٤٧	٣٧٨,٣٩٥	٤٦٥,٣٠٦	٥٣٦,٣٩٨	٩٠٢,٥١٥	٢,٨٨٠,٥٨٧

ويتبين من الجدول أن حصيلة الزكاة/المساهمة الاجتماعية من الأوعية الثلاثة فقط ارتفعت من ٢٧٤,٣٢٦ مليون جنيه (مئتين وأربعة وسبعون مليار وثلاثمائة وستة وعشرون مليون جنيهًا) خلال عام ٢٠١٩ حتى وصلت إلى ٩٠٢,٥١٥ مليون جنيه (تسعمائة واثنين مليار وخمسمائة وخمسة عشر مليون جنيهًا) عام ٢٠٢٤، وهذه الحصيلة جيدة جدًا تفوق مقدار التمويل المقدم من الموازنة العامة للدولة للإنفاق على المجالات الاجتماعية.

كما يتبين من بيانات الجدول أن أكثر من ثلثي حصيلة الزكاة/المساهمة الاجتماعية خلال سنوات الدراسة تأتي من الودائع البنكية بنسبة تراوحت ما بين ٦١٪ عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤ و ٧٧٪ عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢ بمتوسط قدرة ٦٩٪ خلال الفترة، يليها حصيلة الزكاة/المساهمة الاجتماعية من الأسهم والسندات ووثائق صناديق الاستثمار بنسبة تراوحت ما بين ١٠٪ عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢ و ٢٩٪ عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤ بمتوسط قدرة ٢٠٪ خلال الفترة، وفي المرتبة الثالثة تأتي حصيلة الزكاة/المساهمة الاجتماعية من المنشآت التجارية والصناعية بنسبة تراوحت ما بين ١٠٪ عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤ و ١٣٪ عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢ بمتوسط قدرة ١١٪ خلال الفترة.

ويمكن تحصيل قيمة الزكاة/المساهمة الاجتماعية المستحقة على الودائع البنكية والأسهم والسندات ووثائق صناديق الاستثمار عن طريق الخصم من المنبع في وقت الاستحقاق وتحويلها مباشرة

إلى المؤسسة المسؤولة عن جمع وصرف الزكاة، أما قيمة الزكاة/المساهمة الاجتماعية المستحقة على المنشآت التجارية والصناعية فيمكن تحصيلها مع الضريبة المستحقة سنوياً مع تقديم الإقرار الضريبي السنوي من خلال مأموريات الضرائب المنتشرة على مستوى الجمهورية، أو باستخدام وسائل الدفع الإلكتروني، أو عن طريق مكاتب البريد والتحويلات البنكية.

ويبين الجدول رقم (١٤) التالي المخصصات المالية للإنفاق على المجالات الاجتماعية خلال سنوات الدراسة كما يلي:

جدول رقم (١٤): مجالات الإنفاق الاجتماعي الممولة من الموازنة العامة للدولة
(الأرقام بالمليون جنيه)

٢٠٢٤/٢٣	٢٠٢٣/٢٢	٢٠٢٢/٢١	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٠/١٩	٢٠١٩/١٨	مجالات الإنفاق الاجتماعي
٣٥٦,٨٤٤	٢٧٥,٨٤٧	١٨٢,٧٧٣	١٤١,٢٠٦	١٣٢,٦٧٧	٢٠٣,٦٥٧	(١) الدعم: (يتضمن الدعم: دعم السلع التموينية والمزارعين، الطاقة، نقل الركاب، التأمين الصحي والأدوية، دعم الإنتاج الصناعي وتنمية الصعيد، فائدة القروض الميسرة، إسكان محدودي الدخل، وأخرى)
٢٥,٤٢٦	١٢,٥٧٣	٨,٧٨٤	١٩,٢٠٠	١٠,٠٤٧	٦,٥٣٤	(٢) المنح: المقدمة لجهات عامة مصرية
١٨٩,٢٧٤	١٦٤,٣٣٥	١٥٠,٥١٥	١٥٩,١٩٨	٨٥,١٨٩	٧٦,٠٠٢	(٣) المزايا الاجتماعية: * مزايا للأمان الاجتماعي (معاش الضمان الاجتماعي، معاش الطفل، وأخرى) * مساعدات اجتماعية (مساهمات في صناديق المعاشات، مساعدات اجتماعية عينية، ومساعدات اجتماعية نقدية) * نفقات خدمية لغير العاملين (نفقات علاج مواطني الدولة، نفقات نشاط رياضي واجتماعي لغير العاملين، نفقات خدمات صحية لغير العاملين، مكافأة لغير العاملين عن خدمات مؤداه، جوائز وأوسمة) * مزايا اجتماعية للعاملين (نفقات دفن، مزايا اجتماعية للعاملين عينية، وأخرى).
١,١٠٧	١,٠٦٧	١,٠٨١	١,٠٨١	١,٠٨٢	١,٠٦٥	(٤) الدعم والمنح الإجمالية والاحتياجات العامة الإجمالي
٥٧٢,٦٥١	٤٥٣,٨٢٢	٣٤٣,١٥٣	٣٢٠,٦٨٥	٢٢٨,٩٩٥	٢٨٧,٢٥٨	

(الجدول من إعداد الباحثان اعتماداً على بيانات الحساب الختامي للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤)

تم استبعاد بند المنح المقدمة للحكومات الأجنبية وللمنظمات الدولية؛ كونها موجهة لجهات خارجية، وليست ضمن المصارف الشرعية للزكاة أو مجالات إنفاق المساهمة الاجتماعية.

ويمكن باستخدام بيانات الجدولين رقمي (١٣) و (١٤) في تكوين الجدول رقم (١٥) التالي لتحديد مدى مساهمة الزكاة/ المساهمة الاجتماعية في تغطية مجالات الإنفاق الاجتماعي كما يلي:

جدول رقم (١٥): مساهمة الزكاة/ المساهمة الاجتماعية في تغطية الإنفاق الاجتماعي

(الأرقام بالمليون جنيه)

بيانات	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٢/٢١	٢٠٢٣/٢٢	٢٠٢٤/٢٣
إجمالي حصة الزكاة/ المساهمة الاجتماعية	٢٧٤,٣٢٦	٣٢٣,٦٤٧	٣٧٨,٣٩٥	٤٦٥,٣٠٦	٥٣٦,٣٩٨	٩٠٢,٥١٥
إجمالي الإنفاق الاجتماعي	٢٨٧,٢٥٨	٢٢٨,٩٩٥	٣٢٠,٦٨٥	٣٤٣,١٥٣	٤٥٣,٨٢٢	٥٧٢,٦٥١
قيمة فائض (عجز) التغطية	(١٢,٩٣٢)	٩٤,٦٥٢	٥٧,٧١٠	١٢٢,١٥٣	٨٢,٥٧٦	٣٢٩,٨٦٤
معدل التغطية	%٩٥.٥٠	%١٤١.٣٣	%١١٨.٠٠	%١٣٥.٦٠	%١١٨.٢٠	%١٥٧.٦٠

يتبين من بيانات الجدول السابق أن حصة الزكاة/ المساهمة الاجتماعية تغطي الإنفاق الاجتماعي بالكامل وتحقق فائض كبير، حيث يبلغ معدل التغطية ١٥٧.٦٪ لمجالات الإنفاق الاجتماعي في عام ٢٠٢٤/٢٠٢٣ مع تحقيق فائض يعادل ٣٢٩,٨٦٤ مليون جنيه بنسبة فائض ٥٧.٦٪ يمكن استخدامه في محاربة الفقر ومجالات التنمية في المجتمع التي تعود أثارها الإيجابية على أفراد المجتمع، وهذا يوفر نفقات عامة تتحملها الموازنة العامة للدولة بمقدار هذه الحصة التي ترتفع من ٢٧٤,٣٢٦ مليون جنيه عام ٢٠١٩/٢٠١٨، حتى وصلت إلى ٩٠٢,٥١٥ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢٤/٢٠٢٣؛ مما يترتب عليه تخفيض عجز الموازنة بنفس مقدار الحصة كل عام من سنوات الدراسة، ويوضح الجدول رقم (١٦) التالي مقدار مساهمة حصة الزكاة/ المساهمة الاجتماعية في تخفيض عجز الموازنة:

جدول رقم (١٦): مساهمة حصة الزكاة/ المساهمة الاجتماعية في تخفيض عجز الموازنة

(الأرقام بالمليون جنيه)

بيانات	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٢/٢١	٢٠٢٣/٢٢	٢٠٢٤/٢٣
عجز الموازنة العامة للدولة	٦٧٢,٥٨٢	٩٢١,٢٢١	١,٠٠٧,٢٢١	١,٠٠٩,٣٤١	١,٤٧٩,٠٠٢	٢,١٤٠,٣٥٤
إجمالي حصة الزكاة/ المساهمة الاجتماعية	٢٧٤,٣٢٦	٣٢٣,٦٤٧	٣٧٨,٣٩٥	٤٦٥,٣٠٦	٥٣٦,٣٩٨	٩٠٢,٥١٥
عجز الموازنة بعد التطبيق الإلزامي للزكاة/ المساهمة الاجتماعية	٣٩٨,٢٥٦	٥٩٧,٥٧٤	٦٢٨,٨٢٦	٥٤٤,٠٣٥	٩٤٢,٦٠٤	١,٢٣٧,٨٣٩
نسبة التغطية	%٤٠.٧٩	%٣٥.١٣	%٣٧.٥٧	%٤٦.١٠	%٣٦.٢٧	%٤٢.١٧

يتبين من بيانات الجدول أن حصيلة الزكاة/ المساهمة الاجتماعية تسهم بشكل غير مباشر في تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة بنسب تتراوح ما بين ٣٥.١٣٪ عام ٢٠١٨/٢٠١٩ و ٤٦.١٠٪ عام ٢٠٢١/٢٠٢٢، وهي نسبة كبيرة وجوهرية، مع الأخذ في الاعتبار أن هذه الحصيلة من ثلاثة أوعية فقط للزكاة/ المساهمة الاجتماعية، أما إذا أخذنا في الحسبان بقية الأوعية الزكوية فمن المتوقع مضاعفة هذه الحصيلة عدة مرات؛ مما يكون لها تأثير قوي في تمويل الإنفاق الاجتماعي بالكامل وتحقيق فائض يتم استخدامه في تمويل التنمية والقضاء على الفقر والدفاع عن الوطن.

وتأسيساً على ما سبق، يمكن استنتاج وجود مساهمة جوهرية للإطار المحاسبي المقترح لدمج الزكاة/ المساهمة الاجتماعية في محاسبة الضريبة على الدخل في تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة خلال فترة الدراسة؛ وبناءً على ذلك يمكن رفض الفرض الثالث وقبول الفرض البديل، والقائل بوجود مساهمة جوهرية للإطار المحاسبي المقترح لدمج الزكاة/ المساهمة الاجتماعية في محاسبة الضريبة على الدخل في تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة.

١١- نتائج وتوصيات البحث وبحوث مستقبلية مقترحة:

١-١١ نتائج البحث:

توصل البحث لعدة نتائج أهمها ما يلي:

أ- تعاني الموازنة العامة للدولة المصرية من عجز هيكلي مستمر ودائم ومتزايد سنة بعد الأخرى، وأدى استخدام الوسائل التقليدية لتمويل وتخفيض هذا العجز إلى تفاقم المشكلة وتزايدها، وأخفقت في علاج مشكلة عجز الموازنة؛ مما كان له تأثير سلبي جوهري على محاور التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالدولة.

ب- تُعد الزكاة/المساهمة الاجتماعية هي السبيل والبديل الأكثر استدامة والأقل تكلفة والمحفز على الاستثمار والمقبول لدى المسلمين وغير المسلمين؛ لتخفيف الأعباء المالية عن الموازنة العامة للدولة؛ مما يؤدي إلى تخفيض العجز بها.

ج- تنتشنت الزكاة جمعاً وإنفاقاً في البيئة المصرية، حيث لا يوجد إلزام قانوني بإخراجها، ولا توجد مؤسسة حكومية تتولى تنظيم شئونها.

د- توجد علاقة ارتباطية قوية وموجبة ومعنوية بين مقدار الضريبة على الدخل ومقدار الزكاة/المساهمة الاجتماعية، فالتغير في حصيلة الضريبة على الدخل يرتبط معه تغيراً في حصيلة الزكاة/المساهمة الاجتماعية.

هـ- يمكن التنبؤ بمقدار حصة الزكاة/المساهمة الاجتماعية بمعرفة حصة الضريبة على الدخل، باستخدام معادلة انحدار خطي بسيط، تمثل الزكاة/المساهمة الاجتماعية المتغير التابع أما حصة الضريبة على الدخل فتتمثل المتغير المستقل، كما يلي:

[حصة الزكاة/المساهمة الاجتماعية (Y) = ١١ مليون + ٠.١٧٣ × حصة الضريبة على

الدخل (X)]

و- يساهم الإطار المحاسبي المقترح لدمج الزكاة/المساهمة الاجتماعية في محاسبة الضريبة على الدخل مساهمة جوهرية في تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة، حيث أن صافي التأثير إيجابي وجوهري، وذلك بعد خصم النقص في حصة الضرائب على الدخل نتيجة خصم مصروف الزكاة/المساهمة الاجتماعية من الوعاء الضريبي.

ز- تساهم الزكاة/المساهمة الاجتماعية بتغطية كاملة للإنفاق الاجتماعي طبقاً لمخصصات الموازنة العامة للدولة خلال السنوات ٢٠١٩/٢٠٢٠ حتى ٢٠٢٣/٢٠٢٤، وتحقيق زيادة كبيرة، وقد بلغت نسبة التغطية ١٥٧.٦٪ في عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤، وهذا يدل على غزارة حصة الزكاة/المساهمة الاجتماعية ومع استدامتها وزيادتها سنة بعد الأخرى؛ مما يجعلها أداة تمويلية فعالة في علاج مشكلة العجز الهيكلي في الموازنة العامة بشكل نهائي ودائم، وتحقيق فائض موازنة يتم استخدامه في تمويل التنمية، والقضاء على الفقر، والدفاع عن الوطن.

١١ - ٢ توصيات البحث:

بناءً على النتائج التي توصل إليها البحث يمكن صياغة عدة توصيات كما يلي:

أ- ضرورة إصدار تشريع قانوني يلزم تطبيق الزكاة/المساهمة الاجتماعية، على أن تتولى مصلحة الضرائب المصرية تطبيق هذا التشريع، مع توريد الحصة إلى المؤسسة المسؤولة عن صرف الزكاة في مصارفها الشرعية؛ مما يخفف العبء عن الموازنة العامة فيخفض عجزها.

ب- تطبيق الإطار المحاسبي المقترح لدمج الزكاة/المساهمة الاجتماعية في نظام محاسبة الضريبة على الدخل والإجراءات التنفيذية الخاصة به؛ لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتخفيض عجز الموازنة العامة للدولة.

ج- ضرورة إجراء تعديل تشريعي في المادة رقم (٢٣) من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بإضافة بند الزكاة/المساهمة الاجتماعية ضمن بنود التكاليف والمصروفات واجبة الخصم.

د- منح إعفاء من المساهمة التكافلية مقابل أداء الزكاة/المساهمة الاجتماعية.

هـ- تدريس مادة محاسبة الزكاة في كليات التجارة (الأعمال)؛ من أجل نشر الوعي الزكوي بين أفراد المجتمع المصري؛ لدعم التطبيق الإلزامي للزكاة/المساهمة الاجتماعية.

في إطار نتائج وتوصيات البحث يقترح الباحثان الموضوعات البحثية التالية:

- تقييم محاسبي لطرق قياس الوعاء الزكوي للمنشآت التجارية والصناعية في ضوء معايير المحاسبة المصرية: دراسة تطبيقية.
- مشكلات قياس الوعاء الزكوي للبنوك التجارية: دراسة فقهية محاسبية
- مشكلات قياس الوعاء الزكوي لشركات التأمين: دراسة فقهية محاسبية
- مشكلات قياس الوعاء الزكوي لشركات الاستثمار العقاري: دراسة فقهية محاسبية

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- القرآن الكريم
- الأحاديث النبوية الشريفة
- أحمد، صلاح علي، (٢٠١٦)، "قواعد وأسس القياس والإفصاح المحاسبي لتحديد وعاء الزكاة" دراسة مقارنة لنماذج من الإصدارات المحاسبية"، مجلة كلية العلوم الإدارية، جامعة العلوم والتقانة، كلية العلوم الإدارية - العدد الثاني، ص ٣٧-٧٠.
- الأبجي، كوثر، (٢٠١٩)، " نقد وتقييم حساب الزكاة طبقاً لطريقة صافي رأس المال العامل ... تحليل محاسبي"، مجلة بحوث، مركز لندن للبحوث والدراسات والاستشارات، العدد السابع والعشرون، عدد خاص بأبحاث المؤتمر الدولي السابع لمركز لندن- البحرين ٢٠١٩ بعنوان " الزكاة والتنمية الشاملة"، ص ص ١٣٧- ١٦٠.
- الحديدي، هشام عمر حمدي، و بن سميعة، عزيزة، (٢٠١٧)، " المقارنة بين محاسبة الزكاة كأداة لتحقيق التمويل الإسلامي السابق مع محاسبة الضرائب كأداة لتحقيق التمويل السائد"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، المجلد ١٠، ملحق، ص ص ١-١٤.
- السامرائي، عمار عصام عبدالرحمن، الشريدة، نادية عبدالجبار، (٢٠١٩)، " التحديات التي تواجه ممارسات محاسبة الزكاة وتطبيقاتها: دراسة تحليلية لعينة من مدقي الحسابات والاكاديميين في مملكة البحرين"، مجلة بحوث، مركز لندن للبحوث والدراسات والاستشارات، العدد السابع والعشرون، عدد خاص بأبحاث المؤتمر الدولي السابع لمركز لندن- البحرين ٢٠١٩ بعنوان " الزكاة والتنمية الشاملة"، ص ص ١١٧-١٣٦.
- السيد، احمد نجاح محمد، (٢٠٢٣)، الموازنة العامة في جمهورية مصر العربية وفقاً للقانون رقم ٨٧ لسنة ٢٠٠٥، " مجلة النيل للعلوم التجارية والقانونية ونظم المعلومات، معهد النيل العالي للعلوم التجارية وتكنولوجيا الحاسب بالمنصورة، المجلد ٣، العدد ٥، ص ص ١-٢٣.
- الشافعي، ياسر زكريا؛ عتش، عبده أحمد، (٢٠٢٤)، " إطار محاسبي مقترح لتضييق الفجوة الضريبية في البيئة المصرية: دراسة ميدانية"، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ، المجلد ١٠ العدد ١٨، الجزء الثالث، ص ص ١١٤٢ - ١٢٠٤.
- الشافعي، ياسر زكريا، (٢٠٢٥)، "تأثير اختلاف المعالجات الضريبية والمحاسبية لنفقات الأصول على قيمة الوعاء الضريبي: دراسة تطبيقية"، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الإسكندرية، العدد الثالث، المجلد التاسع، ص ص ١-٦٢.

- الفقهي، محمد سعد أبو الفتوح، (٢٠٢٤)، "تأثير الزكاة على معدلات الفقر في ماليزيا: دراسة قياسية (١٩٨٤-٢٠٢١)"، مجلة الشروق للعلوم التجارية، العدد السادس عشر، المعهد العالي للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات، أكاديمية الشروق، ص ص ٢٦٥-٣٠٦.

- النجار، دينا محمد عبدالحميد؛ عفان، منال محمد الحسانين؛ احمد، خالد إبراهيم السيد، (٢٠٢٤)، "إطار مقترح لاستخدام الزكاة في تمويل عجز الموازنة العامة في مصر"، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، المجلد ٤٤، العدد ١، كلية التجارة جامعة طنطا، ص ص ٦٥٠-٧١١.

- تقي، منى أحمد علي محمد، (٢٠١٦)، "الآثار الاقتصادية والمالية للضريبة والزكاة: دراسة تطبيقية مقارنة بالفقه الإسلامي"، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الاقتصاد والمالية العامة، كلية الحقوق، جامعة عين شمس.

- حسن، أشرف مصطفى محمد، (٢٠١٩)، "دليل عملي لحساب زكاة الشركات طبقاً لطريقة صافي الغنى في الشريعة الإسلامية: دراسة محاسبية تطبيقية لمعيار صافي الغنى في الشريعة الإسلامية"، مجلة بحوث، مركز لندن للبحوث والدراسات والاستشارات، العدد السابع والعشرون، عدد خاص بأبحاث المؤتمر الدولي السابع لمركز لندن- البحرين ٢٠١٩ بعنوان "الزكاة والتنمية الشاملة"، ص ص ٨٩-١٠٢.

- حسونة، فاطمة محمد عبدالحافظ، (٢٠٠٩)، "أثر كل من الزكاة والضريبة على التنمية الاقتصادية"، رسالة ماجستير في المنازعات الضريبية، كلية الدراسات العليا - جامعة النجاح الوطنية - نابلس - فلسطين.

- راشد، محمد إبراهيم، عبيد، حسن، وسماك، نجوى عبدالله، (٢٠١٥)، "تقدير حصيللة الزكاة المحتملة في مصر وأثارها على الموازنة العامة للدولة"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، مجلد ٣٩، العدد ١، ص ص ٣٠٥-٣٣٦، متاح على الموقع الإلكتروني:

<http://search.mandumah.com/Record/717586>

- زهيرة، غالمي، (٢٠١٧)، "تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين البدائل التقليدية والبدائل الإسلامية: عرض تجارب دولية"، رسالة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - الجزائر.

- سماك، نجوى عبدالله، و راشد، محمد إبراهيم، عبيد، حسن، (٢٠١٤)، "نموذج التجربة الماليزية في استخدام الزكاة لإعادة توزيع الدخل ومكافحة الفقر (دروس مستفادة للحالة المصرية)"، مجلة الشروق للعلوم التجارية، العدد الثامن، ص ص ١-٥٨، متاح على الموقع الإلكتروني:

https://sjcs.journals.ekb.eg/article_224338.pdf

- شحاته، حسين حسين، (٢٠١٩)، "محاسبة الزكاة مفهوماً ونظماً وتطبيقاً"، دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة.

- شلبي، ماجده احمد، (١٩٨٧)، " إيرادات الدولة في ظل الزكاة ودور الزكاة في الحد من تزايد عجز الموازنة العامة للدولة: دراسة تطبيقية في جمهوريه مصر العربية خلال الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٤/٨٣"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزقازيق، كلية التجارة، قسم الاقتصاد.
- عاشور، أحمد، (٢٠٢٢)، "محددات عجز الموازنة في مصر: ١٩٩٩-٢٠٢٢"، المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرارات - التابع لمجلس الوزراء، مجلد ١، العدد ٤، ص ص ١٢ - ٤٣.
- عبدالحميد، خالد عبدالحميد حسانين، (٢٠٢٢)، "دراسة تحليلية لأسباب عجز الموازنة العامة المصرية والاستراتيجية المقترحة لعلاجها"، مجلة الشروق للعلوم التجارية، العدد الرابع عشر، المعهد العالي للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات، أكاديمية الشروق، ص ص ١ - ٤٠.
- عبدالفتاح، عمرو محمد، (٢٠٢٤)، "الفقر وعلاقته بالعوامل الديموغرافية والاقتصادية في مصر خلال الفترة من ٢٠٠٥/٢٠٢٠"، مجلة البحوث الإدارية - مركز الاستشارات والبحوث والتطوير - أكاديمية السادات للعلوم الإدارية - المجلد الثاني والأربعون - العدد الأول، ص ص ١ - ٣١.
- عطاالله، خالد يسري عبدالحليم، (٢٠١٨)، "أسباب عجز الموازنة العامة للدولة"، مجلة الاستواء، جامعة قناة السويس، مركز البحوث والدراسات الإندونيسية، العدد ١٠، ص ص ٢٥٠ - ٢٦٦.
- عمر، محمد محمد علي، (١٩٩٧)، "مشاكل تحديد وعاء الزكاة في البنوك وشركات التأمين"، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة أم درمان الإسلامية، كلية العلوم الإدارية.
- مبروك، نزيه عبدالمقصود محمد، (٢٠٢٢)، "فرض الضرائب في ضوء الشريعة الإسلامية مع إشارة خاصة إلى حكم فرض الضريبة على العقارات المبنية"، مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، جامعة الأزهر، العدد السابع والثلاثون - الجزء الأول، ص ص ٢٧٨ - ٣٣٥.
- هبة الليثي، مستشارة الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مقال منشور على الموقع الإلكتروني "تفنيد" /بيانات-جديدة-عن-نسب-الفقر-في-مصر/ <https://tafnied.com/>
- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، (٢٠١٨م)، "كتاب المعايير الشرعية - المعايير الشرعية من (١-٦٠) - المعيار الشرعي رقم ٣٥"، فهرس مكتبة الملك فهد الوطنية للمناحة البحرين، ص ٨٦٤ - ٨٦٥.
-، (٢٠٢١)، معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات - معيار المحاسبة المالية (٣٩) "التقرير المالي عن الزكاة"، يبدأ تطبيقه في ١ يناير ٢٠٢٣م أو بعده، ويحل محل معيار المحاسبة المالية (٩) بشأن "الزكاة".
- يوسف، محمد عبدالمنعم، (٢٠٢٣) "أوجه الاختلاف بين الربح الزكوي والربح الضريبي وفقاً للأنظمة السعودية"، مجلة المحاسبة، الجمعية السعودية للمحاسبة، س ٢٤، العدد ٦٤، ص ص ١٦ - ١٧.
- متاح على موقع المنظومة: <http://search.mandumah.com/Record/1378495>

- يونسيف، وزارة المالية المصرية، (٢٠١٥)، " الموازنة بشفافية: دليل الموازنة العامة المصرية - رقم ١"، متاح على موقع منظمة اليونيسيف:

[https://www.unicef.org/egypt/ar/media/5896/file/BudgetTransparencySeries:GuidetoEgyptStateBudget\(Arabic\).pdf](https://www.unicef.org/egypt/ar/media/5896/file/BudgetTransparencySeries:GuidetoEgyptStateBudget(Arabic).pdf)

ثانيًا: القوانين والقرارات الوزارية والتعليمات والفتاوى الشرعية:

- قانون الضريبة على الدخل (٩١) لسنة ٢٠٠٥ " بإصدار قانون الضريبة على الدخل "، الجريدة الرسمية - العدد ٢٣ (تابع) في ٩ يونية سنة ٢٠٠٥، وتعديلاته.
- قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ١٢٣ لسنة ٢٠١٤ "بشأن بيت الزكاة والصدقات"، الجريدة الرسمية - العدد ٣٦ مكرر (ب) في ٩ سبتمبر سنة ٢٠١٤.
- القانون رقم (٧) لسنة ٢٠٢٤ " بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥"، الجريدة الرسمية - العدد ٧ مكرر (أ) في ٢١ فبراير سنة ٢٠٢٤.
- القانون رقم (٦) لسنة ٢٠٢٥ "بشأن بعض الحوافز والتيسيرات الضريبية للمشروعات التي لا يتجاوز حجم أعمالها السنوي عشرين مليون جنيه"، الجريدة الرسمية، العدد ٦ مكرر (و) في ١٢ فبراير ٢٠٢٥.
- قرار وزير المالية رقم ٩٩١ لسنة ٢٠٠٥ " بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥"، جريدة الوقائع المصرية - العدد ٢٩٥ (تابع) في ٢٧ ديسمبر سنة ٢٠٠٥، وتعديلاتها.
- القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن "الموازنة العامة للدولة"، الجريدة الرسمية العدد ٣١ في ٢ أغسطس ١٩٧٣.
- القانون رقم ٨٧ لسنة ٢٠٠٥ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن "الموازنة العامة للدولة"، الجريدة الرسمية- العدد ١٧ تابع (هـ) في ٢٨ أبريل سنة ٢٠٠٥.
- قوانين ربط الحسابات الختامية للموازنات العامة للدولة أرقام ٨٥ لسنة ٢٠١٧، ٣٥ لسنة ٢٠١٨، ٢٠ لسنة ٢٠١٩، ٣٠ لسنة ٢٠٢٠، ١٢ لسنة ٢٠٢١، ٢٨ لسنة ٢٠٢٢، ٣٢ لسنة ٢٠٢٣، والحساب الختامي للسنوات المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣، ٢٠٢٣/٢٠٢٤، ٢٠٢٤/٢٠٢٥.
- قرار وزير المالية رقم ٥٤ لسنة ٢٠١٢ "بشأن تحديد قواعد وأسس المحاسبة الضريبية للمنشآت الصغيرة وإجراءات تحصيل الضريبة على أرباحها"، الوقائع المصرية، العدد ٣١ (تابع)، في ٨ فبراير ٢٠١٢.
- مصلحة الضرائب المصرية، التعليمات التنفيذية رقم ١٢ لسنة ٢٠١٢ بشأن "قواعد وأسس المحاسبة الضريبية للمنشآت الصغيرة التي لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مليون جنيه"، بتاريخ ٢٠١٢/٤/٥.

-، التعليمات التنفيذية رقم ٦٥ لسنة ٢٠٢٠ بشأن " قواعد وأسس المحاسبة الضريبية للمنشآت الصغيرة التي يتجاوز رقم أعمالها المليون جنيه سنوياً والتي تقدمت بإقرارات ضريبية لا تستند لدفاتر وحسابات منتظمة "، بتاريخ ٢٠٢٠/٧/٧.
- دار الإفتاء المصرية، فتوى رقم ٦٩١٧ في ٢٥ أبريل ١٩٧٦، وفتوى رقم ٧٠٠٥ في ٢٧ مارس ١٩٩٣، وفتوى رقم ٧١٤٤ في ١١ يناير ٢٠٠٥، فتوى رقم ٢١٧٩ في ١٨ يوليو ٢٠١١. وفتوى رقم ٥٨٧٩، بتاريخ ١١ أكتوبر ٢٠٢١.
- المملكة العربية السعودية، الأمانة العامة للجان الضريبية، (٢٠٢٣)، " الدليل التوضيحي لأحكام الأنظمة الزكوية والضريبية ".
- المملكة العربية السعودية، هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، (١٤٢٥ هـ)، "نظام ضريبة الدخل الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (م/١) وتاريخ ١٥/١٠/١٤٢٥ هـ وتعديلاته ".
-، (١٤٤٣ هـ) "الدليل الإرشادي العام للزكاة"، نوفمبر ٢٠٢١م، الإصدار (٢).
-، (١٤٤٥ هـ)، "اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة - ١٤٤٥ هـ".
-، (١٤٤٥ هـ)، "الدليل الإرشادي لأبرز التعديلات والمعالجات الواردة في اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة - إصدار ١٤٤٥ هـ".

ثالثاً: المراجع باللغة الأجنبية:

- Abdel Rahman, A.; Alias, M. and Omar, S. (2012), " Zakat Institution in Malaysia: Problems and Issues. **Gjat Journal**, 2 (1).
- HM Revenue & Customs, (2021), " Measuring tax gaps 2021 edition - tax gap estimates for 2019 to 2020 ", available at: <https://www.gov.uk/government/statistics/measuring-tax-gaps/measuring-tax-gaps-2021-edition-tax-gap-estimates-for-2019-to-2020>, Updated 16 September 2021, accessed 28/11/2021
- Hudayati, A.; Tohirin, A. (2010), " Management of Zakat: Centralised Vs Decentralised Approach ", **Seventh International Conference – The Tawhidi Epistemology: Zakat and Waqf Economy**, Bangi.
- Iddy, Z., Amin, S. N., & Yaacob, A. S. (2022). "Emerging the Equity and Fairness of Zakaat over Taxation", Scientific Research Publishing Inc. **Open Journal of Accounting**, 11, 110-125. Available at: <https://doi.org/10.4236/ojacct.2022.112007>
- Md Razak, M.; Omar, R.; Ismail, M.; Hamza, A., and Hashim, M., (2013), "Overview of Zakat Collection in Malaysia: Regional Analysis", **American International Journal of Contemporary Research**, 3(8).

- Othman, H., (2013), "Zakat and Tax Treatment", **National Business Zakat Symposium**, Malaysian Association of Tax Treatment.
- Wahid, H. and Abdul Kader, R. (2010). Localization of Malaysian Zakat Distribution: Perceptions of Amil and Recipients. **Seventh International Conference – The Tawhidi Epistemology: Zakat and Waqf Economy**, Bangi.

ثالثاً: المواقع الإلكترونية

- <http://zakat.al-islam.com>
- <http://www.dzit.gov.sa>
- الموقع الإلكتروني لدار الإفتاء المصرية:
<https://www.dar-alifta.org/ar/fatwa/details/>
- وزارة المالية، الموازنة العامة للدولة، متاحة على الموقع الإلكتروني للوزارة:
<https://mof.gov.eg/ar/archive/stateGeneralBudget/>
- إصدارات البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، أعداد مختلفة، متاحة على الموقع الإلكتروني للبنك المركزي المصري www.cbe.org.eg
-، (٢٠٢٤)، التقرير السنوي ٢٠٢٢-٢٠٢٣، ص ص ٩١-٩٣.
-، (٢٠٢٥)، قطاع البحوث الاقتصادية، المجلة الاقتصادية، المجلد الخامس والستون، العدد الأول ٢٠٢٤-٢٠٢٥، ص ص ١٠١-١١٥.
- بنك ناصر الاجتماعي، " لجان الزكاة"، متاح على الموقع الإلكتروني:
<https://nsb.gov.eg/ar/خدمات-التكافل/الزكاة/لجان-الزكاة/>
- بنك ناصر الاجتماعي، (٢٠٢٤)، " التقرير السنوي لعام ٢٠٢٤"، ص ص ١٦-١٩، متاح على الموقع الإلكتروني لبنك ناصر الاجتماعي:
<https://nsb.gov.eg/media/uhwbnbte/2024.pdf>
- متاح على الموقع الإلكتروني الخاص بالتعداد السكاني على مستوى العالم:
<https://populationtoday.com/ar/eg-egypt> /
- بيت الزكاة والصدقات، الموقع الإلكتروني: <https://baitzakat.org.eg>
- الموقع الإلكتروني "معلومات مباشر"
<https://www.mubasher.info>

الملحق رقم (١): نموذج للجدول المقترح إضافته في إقرار الضريبة على الدخل
جدول رقم (---)

حساب مقدار الزكاة أو المساهمة الاجتماعية واجبة الخصم

بيان	جزئي	كلي
حقوق الملكية	xxx	
الالتزامات غير المتداولة	xxx	
الزيادة في الالتزامات المتداولة عن الأصول المتداولة	xxx	
إجمالي الموجودات		xxxx
يطرح منه: الأصول غير المتداولة		(xxx)
صافي الوعاء		xxx
إذا كان صافي الوعاء أقل من الربح المحاسبي المعدل - يتم تحديد الحد الأدنى للوعاء بالقيمة الأقل من الربح المحاسبي أو مجموع الأصول المتداولة، وتصبح هي قيمة الوعاء. - ويكون الحد الأعلى للوعاء هو قيمة حقوق الملكية (تشمل الأرباح تحت التوزيع المصنفة ضمن الالتزامات وقروض الشركاء والمخصصات)	xxx xxx	
قيمة الوعاء		xxx
معدل الزكاة/ المساهمة الاجتماعية (السنة الميلادية)		٪٢.٥٧٧٧
مقدار الزكاة/ المساهمة الاجتماعية		xxx

الملحق رقم (٢): إقرار الزكاة/ المساهمة الإجتماعية للمكلف الذي لا يمارس نشاط خاضع للضريبة على الدخل

إقرار الزكاة/ المساهمة الإجتماعية لعام

اسم المكلف	
رقم الملف	الرقم القومي للمكلف/ الكود التمييزي (يقترح الباحثان استخدام الرقم القومي للمكلف، مع إعطاء رقم كود للزكاة يختلف عن رقم الكود للمساهمة الاجتماعية)
الفترة	من ١/١/ حتى ٣١/١٢/
عدد الأيام	٣٦٥ يوم (أو ٣٦٦ يوم)

بيانات أوعية الزكاة / المساهمة الاجتماعية

المجموع	العائد السنوي	رأس المال	البيان
			الودائع وحسابات التوفير والشهادات البنكية
xxxxx	xx	xxxx	- قيمة الودائع بالبنوك المسجلة في مصر
xxxxx	xx	xxxx	- رصيد حسابات التوفير بالبنوك المسجلة في مصر
xxxxx	xx	xxxx	- قيمة الودائع في بنك ناصر الاجتماعي
xxxxx	xx	xxxx	- رصيد حساب التوفير في بنك ناصر الاجتماعي
xxxxx	xx	xxxx	- قيمة الودائع في صناديق البريد
xxxxx	xx	xxxx	- رصيد حسابات التوفير في صناديق البريد
xxxxx	xx	xxxx	- قيمة شهادات الاستثمار التي تصدرها البنوك أو البنك المركزي
xxxxx	xx	xxxx	- قيمة شهادات الادخار التي تصدرها البنوك أو البنك المركزي
xxxxx	xx	xxxx	- قيمة شهادات الإيداع التي تصدرها البنوك أو البنك المركزي
xxxxxxx	xxx	xxxxxx	مجموع الودائع وحسابات التوفير والشهادات البنكية
			الأسهم والسندات
		القيمة السوقية	
	xxxx		- السندات غير الحكومية المقيدة في جداول البورصة المصرية
	xxxx		- الأسهم بغرض التجارة
xxxxxx			مجموع القيمة السوقية للأسهم والسندات
xxxxxxx			وعاء الزكاة/ المساهمة الاجتماعية
٢,٥٧٧٧٪			معدل الزكاة/ المساهمة الاجتماعية
xxx			مقدار الزكاة/ المساهمة الاجتماعية

التاريخ:

المكلف: التوقيع:

م	اسم الشركة	م	اسم الشركة
١	رايه للاتصالات	٢٧	العالمية للاستثمار والتنمية
٢	جھينة للصناعات الغذائية	٢٨	المصريين للإسكان والتنمية والتعمير
٣	الشركة الشرقية الوطنية للأمن الغذائي	٢٩	مجموعة طلعت مصطفى القابضة
٤	الصناعات الغذائية العربية - دومتى	٣٠	القاهرة للاستثمار والتنمية العقارية
٥	القاهرة للزيوت والصابون	٣١	السادس من أكتوبر للتنمية والاستثمار - سوديك
٦	مطاحن ومخابز الإسكندرية	٣٢	الشركة العربية لاستصلاح الأراضي
٧	الشركة المصرية للدواجن - اجبيكو	٣٣	وادي كوم أمبو لاستصلاح الأراضي
٨	شركة مطاحن ومخابز جنوب القاهرة والجيزة	٣٤	أكرو مصر للشدات والسقالات المعدنية
٩	الإسماعيلية الوطنية للصناعات الغذائية- فوديكو	٣٥	الصناعات الهندسية والمعمارية للإنشاء والتعمير - إيكون
١٠	النصر لتصنيع الحاصلات الزراعية		
١١	سماد مصر - إيجيفرت	٣٦	النساجون الشرقيون للسجاد
١٢	الشركة الدولية للحاصلات الزراعية	٣٧	الإسكندرية للغزل والنسيج - سبينالكس
١٣	مصر للأسواق الحرة	٣٨	القناة للتوكيلات الملاحية
١٤	تعليم لخدمات الإدارة	٣٩	المصرية لخدمات النقل والتجارة - إيجيترانس
١٥	المصرية للاتصالات (مجموعة)	٤٠	الكابلات الكهربائية المصرية
١٦	المصرية للاتصالات (مستقلة)	٤١	جي بي كوربوريشن
١٧	مجموعة أي اف جي القابضة	٤٢	الشرق الأوسط لصناعة الزجاج
١٨	اسبائر كابيتال القابضة للاستثمارات المالية	٤٣	أسمنت سيناء
١٩	بيراميزا للفنادق والقرى السياحية	٤٤	العز للسيراميك والبورسلين - الجوهرة
٢٠	عبر المحيطات للسياحة	٤٥	ليسيكو مصر
٢١	رمكو لإنشاء القرى السياحية	٤٦	الصناعات الكيماوية المصرية - كيما
٢٢	الإسكندرية للخدمات الطبية	٤٧	مصر للصناعات الكيماوية
٢٣	مقفيس للأدوية والصناعات الكيماوية	٤٨	الحفر الوطنية - منطقة حرة
٢٤	المصرية الدولية للصناعات الدوائية - إيببيكو	٤٩	أسيك للتعبين - اسكوم
٢٥	الإسكندرية للزيوت المعدنية - أموك	٥٠	أبوقير للأسمدة والصناعات الكيماوية
٢٦	الخدمات الملاحية والبترولية - ماريدايف	٥١	الألومنيوم العربية

(1) Descriptive

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
الزكاة/ المساهمة الاجتماعية	306	.00	936.74	34.3038	97.12436
ضريبة الفترة	306	.00	3512.20	134.7908	410.02769
Valid N (list wise)	306				

(2) Normality Tests:

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

		الزكاة/ المساهمة الاجتماعية	ضريبة الفترة
N		306	306
Normal Parameters ^{a,b}	Mean	34.3038	134.7908
	Std. Deviation	97.12436	410.02769
Most Extreme Differences	Absolute	.362	.371
	Positive	.327	.352
	Negative	-.362-	-.371-
Test Statistic		.362	.371
Asymp. Sig. (2-tailed)		.000 ^c	.000 ^c

a. Test distribution is Normal. -- b. Calculated from data. -- C. Lilliefors Significance Correction.

(3) Nonparametric Correlations

Correlations

			الزكاة/ المساهمة الاجتماعية	ضريبة الفترة
Spearman's rho	الزكاة/ المساهمة الاجتماعية	Correlation Coefficient	1.000	.776**
		Sig. (2-tailed)	.	.000
		N	306	306
	ضريبة الفترة	Correlation Coefficient	.776**	1.000
		Sig. (2-tailed)	.000	.
		N	306	306

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

(4) Regression

Variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	ضريبة الفترة ^b	.	Enter

a. Dependent Variable: الزكاة/ المساهمة الاجتماعية ---- b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	0.730 ^a	0.532	0.531	66,51946

a. Predictors: (Constant), ضريبة الفترة

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1531957.351	1	1531957.351	346.218	.000 ^b
	Residual	1345151.037	304	4424.839		
	Total	2877108.388	305			

a. Dependent Variable: الزكاة/ المساهمة الاجتماعية --- b. Predictors: (Constant), ضريبة
الفترة

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	11.006	4.004		2.749	0.006
	ضريبة الفترة	0.173	0.009	0.730	18.607	0.000

a. Dependent Variable: الزكاة/ المساهمة الاجتماعية